

إِرشَادُ الطَّلَبِ إِلَى تَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ

[الزَّيْدِيَّ]

تَأَلَّفَ السَّيِّدُ الْعَلَامَةُ

حُمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الدَّوْلَةَ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (ت: 1385هـ)

تَحْقِيقُ شَهِيدِ الْمَنَسْرِ الْعَلَامَةُ

د. الْمُرتَضَى بْنُ زَيْدِ الْمَحْطُورِيِّ الْحَسَنِيِّ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (1436هـ)



مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع



إِرْشَادُ الطَّلَبِ إِلَى تَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ
[الزَّيْدِيِّ]
عَفْر
لِسَنَةِ
١٤١٣

تَأْلِيفُ السَّيِّدِ الْعَلَّامَةِ
حَمُودِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّوْلَةِ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (ت: 1385هـ)

تَحْقِيقُ شَهِيدِ الْمِنْبَرِ الْعَلَّامَةِ
د. الْمُرتَضَى بْنِ زَيْدِ الْمَحْظُورِيِّ الْحَسَنِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى



مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

1438 - 2017م

صف وإخراج
يحيى محمد حسن الجبوري



مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع

Sana'a Republic of Yemen

Tel: 009671-269091-2

Fax: 269079. P.O.Box 291 sana'a

اليمن صنعاء.جولة تعز.غرب حديقة 26 سبتمبر

تلفون: ٢-٢٦٩٠٩١-٠٠٩٦٧١

فاكس: ٢٦٩٠٧٩-ص-ب: ٢٩١

www.shahidaimenber.com

dr.almahatwary@yahoo.com

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

عُرِفَت الزَيْدِيَّةُ بالانفتاح على كل المذاهب، وقبول الدليل بضوابطه؛ ومن أهمها: عَزْمُهُ على العقل، والقرآن، والقواعد، والمسلمات الشرعية، وَمَا قِيلَهُ المسلمون من الأدلة؛ فَإِنْ لم يَنَاقِضْهَا قَبْلُوهُ، وهذا هو منهج الإمام الأعظم زيد بن علي عليه السلام الذي حمل فِكْرَ والده زين العابدين وجديه: الحسن والحسين، عن والدهما علي بن أبي طالب عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ فهو خلاصة فكر أهل البيت عليهم السلام الذي نزل به جبريل في بيتهم. وما زال هذا الفكر يُحَافِظُهُ عليه أئمة الزيدية قَرَنًا بَعْدَ قَرْنٍ حَتَّى يَوْمَنَا - وَغَم الأحداث الجسيمة التي تعرض لها معظم أئمة الزيدية: من القتل، والصلب، والتشريد، والتشويه: بَنَدًا بِالْأُمُورِ، ثم العباسيين، وأخيرا الأتراك... إلخ، ولكن الله حفظ هذا المذهب الشريف في جبال وأودية اليمن الميمون، وقد كان اتصال اليمنيين بآل البيت مبكرًا منذ احتضن دعوة الرسول الأنصار، ثم كان لخروج علي بن أبي طالب إلى اليمن -قاضيًا وداعيًا إلى الإسلام- أثرٌ في حب أهل اليمن لأهل البيت عليهم السلام، ولعل البذرة الأولى للمذهب الزيدي في اليمن بدأت عندما بَعَثَ النَّفْسُ الزكية شداد بن عقبة الجهني إلى اليمن داعيًا إلى مبايعته ونصرته فبقي فيها فترة، وسيحمل دون شك أفكار من أرسله، ولا سيما أن في اليمن شيعَةً لعلي هوهم مع أهل البيت، ثم جاء إليها الإمام يحيى بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بعد مقتل الإمام الحسين بن علي الفخري مستترا؛ فوصل صنعاء وأقام بها شهرًا، وأخذ علماء صنعاء عنه علمًا كثيرًا⁽¹⁾، ثم بَعَثَ الإمام محمد بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - المرتضى لدين الله إبراهيم بن موسى الكاظم؛ فأذعن له أهل اليمن⁽²⁾.

(1) الحقائق الوردية 1/ 360.

(2) التحف شرح الزلف 149.

ثم جاء الإمام الهادي إلى الحق يحين بن الحسين عليه السلام وأُسمِنَ الدُّوْلَةَ الزيدية في اليمن؛ واستمر عليها سير الأئمة، ورجالات العلم، وأتباعهم منذ القرن الثالث الهجري حتى يومنا هذا، وعُرِفَت اليمن في ظل دولة الزيدية المباركة عَمَالِقَةَ العلماء المجتهدين؛ الذين اعتقدوا عن يقين أنهم على منهج أهل البيت الذين أمر الرسول ﷺ بالتمسك بهم حين قال: «تَوَكَّلْتُ فِيكُمْ مَا إِنَّ تَمَسُّكُكُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي أَبَدًا: كِتَابَ اللَّهِ وَعِزِّي أَهْلَ بَيْتِي، إِنَّ اللَّطِيفَ الْخَبِيرَ تَبَاكَى أَهْمًا لَنْ يَفْتَرَقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْخَوْصَ»، والحديث مشهور.

والبرهان على أنهم قرناء الكتاب؛ تبرزه النقاط التالية:

النقطة الأولى: معرفة وتحديد الفترة التي كان أهل البيت فيها مجتمعين على قول واحد، قبل أن تُفَرِّقَهُمُ الحروب، أو يحدث بينهم أي خلاف.

النقطة الثانية: نستعرض في خلال هذه الفترة الأفكار والمعتقدات التي كان يحملها أهل البيت وَيُعَلِّمُونَهَا لِلنَّاسِ.

النقطة الثالثة: نبحت فكر الزيدية وغير الزيدية، ونقارن بين الأفكار، ونستظهر الفرق التي تحمل هذا الفكر وتقول به.

أولاً: الفترة التي يمكن اعتبارها مقياساً لإجماعهم واجتماعهم تنتهي تقريباً بنهاية القرن الثالث الهجري: فالطبقة الأولى من أهل البيت عليه السلام (ت: 40 هـ)، والحسن عليه السلام (ت: 50 هـ)، والحسين عليه السلام (ت: 61 هـ)، وفاطمة الزهراء، ثم من نحا نحوهم وسار بسيرتهم واقتدى بأفعالهم من ذريتهم؛ وهذه الطبقة كانت على فكر واحد قطعاً.

الطبقة الثانية: يُمَثِّلُهَا زين العابدين علي بن الحسين (ت: 92-95 هـ) وابن عمه الحسن المثنى بن الحسن السبط (ت: 93-96 هـ)؛ والأكثر من أهل هذه الطبقة من أهل البيت قد استشهدوا في كربلاء.

الطبقة الثالثة: وأعلام هذه الطبقة كثيرون، وَيُمَثِّلُهَا محمد الباقر بن علي بن الحسين (ت: 114 هـ)، وأخوه زيد بن علي بن الحسين (ت: 122 هـ)، وجعفر الصادق بن محمد الباقر (ت: 148 هـ).

148هـ)، ويحيى بن زيد (ت: 126هـ)، وعيسى بن زيد (ت: 166هـ)، والحسين بن زيد (ت: 190هـ)، وموسى بن جعفر بن محمد (ت: 183هـ)، وعبدالله بن جعفر بن محمد، ومن بني عمهم الحسن بن الحسن بن الحسن (ت: 145هـ)⁽¹⁾، والكامل عبدالله بن الحسن بن الحسن، وأولادهما الأئمة: علي بن الحسن بن الحسن بن الحسن (ت: 145هـ)، وأولاده الحسين بن علي الفخي (ت: 169هـ)، والعباس بن الحسن بن علي⁽²⁾، وعبدالله بن الحسن بن علي⁽³⁾، والنفس الزكية محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن (ت: 145هـ)، وإبراهيم بن عبدالله بن الحسن بن الحسن (ت: 145هـ)، ويحيى بن عبدالله بن الحسن بن الحسن (ت: 175هـ)، وإدريس بن عبدالله بن الحسن بن الحسن (ت: 173هـ)، وإبراهيم بن الحسن بن الحسن⁽⁴⁾، وأولاده: الحسن⁽⁵⁾، وإسماعيل⁽⁶⁾، ومحمد⁽⁷⁾، ومحمد ابن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن⁽⁸⁾.

(1) ولد سنة 97هـ يكنى أبا علي، وكان له عدة أولاد منهم أبو الحسن علي العباد ذو الثغفات، كان متأهلاً فاضلاً، يلعب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مذهب الزيدية، توفي في حبس الدوانيقي، روى عن أبيه وأمه فاطمة بنت الحسين. الجداول (خ)، والتحف 91.

(2) توفي شهر رمضان 145هـ بمحسب الهاشمية وله 35 سنة. التحف 91.

(3) توفي بمحسب الهاشمية يوم الأضحى سنة 145هـ وله 46 سنة. التحف 91.

(4) أمه فاطمة بنت الحسين، ولد سنة 78هـ، كان أشبه الناس برسول الله ﷺ، توفي بمحسب الهاشمية في شهر ربيع الأول سنة 145هـ. عمدة الطالب 187، ومقاتل الطالبين 172.

(5) أبو علي، شهد فتحاً، وحجبه هارون المسمى بالرشيد نيفاً وعشرين سنة حتى خلاه المأمون، توفي سنة 163هـ. تحفة الطالب 33.

(6) كان مع بني الحسن الذين حبسهم الدوانيقي بالهاشمية، ثم هدم السجن فقتلهم لئلا يخرج عليه محمد وإبراهيم ابني عبدالله بن الحسن المثنى. وسئل عبدالرحمن بن أبي الموالى، وكان مع بني الحسن بن الحسن في المطبق: كيف كان صبرهم على ما كانوا فيه؟ قال: كانوا صبراء، وكان فيهم رجل مثل مسيكة الذهب، كلما أوقد عليها النار ازدادت خلاصاً! مقاتل الطالبين 180، وأعيان الشيعة 3/ 310.

(7) دفن حياً في محسب الهاشمية. عمدة الطالب 188، والتحف 91.

(8) قام في الكوفة في جباة الأرك سنة 199هـ، وبإيعاضه فضلاء أهل البيت وشيعتهم، واستشهد في رجب سنة 199هـ. عمدة الطالب 199، والتحف 144.

الطبقة الرابعة: يُمثِّلُهَا الإمام أحمد بن عيسى بن زيد (ت: 247هـ)، والإمام القاسم الرسي (ت: 246هـ)⁽¹⁾، ومحمد بن جعفر الصادق⁽²⁾، والحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد⁽³⁾، وَمَنْ فِي عَصَرِهِمْ.

الطبقة الخامسة: طبقة الإمام الهادي، والناصر، ونحوهما.
فأهل البيت إلى هذا القرن لم يحدث بينهم اختلاف؛ فَكُلُّهُمْ أَخَذَ مِنْ مَشْكَائِهِ وَاحِدَةً.
وفي هذه الفترة ترسخت عقائدهم، وتميزت أقوالهم.

وفي القرن الرابع الهجري ظهرت المذاهب وَالْفِرَقُ الْأُخْرَى، والتأصيل لها، وَأُغْلِقَ باب الاجتهاد، وظهرت العقائد الفاسدة والأفكار الهدامة؛ فبرزت عقائد الزيدية؛ من خلال أقوالهم، وردودهم، ومؤلفاتهم التي تصدوا بها للرد على المذاهب الفاسدة، والتصدي والرد قد تزعمه الإمام زيد، لكنه لم يجابه مذاهب قد رسخت؛ وإنما واجه جمهورًا على وشك الانحراف؛ بسبب السلطة الظالمة، والملك العضوض - فَالْفَ الإمام زيد⁽⁴⁾ عدة رسائل في الرد على المجبرة والمشبهة والقدرية، وذكر صفات الإمام الذي يصح أن يتولى الإمامة، وكان يُنْطَلِ على أصحابه وأتباعه مُنْذُ جَدِّهِ⁽⁵⁾، وَفَقَّ أَهْلُ بَيْتِهِ⁽⁶⁾، وعقيدته هو وآبَاؤُهُ نَوْى ذلك في: 1 - كتابه المجموع الحديثي والفقهي، وهو أول كتاب إسلامي في الحديث والفقه، وقد شرفنا الله بتحقيقه وخدمته وتخريجيه،

(1) نجم آل الرسول الإمام القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب⁽⁷⁾، الملقب بالقاسم الرسي؛ لتمرّكه في جبل الرس قريب المدينة المنورة، وهو من أقبال العترة الرضية، انتهت إليه الرئاسة في عصره، وتميز بالفضل على أبناء دهره. ولد سنة 170هـ. ودعا إلى الله سنة 199هـ. له مؤلفات عظيمة. توفي في جبل الرس سنة 246هـ. انظر التحف 145، والشافي 1/262، والأعلام 5/171، والحقائق الوردية 1/2، والإفادة 88.

(2) أبو علي، دعا إلى الله بمكة المشرقة سنة 200هـ، ونابذ الظالمين وجاهد الفاسقين، كان يصوم يومًا ويفطر يومًا، وكان يخرج إلى الصلاة في مكة في ثلاثمائة من الزيدية عليهم ثياب الصوف، وأسر بعد وقعات كثيرة، ووجه به إلى المأمون العباسي؛ فقتله بالإنصاف، ثم دس له السم. وتوفي سنة ثيف ومائتين، وقبره بجرجان. مقاتل الطالبين 353، والتحف شرح الزلف 152، وسير أعلام النبلاء 1/104.

والحكم على رواياته، وتحرير فقه كل رواية، وقريبا سيصدر إن شاء الله تعالى.

2- كتابه في تفسير الغريب في القرآن. 3- رسائله التي اشتملت على عدة كتب: في التوحيد والعدل، والوعد والوعيد، وثبوت الإمامة والوصية، والصفوة، ومدح القلة وذم الكثرة، ورسالة لعلماء الأمة...

كما نجد في كتاب حفيده أحمد بن عيسى بن زيد ذلك النفس وذلك المنهج. وتبعهما الإمام القاسم بن إبراهيم؛ فآلف الرسائل والردود التي أوضح فيها عقائد أهل البيت ومنهجهم وفقهم.

ثانياً: في هذه الفترة نرى أن أهل البيت ؑ كانوا مجمعين على تلك المبادئ والأفكار، التي جُمعت في تلك المؤلفات والرسائل التي بين أيدينا، والتي نقلها السلف إلى الخلف عن الإمام زيد، والإمام القاسم، والإمام محمد بن القاسم، والإمام الهادي ؑ في مؤلفاتهم ورسائلهم؛ وتضمنت هذه العناوين:

فكانوا يتزهدون الله عن التشبيه والتجسيم، والرؤية، ولا ينسبون إليه القبيح من أفعال العباد، وكانوا يقولون: إن أفعال العباد منهم، وإن الله لا يظلم أحداً، وإنه صادق في وعده ووعيده: يعذب المذنبين، ويمجزي المحسنين، ويعتقدون أن الشفاعة ثابتة للمؤمنين، وأن أهل الجنة خالدون فيها، وأهل النار خالدون فيها، ويقولون بالخروج على الظالم، ويرون المتزلة بين المتزلتين: ومعناها أن الفاسق من المسلمين لا هو بمؤمن يستحق الموالة، ولا هو بكافر: يُحرّم من الميراث، وتبين امرأته، ونحو ذلك؛ فهو في منزلة بين المتزلتين: لا كافر، ولا مؤمن، بل فاسق، وغير ذلك من مبادئ الزيدية المعروفة.

ومن ما يتميزون به حملهم المتشابه من القرآن على المحكم؛ فتجنبوا التورط في تفسير الآيات التي ظاهرها: التجسيم، أو أن الإضلال من الله وبمشيئته على ظاهرها، بل أحسنوا تفسيرها بآيات أخرى؛ لأن القرآن يفسر بعضه بعضاً... إلخ.

ومما يميّزهم أنهم يقبلون الأحاديث من أي راو عدل ضابط بشروط المحدثين،

لكنهم فوق هذا يضبطون الأحاديث الخطرة في العقيدة ونحوها بالعرض على القرآن الكريم، والعقل، والواقع، وما صح من السنة، وجري عليه جمهور المسلمين؛ وهذا منهج في تقديري رائع يدل على الورع، والفقه.

كذلك تتميز المدرسة الزيدية بتحريم التقليد على كل قادر على الاجتهاد؛ وهذا ما أسهم في تمتع أبناء المذهب بالحرية، والإبداع الفكري.

ثالثاً: بعد الاطلاع على كتب الزيدية نجد مؤلفات الإمام زيد، وحفيده الإمام أحمد بن عيسى بن زيد، والإمام القاسم بن إبراهيم الرسي نجم آل الرسول، وولده الإمام محمد بن القاسم، والإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم، وولديه الإمامين محمد المرتضى، وأحمد الناصر، وكذلك مؤلفات الأئمة من أولادهم في اليمن، والحجاز، والعراق، والجيل، والديلم، وما جمعه الشيخ الحافظ محمد بن منصور المرادي كلها مستمدة : من القرآن الكريم، والسنة النبوية الصحيحة، وعقيدة العترة النبوية؛ ولم يختلف جميع أهل البيت بعد زمن الهادي مع أهل البيت في زمنه ومن سبقه في المبادئ التي نلخصها في: العدل، والتوحيد، والوعد، والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن فروعه الخروج على الظالم.

أما الفروع فالمذهب الزيدي قائم على الاجتهاد كما ذكرنا، وينبذ التقليد؛ ولا يفر الاختلاف في مسائل فرعية: مثل تقديم التكبير على التوجه في الصلاة أو تأخيرها، أو ما هو الأفضل قراءة الفاتحة أو التسبيح في الركعتين الأخيرتين أو الأخيرة في المغرب؟. فالمتابعة لأهل البيت حسب التوصيف الذي قدمناه لا تعني التقليد الأعمى؛ وإنما تعني أنهم الجهة المأمونة؛ فأهل البيت هم الذين اختارهم الله للرسالة، واتممنهم على الرحي؛ فالإقتناء بهم يدعمه العقل والذوق والمنطق والكتاب والسنة والوفاء.

أما الافتتان بمدرسة معاوية، وتُشْطَاءُ تلامذتها أمثال الشيخ ابن تيمية، والإعراض عن كبار علماء آل بيت محمد ﷺ، والنفور الشديد عن هديهم؛ فهو أمر غير مفهوم، بل

موجانب للصواب والتوفيق.

أما سبب التسمية بالزيدية، والنسبة إلى الإمام زيد؛ فيرجع ذلك إلى أنه عندما قام الإمام زيد مناهضا للاستبداد والظلم لم يختلف عليه اثنان من أهل البيت؛ بل اتفقت عليه كل الاتجاهات: فالعلماء الكبار والمحدثون منهم من خرج معه، ومنهم من أعانته بهال وأفتى بمناصرتة: كالإمام أبي حنيفة .

لَكِنَّ الْجَيْشَ الَّذِي ثَبَتَ مَعَهُ سُمُّوا بِالزَيْدِيَّةِ: وَهِيَ الطَّائِفَةُ الَّتِي قَالَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةٌ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»⁽¹⁾. - وَأَعْلَنُوا أَنَّهُمْ يَدِينُونَ بِمَا يَدِينُ بِهِ زَعِيمُهُمُ الْإِمَامُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ: مِنَ التَّوْحِيدِ، وَالْعَدْلِ، وَالْإِمَامَةِ. وَاخْتَارُوهُ عِلْمًا لَهُمْ؛ وَعَلَى هَذَا أَجْمَعَ آلُ الْبَيْتِ قَاطِبَةً: حَسَنِي، وَحُسَيْنِي، وَجَمِيعُ بَنِي هَاشِمٍ.

قال الإمام الكامل عبد الله بن الحسن عليه السلام: «الْعَلَمُ يَبْتَنَّا وَيَبْنِي النَّاسَ عَلَيَّ بَنُ أَبِي طَالِبٍ، وَالْعَلَمُ يَبْتَنَّا وَيَبْنِي الشَّيْعَةَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ»⁽²⁾. وقال ولده الإمام محمد النفس الزكية عليه السلام: «أَمَّا وَاللَّهِ لَقَدْ أَحْبَبَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ مَا دَنَرَ مِنْ سَنَنِ الْمُرْسَلِينَ، وَأَقَامَ عُمُودَ الدِّينِ إِذْ اغْوَجَ، وَلَكِنْ نَحْنُو إِلَّا أَثَرُهُ، وَلَكِنْ نَقْتَسِ إِلَّا مِنْ نُورِهِ، زَيْدُ إِمَامُ الْأَيْمَةِ»⁽³⁾.

فصار الإمام زيد علما لمنهج آل البيت؛ فمن سار عليه سمي زيديا؛ فالزيدية إذن هم آل البيت، وهم قرناء الكتاب، وهم امتداد لذلك النور.

أما في الفقه: فالمدرسة الزيدية الفقهية تُعْتَبَرُ مَدْرَسَةً إِسْلَامِيَّةً شَامِلَةً؛ حيث تضم في صفحات كتبها كل المذاهب، وكل المدارس الفقهية؛ فالفقيه الزيدي غالبا ما يكون على معرفة تامة بأراء المذاهب الإسلامية؛ لأنه يَدْرُسُ وَيُدْرُسُ الْفِقْهَ الْمَقَارَنَ؛ فكتب الزيدية: كشرح التحرير، وشرح الإبانة، وأصول الأحكام،

(1) الدارمي 2/ 280، والحاكم 4/ 450.

(2) السفينة للحاكم الجشمي، مخطوط، والتحف 67.

(3) أمالي أبي طالب 265، والتحف 68.

والانتصار، والبحر الزخار، وشرح الأزهار وحواشيه، والبيان، والأثمار، وضوء النهار، وأكثر الكتب الفقهية التي ألفها الزيدية -تجدها فيها كل آراء المذاهب، وكل المسائل المختلف فيها بأدلتها وحججها.

والمجتهد في المذهب الزيدي يقارن، ويحلل، ويرجح، ويستنبط بذهنية مفتوحة متحررة من ريقَةِ التقليد، والجمود، والانغلاق.

وقد ترك علماء الزيدية مِراثًا ثَمِينًا صَخْمًا، وَخَرَّتْ به المكتبات الخاصة والعامة، وكثيرٌ من نفائس هذا التراث قَسَرَبَ إلى متاحف ومكتبات أوروبا، وتركيا، وأخيرًا إلى الخليج وغيره، وتعرض الكثير منها للتدمير، والتَلَفٍ .

ولا يبالغ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ المدرسة الزيدية استوعبت الفقه قاطبة.

وفي هذا الكتاب سترى مدني موسوعية علماء الزيدية في الفقه، وكيفية اختيارهم لأرائهم، والقواعد التي وضعوها لضبط المسائل الفقهية، وتتعرف على أهم كتب الزيدية الفقهية والحديثية؛ فالكتاب الذي نقدمه يتحدث عن الاجتهاد، وتحريم التقليد، وصحة نسبة الزيدية إلى الإمام زيد في الأصول والفروع، كما يذكر طبقات المذهب وقواعده، وكيفية التحصيل، والتفريع، والتخريج، والمذاكرة، والتقرير، فأهمية الكتاب ترجع إلى أنه من أهم الكتب التي تكلمت في هذا المجال.

وصف المخطوط:

تمت المقابلة على نسخة بخط العلامة أحمد بن علي بن أحمد زيارة ⁽¹⁾، وهي مصورة بمكتبي، ولم أجدها غيرها. وهي بخط نسخي جيد، ويظهر فيها بعض السقط.

وَكُتِبَ في آخرها: انتهيت بحمد الله من زبر هذه النبذة القيمة بتاريخ ذي الحجة عام

(1) ولد بصنعاء 1331هـ، وأخذ عن علمائها. تولى إدارة المعارف العامة، ثم نيابة وزارة المعارف، ثم كان أحد المشرفين على مكتبة الإمام أحمد حيد الدين بالجامع الكبير المكتبة القرية الآن، ثم إدارة دار الكتب. توفي سنة 1423هـ. نزهة النظر 113هـ.

1399هـ وذلك على نسخة المؤلف الذي حَرَّرَ بقلمه في الأم ما لفظه : بقلم محصله
الحقير إلى الله حمود بن محمد ... بتاريخ 14 جمادى الأولى سنة 1359هـ .

العمل في التحقيق:

1- قُوبِلَ النَّصُّ بعد صَفِّهِ على الأصل أكثر من مرة، مع وضع علامات الترتيم
المتعارف عليها، ووضع عناوين للمباحث الفرعية، وما كان إضافة مني وضعته بين
معقوفتين هكذا [].

2- تخريج الآيات والأحاديث.

3- ترجمة المؤلف والأعلام الواردة في الكتاب، وكذلك الكتب المذكورة في الكتاب.

4- ضبط القواعد والكلمات المشككة.

5- تصحيح بعض أسماء الكتب ونسبتها إلى مؤلفيها؛ فالذي يظهر أن المؤلف رحمته
كان يكتب مِنْ ذَاكَرَتِهِ.

ترجمة المؤلف

هو السيد العلامة حمود بن محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن إسماعيل بن إبراهيم
ابن المهدي صاحب المواهب محمد بن أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد.

مولده: بمدينة ذمار سنة 1305هـ، وبها نشأ، وَدَرَسَ وَدَرَّسَ.

وصفه أكثر المترجمين له بأنه علامة، محقق، حافظ، شاعر، ناثر، شعجاع، نزيه.

مشايعه: 1- السيد عبدالوهاب بن أحمد الوريث⁽¹⁾، ولا زمه كثيرا، وبه
تخرج: قرا عليه القرآن الكريم، وفي تفسير الكشاف، والبيضاوي، والجلالين،
والطبري، وشرح الأزهار كاملا بحواشيه، والتعليق والتقريرات الصحيحة، وبعضه

(1) ولد في شوال سنة 1287هـ بدمار وبها أخذ عن عدة مشايخ من العلماء، وفي عام 1309هـ هاجر إلى
بلاد الحدا فرارا من الأتراك، وتولى القضاء بريم 1330هـ إلى أن توفي 1350هـ نزهة النظر 401.

عدة مرات، وجوهرة الفرائض بحواشيها عدة مرات، وشفاء الأوام للأمير الحسين، وكان ورده في ليالي رمضان، وزاد المعاد في هدي خير العباد، وقرأ عليه الجزء الأول من العروة الوثقى للعلامة الحسين بن يحيى الديلمي، وفي صحيح البخاري، وفي شرح نهج البلاغة، وشرح التلخيص، والقاموس المحيط، وله معه مذكرات وجوابات سؤالات، ومنه تعلم كيفية فصل الخصومات.

2- عبد الوهاب بن علي بن يحيى الوريث⁽¹⁾: قرأ عليه شرح الأزهار قراءة تحقيق وبحث وإمعان، وجوهرة الفرائض بحواشيها، ومؤلفه تحفة الثقات في معرفة الأوقات.

3- الحسن بن عبد الوهاب بن علي بن يحيى الوريث⁽²⁾: قرأ عليه شرح الأزهار، وجوهرة الفرائض عدة مرات، وتحفة الثقات في معرفة الأوقات.

4- السيد يحيى بن الحسين بن عبدالله الخطيب السوسوة⁽³⁾: قرأ عليه عدة الأكياس شرح الأساس عدة مرات، والكاشف شرح الكافل لابن لقمان عدة مرات، والشرح الصغير على التلخيص، وفي حاشية الدسوقي على الشرح الصغير، ومؤلفه الجوهرة البهية شرح اللؤلؤة المضيئة في النحو (لعله نظم الأجرومية) ثلاث مرات، وحصل معه على فوائد في الأدب والتاريخ وغيرهما.

5- القاضي يحيى بن أحمد بن عبد الوهاب السماوي⁽⁴⁾: قرأ عليه في شرح الأزهار،

(1) ولد بدمار 1253 هـ تقريبا وبها نشأ، وأخذ عن علمائها، كان محققا للفقهاء، كريم الأخلاق، مرجعاً في فصل الخصومات، وكان من المساعدين للعلامة عبدالله بن علي العنسي في اختصار شرح الأوام وتحريره من الخلاف. توفي 1320 هـ، وله تحفة الثقات في معرفة الأوقات. ينظر نزهة النظر 407.

(2) ولد بمدينة دمار سنة 1258 هـ وبها نشأ، علامة وفقه محقق، تولى القضاء في عدة أماكن، وتولى بمدينة إرب في ذي القعدة 1353 هـ نزهة النظر 231.

(3) علامة، فقيه، أديب، شاعر، ناظم، خطيب مفوه، سياسي. توفي سنة 1332 هـ، وله منظومة الأجرومية وشرحها، وديعية بليغة. أئمة اليمن 3/ 298.

(4) ولد بعمرة من محافظة دمار سنة 1290 هـ، ورحل إلى دمار سنة 1319 هـ وبه قرأ على عدة مشايخ، وأجاز به بعضهم. علامة وفقه وشاعر بليغ، عينه الإمام يحيى حاكماً في مغرب عس في صفر سنة 1319 هـ.

وكان محققاً في الفروع.

- 6- علي بن صالح بن محمد الحوشبي⁽¹⁾: قرأ عليه في شرح الأزهار عدة مرات بحواشيه وتعليقه وتقريراته مع تصحيح الحواشي، وجوهرة الفرائض بحواشيه.
- 7- القاضي إسماعيل بن محمد الشَّيبِي: قرأ عليه في شرح الأزهار، وجوهرة الفرائض.
- 8- الفقيه حسين بن أحمد العَسَمِي⁽²⁾: قرأ عليه شرح الأزهار.
- 9- والده أخذ عنه في شرح الأزهار، والفرائض.
- 10- القاضي عبدالله بن محمد العنسي: قرأ عليه في شرح الأزهار.
- 11- السيد زيد بن علي الديلمي⁽³⁾: قرأ عليه في شرح الأزهار، وشرح ملحمة الإهراب للفاكهي.

- 11- يحيى بن الحسين بن محمد المهدي: قرأ عليه في شرح الأزهار.
- 12- أحمد بن محمد قطران⁽⁴⁾: قرأ عليه في المنهاج شرح معيار العقول، وشرح القطر لابن هشام.
- 13- صالح بن أحمد الحودي⁽⁵⁾: قرأ عليه القرآن.

1330 هـ واستمر مدة ثم انفصل عنه ولزم بيته، وفي سنة 1348 هـ عينه الإمام يحيى للقضاء في ناحية جبل الشرق، وتوفي ببيته في قضاء يريم شهر ربيع الأول سنة 1349 هـ نزهة النظر 621.

(1) علامة فاضل، وفقه محقق في الفروع، توفي أثناء رجوعه من أداء فريضة الحج سنة 1336 هـ في بلاد العمشية، ودفن بمحل يقال له واسط.

(2) ولد يوم 22 شعبان سنة 1267 هـ، علامة وفقه مقرر، حفظ القراءات السبع، فاضل. توفي في ذي الحجة سنة 1320 هـ نزهة النظر 256.

(3) ولد في شعبان سنة 1284 هـ بدمار ونشأ ودرس بها وبصنعاء، تولى عدة مناصب قضائية منها رئاسة الاستئناف بصنعاء، ولازم التدريس وانتفع به كثير من أهل العلم. توفي بصنعاء في ذي الحجة سنة 1366 هـ ينظر تحفة الأخوان 75، ونزهة النظر 305.

(4) ولد بدمار 1284 هـ تقريباً، علامة فقيه زاهد، درس بدمار. توفي في صفر 1355 هـ نزهة النظر 134.

(5) الدماري، ولد سنة 1281 هـ شيخ القراءات بدمار قرأ بصنعاء على عدة مشايخ وكان محققاً في أكثر الفنون، توفي سنة 1362 هـ نزهة النظر ص 315. ومن مشايخه كذلك في القرآن الفقيه العلامة صالح بن

واستجاز من السيد يحيى بن علي بن أحمد بن الحسين الذاري⁽¹⁾، والعلامة عبد الوهاب ابن محمد بن أحمد المجاهد الشهاحي⁽²⁾، والسيد إسماعيل بن علي السوسوة⁽³⁾ وغيرهم⁽⁴⁾.

تلاميذه: منهم ولده محمد، ومفتي دمار الحالي القاضي محمد بن محمد الأكرع، وكانوا يقرآن عليه وقت الم قيل، إذ أكثر وقته في حل قضايا الناس. واستجاز منه السيد العلامة محمد بن يحيى بن علي الذاري⁽⁵⁾.

تولى القضاء في بلاد العدين «محافظة إب» سنة 1338 هـ، ثم عُزل عن القضاء، وعاد إلى دمار، وبقي فيها عاكفا: على التدريس، والتأليف، والإفتاء، وفصل الخصومات بالتراضي؛ وكان المتخاصمون يأتونه من جميع النواحي إلى حدود زييد؛ لما اشتهر عنه: من سرعة الفصل، وحل الخلاف.

وعند قيام ثورة 1948 م التي قتل فيها الإمام يحيى رحمته الله - فبقيت ضدها، وأبدى موقفا صلبا حتى تخلى عن أعز أصدقائه وخلانه، وتحول مدحه له إلى هجاء! وبعد قيام ثورة 26 سبتمبر سُجن ثم أطلق.

وما أفادني به السيد عبدالله بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الجرموزي رعاه الله -

-
- محمد الحوشي، ومحمد بن يحيى عبدالكريم داديه، والفقيه العلامة يحيى بن علي الخويزي، وفي الابتداء الفقيه محمد بن صالح الحوشي وأخوه أحمد بن صالح، وأخوها علي بن صالح الحوشي.
- (1) ولد بالذاري في جمادى الآخرة سنة 1290 هـ، وقرأ بها وبدمار وصنعاء وشهارة، وتولى للإمام يحيى عدة أعمال منها كان عاملا على بلاد رداع. وتوفي 1364 هـ وله مؤلفات. ينظر نزهة النظر 323.
- (2) ولد بمدينة دمار سنة 1289 هـ وبها نشأ، وهاجر مع عمه عبدالله بن أحمد إلى مدينة صعدة 1304 هـ ثم انتقلا إلى جبل الأهنوم فأخذ بها وبشهارة، ودرّس بشهارة، وثلاء، وصنعاء، وظفير حجة. وكان محققا في الفقه والأصول وعلوم العربية وأكثر الفنون، وانتفع به كثير من العلماء، توفي بظفير حجة في شعبان 1357 هـ. ينظر نزهة النظر 407.
- (3) ولد سنة 1316 هـ، كان علامة وفقها حافظا، ومحققا في أكثر الفنون. تولى الخطابة بجامع دمار، وتوفي سنة 1381 هـ. وذكر في نزهة النظر 191 أنه استجاز من السيد حمود الدولة.
- (4) وله مسموعات ومقروءات أخرى على مشائخه لم يذكرها.
- (5) ولد في قلعة عذر 1328 هـ، علامة محقق، حفظ كثيرا من المتن. توفي 1388 هـ. نزهة النظر 624.

وقد أحضر معه صورة للتحفة العلوية بخط المؤلف رحمته، وصورة لتخميس قصيدة الفرزدق، وتخميس قصيدة الناشئ - بما يلي:

1- كان السيد حمود عاملاً في وِصَابَ غرب دمار في عهد الإمام يحيى، وكان يصرف الزكاة على الفقراء حسب رواية جده محمد بن عبد الرحمن الجرُمُوزي⁽¹⁾؛ فَطَلَّبَ الإمام يحيى السيد حمود إلى صنعاء، وماله عن صرف الزكاة، وأين الخراج؟ فأجابه: جَدُّكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَلَزَمَنَا أَنْ نَأْخُذَهَا مِنْ أَغْنِيائِهِمْ وَنُرَدِّهَا عَلَى فَقَرَائِهِمْ، وَلَمْ يَقُلْ: نَأْخُذَهَا مِنْ أَغْنِيائِهِمْ وَنَعْزُزُهَا فِي دَارِ السَّعَادَةِ! فَضَحِكَ الإمام وقال: جَلَّافٌ ذَمَّارٌ فَعَيَّنُهُ حَاكِمَ تَرَاوِي يَدَمَّارَ.

2- من ظرافة السيد حمود رحمته أنه كان مولعاً في أكل القات، وكان الوعاء الذي يشتري فيه القات مقلداً: مفتاح عنده، ومفتاح عند بائع القات! وكان في ذلك الوقت يشتري بريالين وهذا مبلغ كبير في ذلك الوقت.

وقد أخبرني مفتي دمار القاضي محمد بن محمد الأكوع حفظه الله أن السيد حمود كان يَذْهَبُ قَبْلَ الظُّهْرِ فِي دَوْرَةٍ وَيَقْرَأُ ثُمَّنَ المصحف في الذهاب وِثْمَنُهُ فِي الإياب! من شدة حفظه للقرآن وَشَغَفِهِ بِهِ؛ والمسافة من الحُوَطَّةِ إِلَى رَأْسِ هِرَّانَ مَا يَقَارِبُ ثَلَاثَةَ كِيلُو مِترًا⁽²⁾. وقال رحمته فِي الدَّوْرَةِ وَشَغَفِهِ بِالْقَاتِ:

دَوْرَتِي دُرِّي وَمَسَائِي وَقَاتِي رَاحَ رُوحِي وَزَاخَتِي وَحَيَاتِي
تُرْهَةً لَوْ أَقَامَ آدَمُ فِيهَا مَا أَتَاهُ الزَّمَانُ بِالنَّجَبَاتِ
سَجَرَ لَوْ أُنِيَ لِإِبْلِيسَ مِنْهَا لَا طَالَ الْخُشُوعُ فِي السَّجْدَاتِ

وقال: كان يُذَاكِرُ الدُّرُوسَ مَعَ جَدِّهِ القَاضِي مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَكُوعِ فِي

(1) ولد سنة 1329 هـ، وتولى القضاء بعتمة في عهد الإمام يحيى، ويعلمها كان عاملاً للأوقاف لمدة ستة وثلاثين عاماً، واكتسب أموالاً للأوقاف من فائض حاجات المساجد، واستخرج الأوقاف الضائعة والمغتصبة في مسودة ساهمها مُسَوِّدَةُ الجرُمُوزي، وكان بينه وبين السيد حمود زمالة ومراسلات. توفي 1393 هـ.

(2) الحوطة: حيٌّ بدمار وفيه يقع الجامع الكبير. وهران: جبل بدمار وقد اتصلت مدينة دمار اليوم به.

غرفة تحت البيت كانت مخصصة لحل الخصومات بين الناس، لا يوجد بها نافذة؛
فَيُضَاها بالحصا.

وكانا يسهران الليل في حفظ المتن ومراجعة الدروس في جامع الإمام يحيى بن حمزة
بدمار؛ فإذا أحسَّ بالنعاس بَلَّ الأَقْوَاتِ: أي العَمَائِمَ بالماء؛ وهي من القطن؛ لإذهاب
النوم، ولا تحف إلا في اليوم الثاني.

قال: وقد طلبه الإمام أحمد إلى تعز ويقي عنده عدة أشهر، وأسكنه بقصر
الجُحْمَلِيَّةِ، وَفَرَّرَ لَهُ مُقَرَّرًا يَوْمِيًّا؛ فرأى الإمام أحمد الناس يذهبون ويحيون إلى
الجحملية؛ فقال: ما هذا؟ قالوا: حمود الدولة يحل الخصومات بين الناس فطلبه إليه؛
فلما دخل عليه قال له: يا ضياء تَقْرَأُ سُورَةَ الدخان؟ يعني: هل تدخن؟ فقال: أنرا
سورة «ق»: يعني أريد قَاتًا.

ووقع بينه وبين الإمام أحمد في الجلسة مُدَاكِرَةٌ متشعبة؛ فقال الإمام بعد خروجه
لزيد بن يحيى عقبات⁽¹⁾ من جلساء الإمام: كنت أحسب صاحبكم فقيها فروعيا؛ فإذا
هو نبراس في اللغة، ومنار في البلاغة، ومجموع في علم الرجال والتاريخ، ما رأيت له
مثيلاً ولا وجدت له نظيراً!

وقد سمعت عنه أشياء مؤلة ولكن أرباب الكمال تَكْثُرُ فيهم الأقاويل الباطلة؛
وقد أخبرته بذلك واعتذرت له فقبل مني؛ وهكذا أولو العلم والنهش. وخرج زيد
عقبات وتَبَعَ حمود الدولة؛ فأخبره بما قال الإمام؛ فقال: لا يسرني إن مدحني، ولا
يضرني إن قدحني؛ وإنما أنا أرجو رضى الله ومغفرته.

وقال: كان قوي البدن؛ وكان يصلي المغرب والعشاء بوضوء الظهر؛ وفي رمضان

(1) ولد سنة 1330 هـ تقريباً بدمار ودرس بها وهاجر إلى صنعاء، ودَرَسَ في المدرسة العلمية، وتخرج منها،
وكان علامة وفقهاً وأديباً وشاعراً، عُيِّنَ عاملاً للمحدا في أيام الإمام يحيى حميد الدين، وفي أيام ولده كان
من علماء الهيئة الشرعية بتعز، أُعِدِمَ بعد قيام الثورة ظلماً سنة 1382 هـ. نزهة النظر 307.

يصلي الفجر بوضوء المغرب! .

وقال: كان ~~عنه~~ من عبَاد اللَّيْلِ، كثير الصدقة، كريم النفس، شجاع .

وكان نائبا لعلي بن عبدالله الوزير⁽¹⁾ عندما فتح قلعة المقاطرة أيام الإمام يحيى،

وكان القائد العسكري لعلي بن عبدالله الوزير.

وقال: حَكَمَ على أناس فأغضبهم؛ فجاء ثمانية أشخاص وَعَمِلُوا لَهُ ثَلَاثَ كِمَائِنَ:

فتقدم عليه الكمين الأول لضربه بِالْعِصِيِّ! فضرب الكمين الأول حتى أكمل ضرب

الثمانية! وأخذ الْعِصِيَّ من أيديهم، وقادهم إلى مكان مَسَاءٍ حتى يأتي الجنود لأخذهم!

قال المفتي: وأنا أشاهده من فوق السطح وأنا صغير، وفي يده ثلاث حبات طماطم لم

يتركهن من يده!!

وقال: نزل إلى أمواله بالسحول⁽²⁾؛ فاستضافه القاضي محمد بن علي دَعْفَانَ إلى منزله

يَرْحَابٍ⁽³⁾، وَقَعَدَ عنده شَهْرًا، وكان ينشيء أحدهما كل يوم قصيدة، وَيُرَدُّ عليه الآخر،

وَسَمِيًّا تَنَاجِيَهُمَا: «نزهة الأحباب، في وادي رحاب». قال المفتي: كان السيد حمود

يُسْتَشْهِدُ بأبيات ويقول: هذه من قصيدة كذا، ويشير إلى قصة رحاب، وقال: تركت

الديوان عند محمد دَعْفَانَ. قال المفتي: وقد بحثت عن الديوان فلم أعره عليه.

شِعْرُهُ: كان شاعراً فصيحاً مقلعاً، وناثراً بليغاً، له شعر كثير. قال عنه البردوني في

«رحلة الشعر اليمني قديمه وحديثه» [109]: كان شعره على سلفيته مملوءاً بخصائص

فريخته، وكان يمثل الواقع المعاش في مثل قوله:

(1) ولد سنة 1302 هـ بهجرة بيت السيد، وبها نشأ، ودرس بها، وجامع الروضة، وصنعاء، كان أميراً وقائداً على تعز، ثم عينه الإمام حاملاً على بلاد المحويت. أعدم في عام 1367 هـ ضمن من شارك في انقلاب 1948 م. نزهة النظر 436.

(2) حقل واسع يمتد من سفح جبل سمارة شمالاً، وحتى عقبة إب . معجم البلدان للمقهي 1/ 775.

(3) رحاب: قرية في الجنوب الغربي من مدينة يريم في أسفل جبل إربان، بها مركز مديرية القفر. معجم البلدان للمقهي 1/ 676.

إِلَى الْعَدْلِ إِنَّ الْعَدْلَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَرِفْقًا فَإِنَّ الرِّفْقَ يَشْفِي مِنَ الْبُلْوَى
تَوَلَّى عَلَيْنَا ظَالِمٌ بَعْدَ ظَالِمٍ كَأَنَّ لَهُمْ مِيرَاثَ أُمَّهِمْ حَرًّا

وله علوية شهيرة ، ضَمَّنَ فيها كثيرا من أحاديث التشيع :
يَا زَائِدًا يَهْوَى سَلَامَةً دِينِهِ وَيَجُودُ فِي تَحْصِيلِ عِلْمٍ يَقِينٍ⁽¹⁾

وهي على تعليميتها عذبة الإيقاع ؛ لأن الشاعر كان يهضم ثقافته حتى يجيد ما يتبع عنها ،
حتى ولو كانت الثقافة سلفية [قديمة] ؛ فقد كان يتمي إلى السلف البعيد عند ادعبل ،
والكميت⁽²⁾ ، وعندهما قوة الشعر ، وصدق الشعور ؛ ذلك لأن كثيرا من شعراء تلك الفترة
كانوا يتمون إلى الماضي البعيد أو القريب .. وكان الانتماء الأبعد يثمر شعرا أصفى ، أما
المتمون إلى مدرسة « الحلبي ، والحريري ، والهندي » ؛ فقد فسدت ثمارهم ؛ لفساد بذورهم .
أه وشعره كثير ، لكنه مُشَتَّت ؛ فقد كان يتولى الرد على بعض القصائد التي كانت تأتي
للأمير علي بن عبدالله الوزير ، وله خميس قصيدة الناشئ⁽²⁾ وهي :

مَنَّا الرُّشْدَ دَاعِيَهُ مُجَابٌ
وَيُخْرِزُ أَوْجَةَ اللَّبِّ اللَّبَابُ
فَإِنْ أَوْدَى بِمَذْمُومِهِ الدَّهَابُ
بِأَلِ مُحَمَّدٍ عُرِفَ الصَّوَابُ وَفِي إِنْتَائِهِمْ نَزَلَ الْكِتَابُ
تَرَدَّى شَأُوهُمْ حُلُلَ الْمَرَايَا
وَأَنَحَلَهُمْ بِهَا مُسْنِي الْعَطَايَا
فَهُمْ سُقْنُ النَّجَاةِ مِنَ الْبَلَايَا
وَهُمْ حُبَجُ الْإِلَهِ عَلَى الْبَرََايَا بِهِمْ وَيَجْعَلُهُمْ لَا يُسْتَرَابُ

(1) وهي التحفة العلوية ، عدد أبياتها 313 بيتا ، وقد وضعت لها شرحا ملخصا .
(2) تُسَبِّحُ في إكليل الحمداني إلى عمرو بن العاص ، واشتهرت في اليمن أنها له ، والصحيح نسبتها للناسم
وهو علي بن عبدالله بن الوصف البغدادي ، شاعر متقدم في الأدب ، اشتهر بشعره في أهل البيت ، وكان
أحد شعراء سيف الدولة توفي سنة 365 هـ . وله ديوان شعر . ينظر نسمة السحر 2 / 406 .

مَنَّا إِلَهُهُمْ سَمَتْ فَوْقَ الثُّرَيَّا
 بِهِمْ طَابَ الْهُدَى نَشْرًا وَطَيًّا
 مَعَارِفُهُمْ تَزِيدُ الْكَوْنَ رِيًّا
 وَلَا يَسْبِغَا أَبَا حَسَنِ عَلِيًّا لَهُ فِي الْمَجْدِ مَرْتَبَةٌ مُنْجَبًا
 فَكُنْمْ جَلًّا عَنِ الْمُخْتَارِ بَأْسًا
 وَكَانَ فِدَى وَكَانَ أَخَا وَنَفْسًا
 خَلِيئَتُهُ كَهَازُونَ لِمُوسَى
 إِذَا طَلَبْتَ صَوَارِئَهُ لِمُوسَى فَلَيْسَ كَمَا سَوَى نَعَمْ جَوَابُ
 يَصُولُ عَلَى الْعَدَا فِي كُلِّ وَادِي
 عَلَى مَثْنِ السَّمَرْدَلِ⁽¹⁾ وَالْجِيَادِ
 فَكُنْمْ أَرْدَى بِصَوْلَتِهِ الْمُعَادِي
 طَعَامُ حُسَايِهِ مَهْجُ الْأَعَادِي وَفَيْضُ دَمِ الرُّقَابِ لَهُ شَرَابُ
 لِأَنْفَلِ وَدَادِهِ فَلَجَّ وَتُجَجُّ
 وَحَظُّ عِدَاتِهِ فِي النَّارِ لَقَعُ
 هُمَامُ الْحَزْبِ لَا يَغْرُوهُ قَرْحُ
 رَيْنُ حُسَايِهِ وَالنَّزْعُ صَلَحُ وَكَيْنُ الْبَيْضِ وَالْبَيْضِ اضْطَحَابُ
 مَعَارِفُهُ تُرِيدُكَ عَظِيمٌ عِلْمُ
 وَمَقُولُهُ يُفِيضُ عُبَابَ يَمٍّ
 صِفَاتُ مَا لَهَا خَضِرٌ يَفْقَهُ
 وَفَضْلُهُ كَيْعَرٌ وَيُخَمُّ مَعَارِفُهُمَا مِنَ النَّاسِ الرُّقَابُ

(1) السمردل: من الإبل وغيرها القوي السريع الفتي الحسن الخلق. لسان العرب 11/371.

عَلَيَّ حَظُّهُ أَغْلَى وَأَوْفَى
 وَشَمْسٌ فِي الْمَعَارِفِ لَيْسَ يَحْفَى
 فَكُنْ عَمَّ الْوَرَى غَوْنًا وَلُطْفًا
 عَلَيَّ التَّبَرُّ وَالذَّهَبُ الْمُصَفَّى وَيَقِمْ النَّاسِ كُلَّهُمْ ثَرَابُ
 فَكُنْ فِي حُبِّ خَيْدَرَةِ عَلِيٍّ
 شَدِيدَ عَزِيمَةٍ مِنْ غَيْرِي
 فَعُنُونِ الرَّشَادِ وَلَا عَلِيٍّ
 إِذَا لَمْ تَبَرَّ مِنْ أَخِي عَدَا عَلِيٍّ فَمَا لَكَ فِي حَيِّهِ ثَوَابُ
 خِصْمٍ أَقْعَمَ الْكَسَوَيْنِ نَيْلًا
 وَلَيْتَ طَمَّ أَهْلَ الشُّرْكِ وَنَيْلًا
 وَنُورَ سَالٍ مِنْهُ الْهَدْيُ سَيْلًا
 هُوَ الْبُكَاءُ فِي الْمَخْرَابِ لَيْلًا هُوَ الضُّحَاكُ إِنْ آنَ الْقُرَابُ
 سَفِينُ الْقَوْرِ ذُو دُوسٍ وَلَوْجُ
 وَفَزْدَوْسُ الْجَنَانِ وَزَوْجُ رَوْجِ
 وَسَبْقُ جَلٍّ أَنْ يُخْصَى بِمَنْجِ
 هُوَ النَّبَأُ الْعَظِيمُ وَقُلُوكُ نُوحٍ وَيَأْبُ اللَّهِ وَالْقَطْعُ الْخَطَابُ
 وَمِنْ شِعْرِهِ أَيْضًا تَحْمِيسُ قَصِيدَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَمُطْلَعُهَا:
 إِذَا مَا الزَّمَانُ عَلَيَّ أَذْلَهُمْ
 وَمِنْ هَؤُلَاءِ جَاءَنِي مَا أَهَمُّ
 أَقُولُ وَلِي مَذْمُوعٌ كَالَّذِينَ
 دَعَوْتُكَ يَا رَبِّ فِيمَا آلَمَ يَكْغُلُ عَظِيمَ حَوَاهِ الْقَسَمِ

بِسُورِ الصَّفَا بِلَا لَهَا
 بِسِرِّ الْعُيُوبِ بِإِخْفَانِهَا
 بِعِلْمِ الْعَلَمِ بِإِخْصَانِهَا
 بِذَاتِكَ رَبِّ بِأَنْتَ مَا فِيهَا بِقَوْلِكَ لِلشَّيْءِ كُنْ مِنْ عَدَمِ

وله أيضا خميس القصيدة المشهورة التي قالها الفرزدق في زين العابدين علي بن الحسين بن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وسلامه، وقد كَمَسَهَا بِمَقُولِهِ الْعَالِي الْفَخِيمِ، وَدُرِّ لِسَانِهِ الْجَمَانِ النَّظِيمِ، فَعَدَا التَّخْمِيسَ وَالْأَصْلَ كُلُّوْهُ بِيْهِ مُضِيءٌ، فِي جَلَالِ بَهِيْجٍ، وَسَمَطِ أَرْجٍ، وَهِيَ:

نَوَّةٌ بِمَنْ مَدَحَ الرَّحْمَنُ أَسْرَتَهُ
 وَأَنْشُرَ مَنَاقِبَهُ طُرًّا وَنَشَانَةً
 وَقُلْ لِمَنْ طَمَسَ الْخِذْلَانُ مُفْلَتَهُ
 هَذَا الَّذِي تُعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطَائِفُهُ وَالنَّيْتُ يَغْرِقُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ
 هَذَا الَّذِي مَبَقَى الْأَجْوَادُ فِي الْكَرَمِ
 هَذَا الَّذِي عَبَدَ الرَّحْمَنُ فِي الظُّلَمِ
 هَذَا الَّذِي رُمِيَتْ نَارٌ عَلَى عِلْمِ
 هَذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ هَذَا النَّوِيُّ النَّفِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
 سَبَطَ الرُّسَالَهَ عَمَّتُهُ فَضَائِلُهَا
 شَبَّلَ الْإِمَامَةَ أَعْيَتْ مَنْ يُطَاوِلُهَا
 مِنْ دَوْحَةِ الْمَجْدِ أَرْسَتْهُ كَلَامُهَا
 إِنْ أَرَأَيْتَ فَرَنْشَ قَالَ قَالِهَا إِلَى مَكَارِمِ هَذَا يَتَوَهَّى الْكَرَمُ

مِنْ سِدْرَةِ الْعَرْشِ مَنْ بِالْوَحْيِ قَدْ زَحَرَتْ
 هَذِيحًا وَتُورًا وَإِشْرَاقًا وَكَمْ نَشَرَتْ
 وَأَزْشَدَتْ أُمَّةً مِنْ بَعْدِ مَا كَفَرَتْ
 يُنْمِي إِلَى ذُرْوَةِ الْعِزِّ الَّتِي قَصُرَتْ عَنْ تِلْكَهَا عَرَبُ الْإِسْلَامِ وَالْعَجَمُ
 فَنِيضُ الْمَعَارِفِ سَنِيبٌ مِنْ رِوَايَتِهِ
 نَشْرُ الْعَوَارِفِ نَزَرٌ مِنْ كَرَامَتِهِ
 وَالْعَرَفُ مِنْ نَشْرِهِ أَجْزَاءُ فُطْرَتِهِ
 يَكَادُ يُنْمِيكَ عِرْفَانٌ رَاحَتِهِ رُكْنُ الْحُلِيمِ إِذَا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ
 فِي لَمْ شَغَبِ الْمَعَالِي قَلْبُهُ شَيْقُ
 وَمِنْ يَرَاعِ الْعَوَالِي طَرَفُهُ أَرَقُ
 مُطَيَّبٌ طَيِّبٌ مِنْ طَيِّبِهِ أَفْقُ
 فِي كَفُو غَبِزَرَانٍ رِيحُهُ عَيْقُ مِنْ كَفْ أَرْوَعٍ فِي عِزِّهِ وَشَمُ
 عَنَائَةُ اللَّهِ أَبْذَتْ فِي جَلَالَتِهِ
 تَعْتُ الْمَلَائِكِ فِي أَكْوَانِ حَالَتِهِ
 مَأْمُونٌ جُزْأَتِهِ مَأْمُولٌ رَاحَتِهِ
 يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَائِهِ فَلَا يَكْلُمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَمُّ
 لِلشَّمْسِ وَالْبَذْرِ حَظٌّ مِنْ أَشْعَتِهِ
 وَالزَّهَرُ مَا طَلَعَتْ إِلَّا بِطَلْعَتِهِ
 يَغْسُوبُ كُلَّ تَوْحِيٍّ نُورٌ مُقْلَتِهِ
 يَنْشُقُّ نُورُ الْهَدْيِ مِنْ نُورِ غُرَّتِهِ كَالشَّمْسِ يَنْجَابُ عَنْ إِشْرَاقِهَا الْقَتْمُ

فَنَزَعَ سَمَتٌ فِي مَرَاقِي الْعِزِّ دَوْحَتُهُ
شِبْلٌ رَوَتْ مِنْ زُلَالِ الْهَدْيِ مُهَجَّتُهُ
أَعْظَمَ بِمَنْ عَظُمَتْ قَدْرًا أَرْوَمَتُهُ
مُسْتَقْتَمَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ تَبَعَّتُهُ طَلَبَتْ عَنَاصِرُهُ وَالْحَسِيمُ وَالْحَسِيمُ
هَذَا مَنَارُ الْهَدْيِ إِنْ جِئْتَ سَائِلُهُ
هَذَا خِصْمُ النَّدَى إِنْ بَيْتَ نَائِلُهُ
هَذَا ابْنُ حَيْدَرَةٍ قَانِظَرُ شَمَائِلُهُ
هَذَا ابْنُ فَاطِمَةٍ إِنْ كُنْتَ جَاهِلُهُ بِجَدِّهِ أَلْيَاءُ اللَّهِ قَدْ خُجِمُوا
اللَّهُ قَدَّمَ ذِكْرًا وَكَرَّمَ
وَاخْتَارَهُ حِينَ سَوَّاهُ وَسَوَّمَهُ
وَاخْتَصَّهُ بِالْعُلَى وَالْعِلْمِ عَلَّمَهُ
اللَّهُ شَرَفَهُ قَدْرًا وَعَظَّمَهُ جَرَى بِذَلِكَ لَهُ فِي لَوْحِهِ الْقَلَمُ
بِاللَّهِ قُلْ لِيَهْشَمَ فِي مَحَاضِرِهِ
لَمَّا تَعَامَى فَقِيدًا عَنْ بَصَائِرِهِ
وَزَاغَ عَنْ رُشْدِهِ بَلْ عَنْ مَشَائِرِهِ
وَلَيْسَ قَوْلُكَ مِنْ هَذَا بِصَبَائِرِهِ الْعُزْبُ تَعْرِفُ مَنْ أَنْكَرْتَ وَالْعَجَمُ
سَسَكِينَةٌ وَقَارٌ طَابَ شَفَعُهُمَا
وَنَجْدَةٌ وَإِبَاءٌ عَالٌ رَفَعُهُمَا
وُسْتَةٌ وَكِتَابٌ صَمٌّ شَرَعُهُمَا
كَلْنَا بِذِيهِ غِيَاثٌ عَمَّ نَعْمُهُمَا يُسْتَوَكَّفَانِ وَلَا يَعْزُوهُمَا عَدَمُ

لَيْسَتْ الْكُتَيْبَةُ مِنْ صُورٍ مُنَاصِرُهُ
صَاحِبُ الدَّسِيعَةِ مَغْلُوبٌ مُفَاخِرُهُ
شَمْسُ الشَّرِيعَةِ مَوْثُورٌ مُنَاطِرُهُ
سَهْلُ الْخَلِيقَةِ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ يَزِينُهُ اثْنَانِ حُسْنُ الْخَلْقِ وَالسُّيَمِ
يُثْرِي الْعُقَاةَ نَدَاهُ كُلَّمَا مُنَحُوا
وَلَا يَغِيضُ جَدَاهُ كَيْفَمَا نَزَحُوا
جَمُّ الْمَفَاخِرِ لَا تَفْنَى لَهُ مَدَحُ
حَمَالُ أَثْقَالِ أَقْوَامٍ إِذَا اقْتَدَحُوا حُلُوُ الشَّمَالِ يَحْلُو عِنْدَهُ نَعَمُ
بَحْرٌ يَفِيضُ عُبابُ الْجُودِ مِنْ يَدِهِ
بَذَرُ زَيْجِ الدِّيَاجِي نَعْتُ سُودِهِ
يُمِيدِي السُّرُورِ بِهِ إِزْقَادُ وَافِيهِ
مَا قَالِ لَا قَطُّ إِلَّا فِي تَشْهِيدِهِ لَوْلَا التَّشْهِيدُ كَانَتْ لَاؤُهُ نَعَمُ
نُورُ الْبَرِّيَّةِ يَهْدِيهَا إِذَا انْصَدَعَتْ
بَخْرُ الْعَطِيَّةِ يَثْرِيهَا إِذَا انْتَجَعَتْ
فُلُكُ النَّجَّيَّةِ يُزَوِّيهَا إِذَا فَرَعَتْ
عَمَّ الْبَرِّيَّةَ بِالْإِحْسَانِ فَانْتَشَعَتْ عَنْهَا الْغِيَابُ وَالْإِمْلَاقُ وَالْعَدَمُ
عَبِيرَةُ الرُّسُلِ مَنْ فِي الذِّكْرِ نَعْتُهُمْ
نُمُودُجُ الْأَضْفِيَا مَنْ طَسَمَ فَيَضُّهُمْ
سَلِيلُ أَهْلِ الْكِسَا مِنْ تَمَّ نُورُهُمْ
مِنْ مَغْشَرِ حُبِّهِمْ دِينَ وَيَنْضُضُهُمْ كُفْرُ وَقَرَبِهِمْ مَنَجَى وَمَعْتَصَمُ

مَقَارِجُ الْإِزْتِقَالِ لَمْ تَعُدْ خُطَّتْهُمْ
وَتَبِيلُ دَارِ الْبَقَا يَتْلُو مَوَدَّتَهُمْ
وَالْكُفُونُ يَغْرِفُ عَلَيْهِمُ وَتَجِدَتْهُمْ
إِنْ عُدَّ أَهْلُ النَّفْسِ كَانُوا أَكْمَتَهُمْ أَوْ قِيلَ مَنْ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ قِيلَ هُمْ
هُمْ الْمَجْلُونُ سَبَقًا يَوْمَ حَلْبَتِهِمْ
هُمْ الْمُصَلُّونَ زَانُوا فِي عِبَادَتِهِمْ
فَوَزُ الْبَرِيَّةِ يُلْقَى فِي سَفِينَتِهِمْ
لَا يَسْتَطِيعُ جَوَادٌ بَعْدَ غَايَتِهِمْ وَلَا يُدَانِيهِمْ قَوْمٌ وَإِنْ كَرُمُوا
كَمْ أُمَّةٍ يَمُوتُ سَاحَاتِهِمْ كَرُمَتْ
وَأُخْرَزَتْ مِنْ مُتَاهَا مَخْرُومًا أَتَمَتْ
وَلَمْ يَخْبَ ظَنُّهَا فِيمَا لَهَا قَلِمَتْ
هُمْ الْغِيُوثُ إِذَا مَا أَزَمَةً أَزَمَتْ وَالْأَسْدُ أَسَدُ الشَّرِّ وَالْبَاسُ مَحْتَدِمُ
لَا يَنْقُصُ الدَّهْرُ عَقْدًا دُونَ جِلْفِهِمْ
وَلَا يُجْبِلُ الْوَرَى عَهْدًا لِأَلْفِهِمْ
عَمَّ الْوَرَى عَارِضٌ مِنْ شُحْبٍ عَظْفِهِمْ
لَا يَنْقُصُ الْعُسْرُ بَسْطًا مِنْ أَكْفِهِمْ وَيَبَانُ ذَلِكَ إِنْ أَتَرُوا وَإِنْ عَلِمُوا
هُمْ الْوَسِيلَةُ لَمَّا لَاحَ نُورُهُمْ
لِأَدَمٍ فِي مَتَابِ طَابَ نَشْرُهُمْ
فِي عَالَمِ الدَّرِّ سِرُّ اللَّهِ سِرُّهُمْ
مُقَدَّمٌ بَعْدَ ذِكْرِ اللَّهِ ذِكْرُهُمْ فِي كُلِّ بَدْنٍ وَخُشُومٍ بِهِ الْكَلِمُ

طَابُوا وَطَالُوا فَأَبْدَى الْكَوْنُ رُبُّهُمْ
وَشَاءُواهُمْ فِي الْعُلَى جَلَّ مَزِينُهُمْ
مَنْ رَامَ مَبَقَّتَهُمْ مَا نَالَ نِخْلَتَهُمْ
يَأْبَى لَهُمْ أَنْ يَحْلَ الْلَمْ سَاحَتَهُمْ خُلِقَ كَرِيمٌ وَأَيْدٍ بِالْأَيْدَى مُضْمٌ
هُمْ عِصْمَةُ اللَّهِ فَوزُ الْمُتَجِسِّي بِهِمْ
هُمْ حُجَّةُ اللَّهِ وَشِدُّ الْمُقْتَسِدِي بِهِمْ
هُمْ رَحْمَةُ اللَّهِ كَمْ يَخْطَى بِقُرْبِهِمْ
أَيُّ الْخَلَائِقِ كَيْسَتْ فِي رِقَائِهِمْ لِأَوَّلِيَّةِ هَذَا أَوْلَاهُ نِعَمٌ
أَكْرِمَ بِمَنْ حُبُّهُ لِلْمُؤْمِنِينَ غِنَا
أَكْرِمَ بِمَنْ مَذْحُهُ لِلْمُخْسِنِينَ شِدَا
أَعْظَمَ بِحِلْيَةِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ لَنَا
مَنْ يَعْرِفُ اللَّهَ يَعْرِفُ أَوَّلِيَّةَ ذَا فَالَّذِينَ مِنْ يَنْتِ هَذَا تَأَلَّى الْأَنْفُ

- مؤلفاته :** 1- إرشاد الطلب إلى تحقيق المذهب، وهو الذي بين يديك.
- 2- ذيل مطلع الأهمار في تراجم علماء ذمار . 3- زورق الحلوى في سيرة أمير الجيش واللاء (سيرة الأمير علي بن عبدالله الوزير) طبع.
- 4- العقد المذهب في كلام أهل المذهب⁽¹⁾ (مختصر من شرح الأزهار)، مصور بمكبة السيد يحيى بن عبدالله راويه رحمته الله.
- 5- التحفة العلوية ، بحوزتي منها نسخة بخط الناظم بتاريخ 22/ صفر/ 1365هـ وأخرى بخط السيد حسين عباس شرف الدين.

(1) نسبه أ. عبدالسلام الوجيه في أعلام المؤلفين الزيدية للمؤلف، كما نسبه في مصادر التراث في المكبات الخاصة 531/ 2 إلى حمود بن حسين الدولة. (قسم التحقيق).

6- إجازة للسيد العلامة محمد بن يحيى بن علي بن أحمد الذاري، حررها في شهر رجب سنة 1360 هـ وتقع في 25 صفحة⁽¹⁾.
وفاته: توفي رحمه الله سنة 1385 هـ بمدينة ذمار.

مصادر الترجمة

نزهة النظر في رجال القرن الرابع عشر 294، وأعلام المؤلفين الزيدية 404،
وزورق الحلوى في سيرة أمير الجيش واللواء 439، ومصادر الفكر للحبشي 255،
 وإجازة المؤلف للسيد العلامة محمد بن يحيى الذاري.

(1) وجلنا بين أرقام المحقق شهيد المنبر رحمه الله عند ذكر رقم القاضي محمد بن أحمد الشامي إفاة منه أن للمؤلف مختصراً في الفرائض. كما قيل: إن للمؤلف رحمه الله رحلة مطبوعة ولم نقف عليها. (قسم التحقيق).

بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين

[مقدمة المؤلف]

الحمد لله الذي جعل العلم نورا ساطعا، وَمَنَارًا نَّاصِعًا، وترياقا لداء الجهل نافعا، وَحُسَامًا لِهَامِ الْبَاطِلِ دَائِمًا، وَمِرْيَالًا لِلْحَقِّ سَابِقًا، وَوَرْدًا لِلْغُلَّةِ نَاقِعًا، وَوَجْهًا لِدِي الْقِيَامَةِ شَافِعًا. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وحده لا شريك له، شهادة تكون لِقَائِهَا حِفْظًا حَاصِنًا، وَثُورًا مُبِينًا. وَأَشْهَدُ أَنْ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ، الَّذِي أَرْسَلَهُ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، صلى الله عليه وعلى آله قرناء الكتاب، وسدنة الأبواب، المخصوصين بآية المودة⁽¹⁾ والولاية⁽²⁾ والتطهير⁽³⁾، وارثي الكتاب والحكمة كما جاء في الكتاب المنير؛ قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: 32]. فالسابق بالخيرات: هم الأئمة المحققون من أهل البيت الطاهرين⁽⁴⁾، وَصَفَّيْهُمْ بالسبق على من سواهم من الأنام؛ لِمَا فَازُوا بِهِ مِنَ الاجْتِبَاءِ والفرعية عن سيد الأنام، واختصهم به من وجوب مودتهم وموالاتهم على الدوام، وجعل المتمسك بهديهم هو الهادي والمهتدي، وَحَكَّمَ عَلَى مَنْ انْحَرَفَ عَنْهُمْ بِالضَّلَالِ وَالْتَرَدُّيْ، وكفى بخبري: «السفينة»⁽⁵⁾، وَإِلَّيَّ

(1) وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا اسْتَكْبَرُ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةُ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: 23]

(2) وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: 55].

(3) وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: 33].

(4) ينظر في الاستدلال بالآية المصاييح الساطعة الأنوار تفسير أهل البيت النضة 19/1 وما بعدها.

(5) إشارة إلى حديث: «أَفْلُ بَيْتِي فِيكُمْ كَسَفِينَةِ نُوحٍ: مَنْ رَكِبَهَا نَجَّى، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ وَهَوَّنَ»

والحديث روي من عدة طرق يُقَرِّى بَعْضُهَا بَعْضًا؛ فقد روي عن أبي ذر: أسالي أبي طالب 136، وأسالي

المُرشد بالله 151/1، وفُضائل الصَّحابة لأحد 987/2 رقم 402، والحاكم 343/2، وَقَالَ: صَحِيحٌ

عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. وفي 150/3 قَالَ: صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ وَلَمْ يَجْرِجَاهُ، والطبراني في الصغير 240/2 رقم 393،

وفي الكبير 45/3 رقم 2636-2638، وابن جرير الطبري في تهذيب الآثار كما في كنز العمال 98/12

تَارِكُ فَيْكُمُ⁽¹⁾ شاهدا على خلال الكمال، وكمال الحلال.

رقم 34165، ومسند الشهاب 2/ 272، وابن المغازلي 149 رقم 175، 177، وابن قتيبة في المعارف 86، والأمثال لأبي الشيخ الأصفهاني 1/ 384 رقم 333، والمعرفة والتاريخ للفوسى 1/ 294. وعن أبي سعيد: الأمالي الخمسية 1/ 154، والطبراني في الأوسط 6/ 85 رقم 5870، والصغير 2/ 84 رقم 825.

وعن أبي الطفيل: الدولابي في الكنى والأسماء 2/ 232 رقم 419. وعن أنس بن مالك: الخطيب في تاريخ بغداد 2/ 91. وعن ابن عباس: الطبراني في الكبير 12/ 34 رقم 12388، والبزار 11/ 329 رقم 5142، وحلية الأولياء 4/ 306، ومسند الشهاب 2/ 273 رقم 1342، والمناقب لابن المغازلي ص 148 رقم 173، 176.

وعن ابن الزبير: البزار كما في مجمع الزوائد 9/ 168، ومختصر زوائد البزار لابن حجر 2/ 334 رقم 1967.

وعن علي في صحيفة الرضا 464، وأخرج ابن مردويه من حديث علي وابن عباس كما في الأساس للسيوطي (خ).

وعن سلمة بن الأكوع: ابن المغازلي 148 رقم 174، وللحديث شاهد: فقد روى ابن أبي شيبة 6/ 372، عن علي بن أبي طالب أنه قال: «إِنَّمَا مَثَلُنَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَسَفِينَةِ نُوحٍ، وَكِتَابُ حِطَّةٍ فِي يَدَيْ إِسْرَائِيلَ». وروى في كنز العمال 2/ 434 رقم 4429 قال: عن علي من حديث طويل: «... وَاللَّهِ إِنَّا مَثَلُنَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَثَلِ سَفِينَةِ نُوحٍ فِي قَوْمِ نُوحٍ، وَإِنَّا مَثَلُنَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَثَلِ حِطَّةٍ لِيَدَيْ إِسْرَائِيلَ»، وعزه إلى أبي سهل القنطاري في أماليه، وابن مردويه. وأخرج الحديث الإمام الهادي في الأحكام 1/ 41.

(1) إشارة إلى حديث: «إِنِّي تَارِكُ فَيْكُمُ مَا إِنَّمَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَفْشَلُوا مِنْ بَعْدِي أَبَدًا: كِتَابُ اللَّهِ، وَعِزَّتِي أَهْلُ بَيْتِي، إِنَّ اللَّطِيفَ الْخَبِيرَ تَبَانِي أَهْلَهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرْتَدَّا عَلَيَّ الْخَوْصُ»: وحديث الثقلين روي بالفاظ كثيرة، وطرق عدة، منها: ما أخرجه الإمام زيد بن علي في المجموع رقم 644، وفي مجموع رسائله 206، والإمام القاسم في مجموع رسائله 2/ 221، وذكره أيضًا في 1/ 544، والمجموعة الفاخرة لحفيده الهادي 86، 138، 145، 525، 549، 584، والأحكام للهادي 1/ 40، وصحيفة الرضا 62 رقم 63، وأخرجه الإمام أبو طالب 147 رقم 115 عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيٍّ. وأخرجه مسلم 4/ 873 رقم 2408، وأحمد 7/ 75 رقم 19285، والترمذي 3/ 622 رقم 3788، والدارمي 2/ 431، 432، والطبراني في الكبير 3/ 182 رقم 5026، 5/ 183 رقم 5028، ورقم 4969، ورقم 4981، ورقم 5040، والبيهقي 2/ 148، و7/ 30، و10/ 113، وابن خزيمة 4/ 62 رقم 2357، وعبد بن حميد 1/ 114 رقم 265، والحاكم 3/ 109، 3/ 148، والنسائي في الخصائص 84، والطحاوي في شرح مشكل الآثار 9/ 88 رقم 3463، والكوفي 2/ 112 رقم 604، و2/ 116 رقم 606، و2/ 135 رقم 620، و2/ 135-136 رقم 621 (ر)، والمرشد بالله في الأمالي الخمسية 1/ 149، و1/ 152 جميعهم عن زيد بن أرقم. وأخرجه الترمذي 5/ 621 رقم 3786،

وبعد فاعلم أيها السائل أرشدنا الله وإياك إلى سبيل الصواب - أَيْ قَصِيرُ النَّبَاعِ، زَاحِفُ الْبَرَاخِ، ويليق بمثلي أَنْ يكون سائلاً لا مستولاً؛ لعلمي بقلّة البضاعة، وأني من لا حَظُّ له في الصناعة؛ وقد تكلفت بالجواب؛ مُعَرِّضاً مِنِّي لِلثَّوَابِ، ولكي ينتقد عليّ منتقد؛ فيردني عن الخطأ إلى الصواب، ونظروا مني إلى ما ورد من الترغيب في الإرشاد، والترهيب من كتم العلم الذي ينتفع به العباد.

وسؤالك تحصيل الجواب عليه: في مقدمة، وسبعة مقاصد، وخاتمة؛ فتأمل ذلك موثقاً. وقد سميتُهُ «إِرشَادُ الطَّلَبِ، إِلَى تَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ».

فالمقدمة في تحقيق أَنَّ الحق مع واحد في الأصول والفروع، وَأَنَّ المخالف غُطِّيَ آيَمٌ فِي الْأَصُولِ، وَغُطِّيَ لَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ فِي الْفُرُوعِ؛ بدلالة قوله ﷺ: «مَنْ اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنْ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ»⁽¹⁾.

والطبراني في الكبير 66/3 رقم 2680، وفي الأوسط 89/5 رقم 4757؛ عن جابر بن عبد الله. وأخرجه أحمد في مسنده 30/4 رقم 11104، و4/36 رقم 11131، و4/54 رقم 11211، و4/118 رقم 11561، وفي فضائل الصحابة 1/210 رقم 170، و2/978 رقم 1382، والطبراني في الكبير 3/65 رقم 2678، ورقم 2679، والأوسط 3/374 رقم 3439، و4/33 رقم 3542، والصغير 1/150 رقم 355، و1/153 رقم 368، وأبو يعلى 2/297 رقم 1021، و2/376 رقم 1140، وابن الجعد 2/972 رقم 2711، والمتنقب 2/98 رقم 584، و2/105 رقم 593، و2/114 رقم 605 (ر)، والأماطي الحميسية 1/154-155 جميعهم عن أبي سعيد الخدري. وأخرجه أحمد 8/138 رقم 21634، و8/153 رقم 21711، والمعجم الكبير للطبراني 5/153 رقم 4921، ورقم 4922، و5/154 رقم 4923، وابن أبي شيبة 6/309 رقم 31679، وفي مسنده 1/108 رقم 135، وعبد بن حميد 1/107 رقم 2740، وابن أبي عاصم في السنة 643 رقم 1554 عن زيد بن ثابت. وأخرجه ابن أبي عاصم في كتابه السنة 627 رقم 1468 عن جبير بن مطعم. وأخرجه البزار في مختصر زوائده 2/332 رقم 1963 عن أبي هريرة. وأخرجه البزار في مختصر زوائده 2/333 رقم 1964 عن علي بن فضال. وأخرجه ابن عساكر 42/219، والمتنقب 2/150 رقم 626 عن حذيفة بن أسيد، وغيرهم. ولزيد من ذلك ينظر كتيب حديث الثقلين مطبوع بعناية بمكتبة بدر - صنعاء.

(1) أخرجه البخاري 6/2676 رقم 6919، ومسلم 3/1342 رقم 1716، والترمذي 3/614 رقم 1326، وأبو داود 4/6 رقم 3574، والنسائي 8/224 رقم 5381، وأخرجه أحمد 6/17789، و2/17837، وابن ماجه 2/776 رقم 2314 بلفظ «إِذَا حَكَّمَ الْحَاكِمُ فَأَجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ»

وقد صح عن علماء الدين أَنَّ أصول الدين، وأصول الفقه، وأصول الشريعة ليست من مسائل الاجتهاد؛ وإنما هي مسائل نظر؛ وذلك لقرب مأخذها من نفس الدليل، وكون الحق فيها مع واحد؛ والمخطئ فيها آثم؛ لأنه قَصَرَ في النظر، ولم يَتَحَرَّ في تصحيح المأخذ عن الدليل.

وَنُصِّوا عَلَى أَنَّ مسائل الاجتهاد هي مسائل الفقه الفرعية العملية مطلقاً: سواء كانت ظنية، أو قطعية؛ وَتَقَرَّرَ عَلَى ذَلِكَ جَوَازُ التقليد فيها؛ من حيث إن رسول الله ﷺ قد نص على إصابتها المجتهد والمخطئ من قبيل الصواب؛ ولهذا قال: «وَمَنْ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ»، ومن ذلك عُرِفَ أَنَّ مراد الله مُتَعَيِّنٌ لا متعدد؛ غير أن مطلوب الله من المجتهد: هو بذل الجهد، واستفراغ الوسع في طلب الحق؛ فإن أصابه وإلا فقد خرج من عهده الواجب واستحق الأجر؛ لأجل ما أجراه من العمل، ومقاساة المشقة في طلب الحق، كما قالوا في المجاهد للكافر: إنه إذا بذل وسعه في إتقان الرمي؛ فقد أصاب ببذل الجهد، وإن لم يصب الكافر؛ لأنه غَايَةُ وَسْعِهِ ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]؛ ولهذا قالوا: كل مجتهد مصيب.

قال الإمام الحسين بن القاسم رحمته (1): من قبيل الصواب، لا من قبيل الإصابة (2).

أجزائه، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ.

(1) ولد 14 ربيع الآخر سنة 999 هـ. أمير مجاهد، مجتهد، حافظ، أصولي، منطقي، لغوي، من عظماء الآل الكرام، برع في كل الفنون، وفاق الأقران في الدقائق الأصولية، والبيان، والمنطقية، والتفسير، والحديث، والفقه، واشتغل بنشر العلم والدرس والتأليف، توفي 12 ربيع الآخر سنة 1050 هـ بمدينة ذمار، ودفن بها في قبه المشهورة، وله هداية العقول شرح غاية السؤل في علم الأصول، وآداب العلماء والمتعلمين، وغيرها. مطلع البدور 1/ 179، وأعلام المؤلفين الزيدية/ 388، ومصادر الفكر للحبشي 162، والبيدر الطالع 1/ 122.

(2) ليس هذا من كلام الأمير الحسين، بل هو مفهوم حواشي شرح الغاية، وقد عدد الأمير الحسين الأقوال في المسألة. ينظر شرح الغاية 2/ 651 وما بعدها.

[أحكام التقليد]

ولعدم الخطر في مسائل الفروع سَوَّغُوا التقليد ، وأوجبوه على من لم يبلغ درجة الاجتهاد ، ولم يتمكن من أداء ما كلف به بدونه ، ولا سيما من كان من العوام ، أو من طلبة العلم الذين لم ينتهوا إلى رتبة الاجتهاد ؛ وذلك لأنه مكلف بالعبادة ، والمعاملة ، والإتيان بها على التمام في كل وقت ؛ والواجبات على الفور .

وَمَعْرِفَتُهُ بشروط العبادة وأركانها ، وما يصلحها ، وما يفسدها - لا يحصل له بها علماً كَذِيئاً ، وإنما يحصل بالتعلم . وَإِذَا كَلَّفْنَاهُ الاجتهاد بمعرفة الدليل وتصحيحه ، وطرقه ، وأحكامه ، وجميع ما يتعلق لزوم معرفته به - فقد كَلَّفْنَاهُ بما يستغرق عليه أوقاتاً ، وبالقِطْع أنه يَنْفِي عليه الوقت من أوقات العبادة ، وَلَمَّا يحصل معه المطلوب ، وقد تضيقت الحادثة ؛ ولذلك حكمنا عليه بتأدية العبادة على وجه الكمال ، وتحصيل معرفتها بالسؤال من غيره ، وقبول كلام الغير ، وهو عين التقليد ؛ وفي هذه الحالة يصير التقليد واجباً قطعاً ، إذ لا طريق له بمعرفة تفاصيل العبادة إلا بواسطة التقليد .

وقد يحرم على المجتهد ؛ من حيث إن اعتماده على ما عَرَفَ دليله بنفسه أَلْزَمٌ وَأَوْجَبٌ ؛ وَلَمَّا عَلِمَ مِنْ أَنَّ التقليد للغير مَذْمُومٌ عقلاً وشرعاً مع إمكان معرفة الحق من الدليل ؛ وبذلك جاء القرآن ، وَكَذَلِكَ السنة . وقد يندب التقليد للأعلم الأفضل ، لا سيما علماء أهل البيت عليهم السلام . وقد يكره لغير الأولى . ويباح مع الاستواء علماً وورعاً .

قنبييه : ولا تعويل ولا التفات إلى كلام مَنْ يُشْتَعُّ في التقليد على العباد ، ويشيع بقبح التقليد ووجوب الاجتهاد⁽¹⁾ في حق من قَصُرَ إِذْرَاكُهُ ، وَصَعُفَ فَهْمُهُ عن تحصيل

(1) يشير إلى الشوكاني في كتابه "القول المفيد في حكم التقليد" ، وفي تفسيره فتح القدير 2/ 353 ، وغيرهما من كتبه ؛ إذ حكم على المقلدين للأئمة المجتهدين بالكفر الصريح ، وحثهم على نيل كتب الأئمة للتبوعين . ومن رد عليه في هذه المسألة السيد العلامة إسحاق بن يوسف في كتابه "الوجه الحسن المنهوب للحزن" ، ومحمد حسين مخلوف في كتابه "بلوغ السؤل في مدخل علم الأصول" من 24 وما بعدها ، والعلامة يوسف الدجوي في بحث نشر في مجلة نور الإسلام في شهر ربيع الأول سنة 1352 هـ وغيرهم .

علوم الاجتهاد؛ لأننا نقول: أيها القائل أرشدك الله؛ يَمْ تَعْمَلُ عِنْدَ بُلُوغِكَ سَنَ
التكليف، ووجوب العبادة عليك، وأنت في تلك الحال لا تدري بكيفية العبادة
وتفاصيلها؟ فإن قلت: إن الاجتهاد مولود معك ناشئ بمنشئك - خالفت العقلاء،
وَتَكَلَّمْتَ بِالْمَحَال. وإن قلت: يمكن حصول الاجتهاد بالتعلم - فلا بد لك أن تقلد
حال اشتغالك بتحصيل الاجتهاد، فإذا التزمت مَذْهَبَنَا، وَمِثْلُكَ الذي يليق به حَمْلُ
العباد على السلامة، لا سيما العوام وهم أكثر من العلماء؛ فليس كل الناس مجتهدين.
اللهم اهدنا إلى سبيل الرشاد والسداد، والحمل على السلامة للعباد.

المقصد الأول : [توضيح نسبة الزيدية]

السؤال عن مذهب الزيدية، وكيفية النسبة إلى الإمام زيد بن علي عليه السلام ⁽¹⁾ مع مخالفت

(1) ابن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، ولد بالمدينة عام 75 هـ على الأصح، كان أبيض اللون، مقرن الحاجبين، تام الخلق، طويل القامة، كث اللحية، هريض الصدر، أفتن الأنف، أسود الرأس واللحية إلا أن الشيب خالطه في عارضيه، وكان يُسَمَّى بأمير المؤمنين علي عليه السلام في الفصاحة والشجاعة، وكان رئيساً جليلاً أديباً، قد أثر السجود في جبينه أثراً خفياً، ورث من أبيه الانقطاع إلى العبادة، نحل العلم من أبيه، ثم من أخيه عماد يقر العلم ولازم كتاب الله حتى عُرِفَ بحليف القرآن. ولم يجمع العلماء على تقدير عالم مثله: فالمرجئة، والمعتزلة، والخوارج، وكل الفرق أجمعوا على إمامته؛ فقد كان أعلم الناس بالحلال والحرام، ولقد أجمع العباد والزهاد على أنه لم يكن له نظير في علمه وخلقه، بل اعتبروا ثورته قُوَّةَ العلم والزهد والشك؛ فقد كان أكثر الذين قاتلوا معه من التابعين: مِنَ الْقُرَاءِ والفقهاء والمحدثين؛ فهذا الإمام أبو حنيفة بعث إليه بتلاثين ألف درهم، واحتلوا عن المجيء إلى المعركة بالمرض، وحوائح الناس. وكان يقول: «شَهِدْتُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، فَمَا رَأَيْتُ فِي زَمَانِهِ أَفْقَهُ مِنِّي، وَلَا أَعْلَمَ، وَلَا أَسْرَعَ جَوَابًا، وَلَا أَتَيْنَ قَوْلًا لَقَدْ كَانَ مُتَقَطِعَ الْقَرِينِ» وقال عنه الإمام الكامل عبدالله بن الحسن: «لَمْ أَرِ فِينَا وَلَا فِي غَيْرِنَا مِثْلَهُ». وقال أبو الجارود: «قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَجَعَلْتُ كُلَّمَا أَسْأَلْتُ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ قِيلَ لِي: ذَلِكَ خَلِيفُ الْقُرْآنِ». وقال أبو خالد الواسطي: «مَا رَأَيْتُ هَاشِمِيًّا يَمْلِكُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَلَا أَفْصَحَ مِنِّي، وَلَا أَزْهَدَ، وَلَا أَعْلَمَ، وَلَا أَوْزَعَ، وَلَا أَتْلَعُ، وَلَا أَحْفَرُ بِأَخْلَاقِي النَّاسِ، وَلَا أَشَدَّ حَالًا، وَلَا أَقْوَمَ حُجَّةً، وَلِلَّهِكَ اخْتَرْتُ صُحْبَتَهُ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ». وعندما تحولت الخلافة إلى ملك عضوض مستبد قام الإمام أميراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر بعد أن عاشت الأمة الإسلامية حالة من الظلم، وكان يقول: «وَوَدِدْتُ لَوْ أَنَّ يَدِي مُعَلَّقَةٌ بِالنُّزْيَا فَأَقَعَ حَيْثُ أَقَعَ، وَأَنَّ اللَّهَ يُصْلِحَ بِي أُمَّةً جَدِي مُحَمَّدٍ عليه السلام». وقد ذكر المؤرخون أسباباً كثيرة لخروجه، وكلها ناتجة عن ظلم بني أمية للأمة الإسلامية، وعلى رأسهم الطاغية الجبار هشام بن عبد الملك، الذي كان يقول: مَنْ قَالَ لِي: اتَّقِ اللَّهَ صَرَنْتُ عُنُقَهُ! ومن الأسباب أيضاً: أنه سمع يهودياً في مجلس هشام يُسَبِّحُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهشام لم يجرح ساكناً فقال الإمام زيد لليهودي: «أَمَّا وَاللَّهِ لَوْ تَمَكَّنْتُ مِنْكَ لَأَخْتَفَيْتُ رُوحَكَ وَجَعَلْتُ بِكَ إِلَى النَّارِ»؛ فقال هشام: تو يا زيد، لا تؤذ جليسنا فقال الإمام زيد: «وَاللَّهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنَا وَتَحِيَّتِي إِيَّيْهِ لَخَرَجْتُ عَلَيْهِ وَتَجَاهَدْتُ حَتَّى أَلْتَمِسَ»

وَلَمَّا قَامَ الْإِمَامُ زَيْدٌ بِأَمْرِ الدَّعْوَةِ بِأَيِّهِ أَهْلُ الْكُوفَةِ حَتَّى أَحْصَى دِيَوَانَهُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ أَلْفًا مِنَ الْمُبَايِعِينَ! وَكَانَ مَوْعِدَ الْخُرُوجِ غُرَّةَ صَفَرٍ؛ لَكِنِ الْعَيُونَ الْأُمُيَّةُ سَبَقَتْ الْأَحْدَاثَ، وَوَصَلَ الْخَبَرُ إِلَى يُوسُفَ بْنِ عَمْرٍو إِلَى الْكُوفَةِ؛ فَاحْتَجَزَ أَصْحَابُ الْإِمَامِ زَيْدٍ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَ هَذَا الْإِجْرَاءُ مُفَاجِئًا لِلْإِمَامِ زَيْدٍ وَأَصْحَابِهِ، فَاسْتَعَجَلَ الْمَوْعِدَ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمْ وَخَرَجَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ 23 عَرَمَ 122 هـ مُعَلِّناً الْجِهَادَ ضِدَّ الظُّلْمِ الْأُمَوِيِّ. وَعِنْدَمَا رَفَرَتْ الرَّايَةُ فَوْقَ رَأْسِهِ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَوْفَى بِنَبِيِّهِ» لَقَدْ كُنْتُ أَسْتَحْيِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم

في الفروع، وكيفية النسبة إليه مع اعتماد مذهب الإمام الهادي يحيى بن الحسين رضوان الله عليه⁽¹⁾، وكيفية الانتهاء إلى الهادي مع مخالفته في كثير من الفروع.

أَنْ أَرَدَ عَلَيْهِ وَلَمْ أَتْرِفِ أُمِّيهِ بِمَعْرُوفٍ وَلَمْ أَتْهَ عَنْ مُنْكَرٍ. لَكِنَّ الْمُبَایِعِينَ تَبَخَّرُوا فَلَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا 218 رجلاً ينادون بشعارهم: «يَا مُنْصُورُ أَيْتُ». انهزم جيش الشام أمام الإمام زيد، فلاقوا بالسهم وأمطروا بها جيش الإمام زيد، فأصيب الإمام بسهم في جبهته اليسرى كان سبباً في استشهاده في 25 محرم سنة 122 هـ ودفنه ابنه يحيى، فدل على قبره غلام كان حاضراً، فَنَشِشَ وَقَطَّعَ رأسه وأرسل إلى الشام! وصُلِبَ جسده الشريف في كناسة الكوفة عُزَيَّاناً وبقي مصلوباً سنة وأشهر، وقيل: ستين، ثم أُحْرِقَ وَشُحِقَ وَذُرُّ زَمَادًا في الفرات!!.

من آثاره: المجموع الفقهي والحديثي وقد حققناه تحقيقاً لا مزيد بعده. وغريب القرآن. والرد على المجبرة والقدرية. والإيمان. وثبوت الإمامة. وثبوت الوصية. وكتاب الصفوة. ومدح القلة وذم الكثرة. ورسالة الحقوق. ورسالة إلى علماء الأمة. ومقتل عثمان. وغيرها من الردود والرسائل. انظر الإفادة 45، والحدائق الوردية، 1/ 268 بتحقيقنا، والتحف شرح الزلف 63 طبع بمكتبة بلدر، والشافي للإمام عبد الله بن حمزة، 1/ 188، ومقاتل الطالين 127، والأسمالي الاثنيية 565-677، وتاريخ الطبري 5/ 481، وتاريخ دمشق لابن عساكر، 19/ 450، وتاريخ الإسلام 5/ 74، وطبقات ابن سعد 3/ 229، والإمام زيد لأبي زهرة، وتاريخ الكوفة 327، والأصلام 3/ 59، وأئمة الفقه التسعة عبد الرحمن الشراوي 11-33، ومقدمة الروض النضير للسياغي، والمصابيح لأبي العباس 385، وكتاب الإمام الأعظم أبي الحسين زيد بن علي للسيد محمد عبد العظيم الحوشي. تلخيص الفرق الزيدية ص 86-119، وهداية الراغبين إلى مذهب العرة الطاهرين 167.

(1) ابن القاسم بن إبراهيم الرسي رحمه الله، ولد بالمدينة سنة 245 هـ. وهو الإمام الأعظم، المشابه للموصي في خُلُقِهِ وشجاعته، وعلمه، خرج إلى اليمن مرتين بطلب من أهل اليمن: الأولى سنة 280 هـ حتى بلغ مؤبىً يقال له: الشَّرَفُ من بني حشيش شرق صنعاء، وأذعن له الناس فأقام فيهم مدة يسيرة، ثم إنهم خذلوه، فانصرف عنهم حتى صار إلى الحجاز، وشمل أهل اليمن من بعده البلاء ووقعت بينهم الفتن، فكتبوا إليه يسألونه النهوض إليهم، ويعلنون توبتهم، فخرج للمرة الثانية سنة 284 هـ. وهو الذي خلص اليمن من القرامطة اللعين خاض معهم نيفاً وسبعين وقعة، كانت له الانتصارات عليهم. وهو الذي أرسى مذهب الزيدية: ملهب العدل والتوحيد والاجتهاد والعقل، ولم يزل مجاهداً حتى توفي يوم الأحد 20 ذي الحجة سنة 298 هـ، ودفن بصعنة في المسجد المسمى باسمه مشهور مزور. من آثاره: الأحكام، والمتخب، والفنون، والمسائل، ومسائل محمد بن سعيد، والتوحيد، والقياس، والمسترشد، والرد على أهل الزيغ، والإرادة، والمشية، والرضاع، والمزارعة، وأمهاث الأولاد، والعهد، وتفسير القرآن ستة أجزاء، ومعاني القرآن تسعة أجزاء، والقوائد جزآن، ومسائل الرازي جزآن، والسنة، والرد على ابن الحنفية، وتفسير خطايا الأنبياء، وأبناء الدنيا، والولاء، ومسائل الحسين بن عبد الله الطبري، ومسائل ابن أسعد، وجواب مسائل نصرائي تجران، وبيان القرامطة، وأصول الدين، والإمامة وإثبات النبوة والوصاية، ومسائل أبي الحسن، والرد على الإمامية، والرد على أهل صنعاء، والرد

الجواب: أن إطلاق اسم الزيدية على علماء أهل البيت عليهم السلام وعلمائهم وشيعتهم في اليمن الميمون؛ فنسبتهم إليه صحيحة، واقعة مشهورة، غير منكورة؛ وذلك لموافقتهم زيد بن علي عليه السلام في الخمس مسائل الكليات من أصول الدين: وهي التوحيد ومسائله، والعدل ومسائله، والوعد والوعيد ومسائلها، وإثبات الإمامة لأمر المؤمنين وسيد الوصيين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بلا فصل؛ فمن وافق الإمام زيد بن علي عليه السلام في هذه المسائل - فهو زيدي.

ومن خالفه فيها أو إحداهما - فليس بزيدي؛ وهذا هو المتفق عليه عند علمائنا. ويطلق اسم الزيدي على من وافقه في مسائل أصول الدين، وإن خالفه في فروع الفقه. وليست النسبة إلى الإمام زيد بن علي عليه السلام كالنسبة إلى الإمام الشافعي رحمته الله، وأبي حنيفة النعمان رحمتهما الله؛ لأن الشافعية ينسبون إليه لاتباعه وتقليدهم له في الفروع، والحنفية

على سليمان بن جرير، والبالغ المدرك في أصول الدين شرحه الإمام أبو طالب، وطبع بمكة بيدر، والمترلة بين المترئين. قال الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة: وقد تركنا قدر ثلاثة عشر كتاباً كراهة التطويل، وهي عندنا معروفة موجودة. ينظر سيرة الهادي لملي بن محمد العباسي، والإفاضة ص 101، والشافعي 303/1، والحدائق 25/2، والتحف 167، والأعلام 141/8، وأئمة اليمن 50-52، ومصادر الفكر العربي في اليمن للحبيشي 506، والإمام الهادي واليا وفتيها ومجاهدا، للدكتور عبدالفتاح نعمان، وأعلام المؤلفين الزيدية 1103.

(1) الإمام المشهور محمد بن إدريس الشافعي، ولد سنة 150 هـ. اشتهر بكثرة اجتهاداته، وغزارة علمه. وقد أُوذِيَ في محبة وتشيعة لأهل البيت عليهم السلام؛ فعليه هارون الرشيد بتهمة أنه من دعاة الإمام يحيى بن عبد الله بن الحسن الكامل عليه السلام، وله أشعار كثيرة تدل على محبة لآل محمد عليهم السلام. وتوفي سنة 204 هـ ودفن بالقاهرة. وله مؤلفات كثيرة أشهرها الأم، وبعضهم ينسبها لتلميذه البويطي كما حقق ذلك الدكتور زكي مبارك، وله الرسالة، ومسنَد الشافعي، وغيرها. تهذيب الكمال 355/24 رقم 5049، وتهذيب التهذيب 23/9 رقم 5950، وسير أعلام النبلاء 5/10 رقم 1، والحدائق الوردية 329/1.

(2) الإمام الفقيه المجتهد، أصله من فارس. ولد ونشأ بالكوفة، وتفقه على حجاج بن سليمان، وكان لا يقبل جوائز الدولة، وأراحه المنصور على القضاء ببغداد فأبى، فسجنه وسقاه السم فمات في السجن، وكان أحد أنصار الإمام زيد بن علي عليه السلام، وأثنى بالخروج مع الإمامين محمد وإبراهيم بن عبد الله، ويابح فمن، وكان عابداً مجتهداً محباً لأهل البيت. وثقه ابن المديني، وابن معين، وشعبة بن إسرائيل، ويحيى بن آدم، وأبو داود الخريبي، والحسن بن صالح، وكلهم من معاصريه. توفي سنة 150 هـ. المصابيح لأبي العباس

منسوبون إلى أبي حنيفة لاتباعهم وتقليدهم له في الفروع لا في الأصول: أعني أصول الدين، أو أصول الفقه، إذ عُلِمَ واشتهر أنَّ الشافعية في معتقداتهم يوافقون [أبا الحسن] الأشعري⁽²⁾، والحنفية كذلك. وإنما يوافقون الشافعي في مسألة الرؤية، والشافعية، ونحو ذلك⁽³⁾.

فإن قلت: ما هو المانع للزيدية من تقليد الإمام زيد بن علي عليه السلام في الفروع كما وافقوه وانتسبوا إليه في الأصول؟

قُلْتُ نُجِيبًا عَلَى ذَلِكَ: إِذَا حَقَّقْتَ وَدَقَّقْتَ عَرَفْتَ أَنَّ زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ هُوَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ الْفَاتِحُ بَابَ الْجِهَادِ عَلَى بَنِي أُمَيَّةَ بَعْدَ اسْتِحْكَامِ بَغْيِهِمْ عَلَى الْأُمَمِ، وَأَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ وَآلَفَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فِي عُلُومِ الْإِسْلَامِ⁽⁴⁾، كما قد حكى عن أخيه محمد الباقر

الحسيني 401، ومقاتل الطالبين 140، والجداول (خ)، والجرح والتعديل 8/449 رقم 2062، وتهذيب الكمال 29/417 رقم 3439، وتهذيب التهذيب 10/401 رقم 2472، وسير أعلام النبلاء 6/390، ولوامع الأنوار 1/450.

- (1) وقع في الأصل: يوافقون علي بن أبي بشر الأشعري، أو الحسن بن أبي بشر الأشعري؛ والصواب ما أثبتناه.
- (2) أبو الحسن: علي بن إسماعيل بن أبي بشر بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبدالله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. وإليه تنسب الطائفة الأشعرية في العقائد. اختلف في مولده: فقيل سنة 270 هـ وقيل: 260 هـ، وقيل: 324 هـ، وقيل: غير ذلك. ينظر وفیات الأعيان 1/226، وعدة الأكياس 1/160. بعض المؤرخين يشكك في نسبه إلى أبي موسى الأشعري. ينظر مقدمة الإبانة ص 9 بتحقيق نوفية حسين عمود. واختلفوا في عدد مؤلفاته فمنها: الإبانة، ورسالة إلى أهل الثغر، ورسالة في استحياب الخوض في الكلام، ومقالات الإسلاميين، واللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع. ينظر مقدمة الإبانة ص 38.
- (3) كثير من علماء الحنفية كانوا عدلية في الأصول «معتزلة»: كالعلامة أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت: 370 هـ)، وأبي عبدالله البصري (ت: 369 هـ)، وأبي سهل محمد بن السرخسي (ت: 483 هـ)، وأبي العلاء الحسين بن علي البصري (ت: 369 هـ)، وكالزنجشري، والمحدث أبي سعد السمان (ت: 445 هـ)، وأبي القاسم البلخي صاحب المقالات (ت: 319 هـ)، والثلجي (ت: 266 هـ)، وغيرهم كثير. وقال كثير من علماء المعتزلة: ليس لأبي حنيفة تصنيف في علم الكلام، والله أعلم. وكذلك بعض الشافعية معتزلة: كالماوردي صاحب التفسير والخواوي، والقاضي عبدالجبار بن أحمد الهمداني، وأبي الحسين البصري صاحب المعتمد، وغيرهم.

(4) بل هو أول من صنف من المسلمين في علم الحديث، فكتابه المجموع الفقهي والحديثي المشهور أول

﴿١﴾ إِنَّهُ كَانَ لَدَيْهِ كِتَابٌ فِيهِ أَحْكَامٌ؛ فَطَلَبَهُ الْإِمَامُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ لِيَنْقُلَهُ لِنَفْسِهِ؛ فَوَعَدَهُ أَخُوهُ وَسَهَا عَنْهُ؛ فَذَكَرَ الْبَاقِرُ ﴿٢﴾ مَا طَلَبَهُ أَخُوهُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ فَحَمَلَهُ إِلَيْهِ؛ فَرَدَّهُ زَيْدٌ ﴿٣﴾، وَقَالَ: قَدْ اسْتَغْنَيْتَ عَنْهُ؛ فَقَالَ: بَلَى اسْتَغْنَيْتَ عَنْهُ؟ فَقَالَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ: اسْتَخْرَجْتَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسَنَةِ نَبِيِّهِ ﴿٤﴾؛ فَقَالَ لَهُ: أَرْنِي. فَأَرَاهُ مَا صَنَعَ؛ فَوَجَدَهُ عَيْنَ مَا لَدَيْهِ؛ فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ. [الحدائق 1/ 247].

على أن السائل ربما ظن انحصار علم زيد بن علي ﴿٥﴾ في مجموعه الفقهي والحديثي لا غيره؛ وهذا جهل وتحقير لجانب الإمام زيد بن علي ﴿٦﴾؛ لأن المجموعين لا يقيان
بعلوم الإسلام. وإذا قلنا: لم يرو عن الإمام زيد بن علي ﴿٧﴾ غيرهما فهو عين القصور.
على أنا قد علمنا ورؤيتنا من علومه ما حواه «جامع أصول آل محمد» ﴿٨﴾ بسنده إلى
جامعه الشيخ محمد بن منصور المرادي ﴿٩﴾، بإسناده إلى الإمام زيد بن علي ﴿١٠﴾؛ وهذا
الكتاب هو بُخَارِيُّهُمْ، وفيه الكثير الطيب من علومهم، حتى إنه قد قيل: مَنْ حَفِظَ مَا
فِيهِ فَهُوَ يَكْفِيهِ عَنْ سَائِرِ كُتُبِ الْحَدِيثِ، وهو كذلك.
ومثله «الجامع الكافي» ﴿١١﴾ [للمحافظ الشهير أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن العلوي ﴿١٢﴾،

كتاب صنف في الحديث، وقد طبع عدة طبعات .

(1) ولد سنة 57 هـ، وقيل: 56 هـ وهو أحد عظماء الإسلام وأئمة العلم والحديث؛ وسمي الباقر ليقبضه العلم، وكان عابدا ناشرا للعلم، وهو أكبر من أخيه الإمام زيد. توفي بالمدينة سنة 114 هـ، ودفن بجوار الزهراء ؓ. الأعلام 6/ 270، وأعيان الشيعة 1/ 650.

(2) المقصود به أمالي أحمد بن عيسى؛ إذ يسمى جامع علوم آل محمد، وبذائع الأنوار أيضا.

(3) ابن يزيد المرادي المقرئ، إمام حافظ ومحدث مسند معمر، من مشاهير رجال الزيدية في العراق، صاحب الإمام القاسم بن إبراهيم 25 سنة، وكانت له في آل البيت مواقف مشرفة، وحُفِرَ بمواقفه الصلبة الشجاعة من أجل أهل البيت ؓ. تَعَمَّرَ قرابة قرن ونصف، وتوفي بعد 290 هـ. له مؤلفات كثيرة بعضها مفقود. ينظر أعلام المؤلفين الزيدية 1000.

(4) طبع في ثمانية مجلدات، وقد جمعه المُؤَلَّفُ العلوي من ثلاثين مصنفًا من مصنفات محمد بن منصور المرادي. حققه أ. عبدالله حمود العزي. أعلام المؤلفين الزيدية 946، ومقدمة الجامع الكافي 1/ 255-264.

(5) حدث وفقهه، علامة، توفي سنة 445 هـ. له: الأذان يحيي على خير العمل، طبع بمكتبة بدر، وكتاب

اعتمد فيه مذهب القاسم بن إبراهيم، وأحمد بن عيسى، ومحمد بن منصور المرادي، وأقوال⁽¹⁾ للسيد الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي عليه السلام⁽²⁾. ومسنده إلى الإمام زيد بن علي عليه السلام؛ على أن كتب الحديث مملوءة بالرواية المسندة إلى الإمام زيد بن علي فيما حوته كتبه وغيرها. وطريق الإمكان واسعة؛ لأن الإمام أو العالم لا يحتوي مؤلفه جميع معلوماته؛ لإمكان إحصاء الكتاب لما ذكره حال التأليف، وقد يذكّر بعد ختم الكتاب ما لم يُضمّنهُ الكتاب، وقد يتأتى له العلم بغير ما في الكتاب، ويرويه عن الأثبات العدول من الرواة؛ وزيادة العدل مقبولة، لا سيما وقد عاق أصحاب زيد بن علي عليه السلام وأهله وشيعته في أيام الأموية ومن بعدهم - ما لولا حفظ الله لأهل بيت نبيه لكان بهم الاستئصال والانقطاع.

وأيضاً فإن الهادي عليه السلام وأهل بيته وشيعته لا يخرجون عن انتسابهم إلى زيد بن علي عليه السلام، وكونهم يفتخرون بهذه النسبة، ويعتملون أقواله، وما يروون عنه من الأحاديث النبوية، وإذا خالفوا في شيء يسير مما روي عنه في كتاب؛ فقد رجحوا ما روي عنه في الكتاب الآخر، أو صحّ لهم ما روي عنه من جهة أخرى؛ وهذا شأن الاجتهاد؛ والخطأ فيه أقل خطراً من غيره، وعلى هذا يُحتمل ما يوجد في كتب الفروع إذا قال المؤلف: وقال زيد بن علي - والمذهب خلافة - أنه قد صح لأهل المذهب عن زيد بن علي عليه السلام أو عن أهل بيته قليلٌ أزجج بما نقله عنه المؤلف عند ذكره؛ وذلك عذر واضح؛ لأن قولهم: والمذهب خلافة - مُحالٌ لقول الإمام زيد بن علي عليه السلام، وميّل عنه، والحراف عن الاعتماد عليه والتأسي به؛ فهم منزّهون عن ذلك⁽³⁾.

زيارة الحسين (طبع)، وكتاب فضل الكوفة (طبع)، والمفتع في فقه زيدية كوفان. أعلام المؤلفين 946.
(1) ما بين [] زيادة متا ليستقيم الكلام.

(2) إمام مجتهد، زاهد. توفي بعد 260 هـ وله المسائل التي نقل منها صاحب الجامع الكافي. التحف 158، ومطلع البدور 2/ 152، ومقاتل الطالبين 639، ومقدمة الجامع الكافي 1/ 258.

(3) بل إنك تجد في حواشي شرح الأزهار رواية عن النبي صلى الله عليه وآله ويقول بعدها: والمذهب خلافة؛ فيظن من لا

فَعَرَفْتُ أَنَّ نَسْبَةَ الزَيْدِيَّةِ إِلَى الْإِمَامِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ ۞ لِمُوَافَقَتِهِ فِي أَصُولِ الدِّينِ، وَأَمَّا
 الْفُرُوعُ فَنَسْبَةُ الزَيْدِيَّةِ إِلَى الْإِمَامِ الْهَادِي بِحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ ۞.
 فَإِنْ قُلْتَ: مَا وَجْهُ ذَلِكَ؟ وَكَيْفَ عَكَّبَ عَلَى زَيْدِيَّةِ الْيَمَنِ تَقْلِيدُ الْإِمَامِ الْهَادِي فِي
 الْفُرُوعِ وَلَمْ يَتَنَسَّبُوا إِلَيْهِ فِي الْأَصُولِ؟ قُلْتُ: نَسْبَةُ الزَيْدِيَّةِ فِي الْأَصُولِ قَدْ سَبَقَ إِضَاحُهَا؛
 وَهَلْهُ النَّسْبَةُ قَدْ اشْتَهَرَتْ وَافْتَخَرُ بِهَا أَهْلُهَا عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ، وَصَارَتْ شِعَارَ أَهْلِهَا؛
 فَلَمْ يَبْقَ وَجْهُ لَتَحْوِيلِ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ إِلَى الْهَادِي ۞؛ لِغَلَبَتِهَا، وَكَوْنِ الْهَادِي ۞ مَعْلُوكًا مِنْ
 جَمَلَةِ الزَيْدِيَّةِ.

بصيرة له أنهم يتجاهلون قول النبي ﷺ، ويقدمون عليه اجتهد أحد رجال المذهب، والمختار للمذهب،
 وقد يتندر بذلك من لا ينظر للمذهب بعين الرضا، مع أن تفسير قولهم هذا : «والمذهب خلافة» يعني أن
 هذا الحديث لم يصح لنا، وقد صح لنا غيره فاعتمدناه واختارناه للمذهب؛ فأصبح مذهبنا المعتمد على ما
 صح لنا عن رسول الله ﷺ خلاف ما روي عنه ﷺ، وهو هذا المعنى المراد الذي يشهد به العقلاء ومن له
 أدنى فهم، لكن عين السخط تبدي المساويا:

وَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي الْمَسَاوِيَا

وقد شُئِعَ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ بَأَنَّهُ لَا يَأْخُذُ بِالسَّنَةِ؛ فَحَكَمِي أَنَّهُ قِيلَ لَا بِي حَنِيفَةَ : الْمُحْرَمُ لَا يَجِدُ الْإِزَارَ بَلِيسُ
 السَّرَاوِيلِ؟ قَالَ : لَا، وَلَكِنْ بَلِيسُ الْإِزَارِ ، قِيلَ : لَهُ لَيْسَ لَهُ إِزَارٌ؟ قَالَ : يَبِيعُ السَّرَاوِيلَ وَيَشْتَرِي بِهَا إِزَارًا،
 قِيلَ لَهُ : فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خُطِبَ وَقَالَ : «الْمَحْرَمُ بَلِيسُ السَّرَاوِيلِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ» ؛ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَمْ يَصِحْ
 فِي هَذَا عِنْدِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ فَأَقْنِي بِهِ، وَيَنْتَهِي كُلُّ امْرِئٍ إِلَى مَا سَمِعَ، وَقَدْ صَحَّ عِنْدَنَا أَنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ قَالَ : «لَا يَبِيسُ الْمَحْرَمُ السَّرَاوِيلَ» فَتَنْتَهِي إِلَى مَا سَمِعْنَا. قِيلَ لَهُ : أَنْتَ خَالِفَ النَّبِيَّ ﷺ؟ فَقَالَ : لَعَنَ
 اللَّهُ مَنْ يَخَالِفُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؛ بِهِ أَكْرَمَنَا اللَّهُ، وَبِهِ اسْتَقْلَلْنَا. مِتَاقِبُ أَبِي حَنِيفَةَ لِلْمَوْفُقِ ص 141. ذَكَرْتُ
 هَذِهِ الطَّرْفَةَ لِيَقْهَمَ مَعْنَى الْكَلَامِ السَّابِقِ.

وأما نسبة الزيدية إلى الهادي في الفروع

فاعلم أن اليمن الميمون قبل خروج الهادي وإرشاد أهله - كان مشحونا بمذهب القرامطة⁽¹⁾ والمُطَرِّقِيَّة⁽²⁾، معجوناً بالمذاهب الخسيسة الكفرية؛ وكلما يَسَّرَ اللهُ سبحانه خُرُوجَ الهادي إلى الحق يحیی بن الحسين رضوان الله عنه، وجهاد المطرفية الباطنية، وطمس منارهم، ونحو آثارهم، وتطهير اليمن من رجسهم، واهتمام الهادي بنشر دعائه في جميع الأقطار برسائله المشهورة، وأحكامه الموفورة، وكتبه المشهورة، ودخل الناس في دين الله أفواجا- سَرَّتْ رَوْحَانِيَّةُ عُلُومِهِ وعلوم أهل بيته في رُقَاتِ القلوب، ومَوَاتِ العقول، بإجابة الداعي، وهَزَوَكْتَ إلى الراعي، وَعَمَّ الْعَالَمُ نُورُ عِلْمِ الهادي ﷺ، ولم يبق لغيره من أهل البيت ولا من غيرهم ذِكْرٌ، ولا شُهْرَةٌ، مع أن علوم الهادي هي عَيْنُ علوم مَنْ سلف من آبائه الطاهرين رضوان الله عنهم؛ ولا يشك أحد أن علوم زيد بن علي ﷺ قد شملها علوم الهادي، كما يشمل غيرها من علوم أهل البيت الطاهرين.

وبقي نسبة الزيدية إلى زيد بن علي بعد اشتهاار علوم الهادي في اليمن ومتابعته- نُظِرًا إلى ما اشتهر واستفاض عند خروج الهادي إلى اليمن بمذهب الزيدية، وانتسابه ظَاهِرًا، وباشتهاار كون الهادي من الزيدية، وأن هذه النسبة مرضية عنده ﷺ - بقي أثرها بعد اشتهاار الهادي وعلومه ومذهبه، حتى إنك تجد العامة في عموم بلاد الزيدية

(1) القرامطة: هم فرقة من الإسماعيلية، وتسمى الباطنية، ولا يكاد يعرف مذهبهم. جامع الفرق والمذاهب الإسلامية 157.

(2) نسبة إلى مطرف بن شهاب، وهم فرقة زيدية هادوية اختلفوا مع بعض الأئمة: كالإمام أحمد بن سليمان، والإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة، وانقرضوا في عهده، وقد كثر اللغظ حول قتلهم فالبعض يرى أن الإمام عبدالله بن حمزة كان يواجه الغزو الكردي العنيف بقيادة الأمير وردسان، ولم يكن الوضع يتحمل المعارضة فحاربهم؛ لأنهم في لغة القاموس السياسي تعاونوا مع الأعداء وجهزوا الجيوش لقتاله؛ فالقتل إنما هو لحماية الدولة وهذا من حقه كزعيم مسؤول عن شئون دولته، أما البعض الآخر فيرى استحقاقهم للحرب لسبب ديني كفروا به، والله أعلم. وقد ذكر المؤلف الفرقتين معاً، مع أن المطرفية متأخرة عن الإمام الهادي، وهم ممن التزموا في الفروع بأقوال الهادي.

إذا سُئِلَ عن مذهبه لا يجيب إلا بكونه زيدياً، ولا يعرف الانتساب إلى الهادي ومذهبه إلا الخواص من العلماء الْمُدْرِكِينَ لمعنى التقليد، وكيفية النسبة إلى زيد بن علي ؑ وإلى الهادي، وقد جرت العادة في مثل ذلك اِنْتِسَابُ القبيلة إلى الجَد الأول المشهور، وإن تجدد وُجُودُ فَرْعٍ من فروعِه مشتهراً؛ فربما لا ينظمس أكثرُ الانتساب إلى الجَد الأول بشهرة الآخر؛ وهذا كثير معروف بين أهل الانتساب من العامة والخاصة غير منكور.

[خصوصية الانتساب إلى زيد]

تتبييه: فإن قلت: فما وجه الانتساب إلى الإمام زيد بن علي ؑ بخصوصه، وعدم الانتساب إلى أحد آبائه ؑ: كزين العابدين والإدِّ، وأبيه الحسين، وأخيه الحسن، وأبيهما الإمام علي بن أبي طالب رضوان الله عنهم، أو أحد إخوته: كالباقر، وبني عمه الحسن بن الحسن وأولادهم ؑ؟⁽¹⁾

قلت: اعلم أنه في أيام رسول الله ﷺ وأيام أمير المؤمنين علي ؑ وأولاده الحسين وأولادهما - النسبة إلى رسول الله ﷺ؛ إذ لم يكن هناك ثَمَّةٌ خلاف، ولا عُرفَ في أيامهم جدال، ولا تفرقت الاعتقادات وأهلها إلى فرق، ولا ظهر التعصب في الأقوال

(1) قال ابن أبي الرجال في مطلع البدر 1/ 108: وفي التحقيق أنَّ الزيدية متسبون إلى علي بن أبي طالب وسبطيه وأمه؛ لإجماعهم على أنَّ الحق معهم، وإن انتسبوا إلى زيد بن علي ؑ؛ فما ذاك إلا لأنها وقعت فترة بعد قتل الحسين ؑ كادت تُنْسِي أشهر صفات أهل البيت ؑ وهي الجهاد؛ فقام زيد بسنة آبائه، فانتسب من وراؤه إليه لهذه الخصيصة، كما قال الإمام المهدي محمد بن عبد الله النفس الزكية: «فتح لنا والله زيد بن علي باب الجنة، وقال: ادخلوها بسلام آمين»؛ فلولا هذه لكان انتساب هذه العصابة إلى علي بن أبي طالب أولى؛ فإنه لا يستجيز زيد بن علي ؑ ولا غيره مخالفته، ولذلك ترى مجموعيه مُتَّبِعِينَ إلى علي ؑ كَرَّمَ الله وجهه، وإن اختلف أهل البيت، فكما اختلف الفقهاء عن أئمتهم، بل اختلفت الأمة بعد رسول الله ﷺ في التحليل والتحريم؛ فكما أن ذلك الخلاف لا يخرج الأمة عن كونها أمة، ولا الشافعي عن كونه شافعيًا بمخالفته لإمامه لوجه، كذلك هؤلاء؛ فإن الاختلاف منشؤه قواعد أصولية في ترجيح القول الأوَّل لقوة دليله، كما قال قوم، والآخر لكونه ناسخاً كما قال آخرون.

والمذاهب، ولا كَذَّبَ المتمذهبون بَعْضُهُمْ، بل كانوا بأجمعهم على مُتَعَقِدٍ وَاحِدٍ، وبينهم
بَعْضُهُمْ بعضاً عن الاختلاف، وَيَحْتَضِرُونَ على الجماعة؛ وإذا حصل شيء من الاختلاف
جَمَعُوا كبار الصحابة وَاشْتَوَرُوا فيما عرض، وَكُلُّ يَغْرِضُ ما سمعه عن رسول الله ﷺ.
وإنما تفرقت القلوب، والعقول، والمذاهب، والأديان عند تكالب الأموية،
وَبَغْيِهِمْ على أهل البيت ﷺ وشيعتهم، وإِقْصَائِهِمْ واستهانة جناب من يواليهم، أو
يروي عنهم؛ وتعاضم البلاء، وتفاقم الأمر؛ حتى جرى من هشام بن عبد الملك ما أثار
الإمام زيد بن علي عليه السلام على إظهار كلمة الله، والذب عن دين الله، ومفارقة المذاهب
المداينة للأموية، وكان ما هو مشهور في كتب التاريخ؛ وبسبب ذلك سطع نوره،
واشتهر مذهبه، وكلما أرادوا إطفاء زاده الله ظُهُورًا؛ وَمَا ذَلِكَ إِلَّا آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ
تَعَالَى ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ
نُورُهُ﴾ [التوبة: 32].

المقصد الثاني: [تحقيق نسبة المسائل الفرعية في المذهب الزيدي]

إلى الإمام الهادي عليه السلام

السؤال عن كيفية نسبة الزيدية في الفروع إلى الإمام الهادي - والحال أن الموجود في أيدي الناس من كتب الفقه المتداولة قِرَاءَةً وَاعْتِمَادًا - إنما هو مثل شرح الأزهار، ومولفه الشيخ عبد الله بن مفتاح⁽¹⁾، مولى الإمام المهدي أحمد بن يحيى⁽²⁾ على متن الأزهار للإمام المهدي أحمد بن يحيى، وهذا الشرح: هو مترجم من الغيث المدرار للإمام المهدي عليه السلام، والناس جميعا في زماننا هذا عالة عليه، وعلى ما عليه من الحواشي، ولا يُذكر اسمُ الهادي في الشرح إلا تاديرًا، أو تارة يُوضَعُ عليه علامة المذهب، وتارة يقول: المذهبُ بخلافه! وأين هذه النسبة الادعائية؟ الأولى في التقليد الانتساب والانتباه إلى ابن مفتاح مؤلف الشرح، أو إلى الإمام المهدي مؤلف المتن، أو إلى المُحَسَّنِي: [أي كاتب الحاشية].

الجواب: اعلم أيها السائل وفقنا الله وإياك أن ابن مفتاح انتزع المختار من الغيث المدرار للإمام المهدي، وجعله شرحا لمتن الأزهار، لم يرد بذلك إظهار كونه مجتهدا في

(1) العلامة أبو الحسن عبد الله بن أبي القاسم بن مفتاح، علامة فقيه محقق، عابد فاضل، انتزع شرح الأزهار من كتاب الغيث المدرار للإمام المهدي عليه السلام بلفظه، وشرحه لائق قبولاً مع كثرة الشروح، ربما لسلامة نية صاحبه، توفي سنة 877 هـ، وقبره جنوب باب اليمن بصنعاء - شارع تعز حالياً وهو القبر الأبيض مدخل حارة الصعدي. له أيضاً تعليقات على التذكرة. أعلام المؤلفين الزيدية 610، ومطلع البدور 3/ 118، وطبقات الزيدية 2/ 629، ومقدمة شرح الأزهار 21.

(2) ابن المرتضى، أحد عظماء الإسلام، وأئمة العترة الكرام، مجتهد مطلق ومصنف مكثّر، يهض بالإمامة سنة 793 هـ بعد وفاة الإمام صلاح الدين، وحكم سنة، ثم نازعه علي بن صلاح الدين: وهو ابن خاله، وتغلب عليه وسجنه سبع سنين، ثم أخرجه بعض حراس السجن، فهرب إلى مدينة ثلاث، ثم انتقل إلى ظهير حجة، وعكف على التأليف والتدريس حتى توفي هناك عام 838 هـ من مؤلفاته متن الأزهار، ألفه في السجن وشرّحه بالغيث المدرار، والبحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، والغايات وهي شرح لمقدمة كتاب البحر الزخار، طبع من الغايات منهاج الوصول إلى علم الأصول، وله تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب (طبع)، والتاج المكلل بجواهر الآداب الكاشف لغوامض كتاب المفصل، وغيرها. أئمة اليمن 312، وأعلام المؤلفين الزيدية ص 206، والتحف 277.

مسائله، مستنبطاً لذلك من الأدلة الشرعية، مشعراً بأن ذلك مذهبه؛ ليقْلَدُهُ فيه غيره؛ وإنما قَصْدُهُ إِيضاحُ ما حواه مَتْنُ الأزهار من المسائل لا غير، والإمام المهدي أحمد بن يحيى قد صرح في مؤلفه الغيث المدرار وَضْعِيَّتُهُ وَتَرْتِيبُهُ مُسْتَمِلاً عَلَى مذهب الهادي وأرلاده الأئمة الأطهار. وَخَيْرُهُ من المؤلفين من الأئمة وشيعتهم - مُصَرِّحُونَ فِي كِتَابِهِمْ أَنَّ مُؤَلَّفَاتِهِمْ وَتَقْرِيرَاتِهِمْ عَلَى مذهب الإمام الهادي، وَأَنَّ كِتَابَ الفروع بَاجْمَعِهَا الموجودة في اليمن: قديمها، وحديثها مَنْسُوبَةٌ فِي وَضْعِيَّتِهَا إِلَى مذهب الهادي، مع أَنَّ كُلَّ مُؤَلَّفٍ من الأئمة والعلماء في درجة الاجتهاد. وإذا اختار لنفسه تقريراً في مسألة فلا بد أن يصرح باختيارها، ويوضح سبب اختياره لها، وهي مخالفة لمذهب الهادي وأهل مذهبه؛ كما ذلك معلوم عند فحول العلماء غير منكور.

فإن قلت: أما بحسب الظاهر؟ فالجواب: لا يدفع الإشكال؛ لأننا لم نقف على كتب الهادي، ولا على أقواله⁽¹⁾؛ وإنما وقفنا على الكتب المشهورة والمتداولة بين العلماء. قلت: اعلم - وقفنا الله وإياك - أَنَّ الإمام الهادي هـ هو الآية العظمى، والحكمة الباهرة، والنعمة الواسعة على اليمن وأهله، وأنه لولاه لم يوجد لأهل البيت، ولا علومهم، ولا شيعتهم ذِكْرٌ. وَمُنْكَرُهُ كُمُنْكَرُ إِمَامَةِ الوصي هـ، وهو الحامل راية الهدى، والناشر سحال الإيوان: [أي توبة]، والعاصم لأهل اليمن عن مهالك الضلال، ومهاوي العمى، ويهديه اهتدى العالم اليقاني، وصار الإيمان ياناً؛ وَأَنْصَارُ علماء الإسلام وعلومه عَالَةً عَلَيْهِ، مستمدة من أنواره إلى هذا الزمان؛ وحقيقة الأمر وتفصيل الواقع أَنَّهُ جَبَلُ الله الْأَشْم، وإمام علوم شريعة رسوله الأعظم، وهو كما قال فيه جده الرسول ﷺ: «إِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ ضَنْفِي هَذَا إِمَامٌ يُدْعَى: يُحْيِي، يُحْيِي اللهُ بِهِ الدِّينَ»⁽²⁾، وهو كما قال؛ فإنه

(1) الكلام باعتبار الأغلب الأعم في تلك الفترة؛ فكتاب الأحكام للإمام الهادي كان من الكتب المقررة للتداول، إلا أنه في كثير من الهجر العلمية كان يكتفى بكتاب شرح الأزهار والبيان الشافي، وجوهرة الفرائض. (قسم التحقيق).

(2) الحدائق الوردية 2/ 27، والتحف 100، وسيرة الهادي 33 بلفظ: «يُخْرِجُ فِي هَذَا السَّهْجِ - وَأَنْصَارُ إِلَيَّ

بعد خروجه من المدينة وجبل الرّس⁽¹⁾ إلى اليمن، وفراغه من قتال القرامطة - أقبل على نشر علوم أهل البيت عليهم السلام.

وَأَلَّفَ المؤلفات التي منها: «الفنون»: وهو الكتاب الأول، ثم «المنتخب» اختاره من الفنون⁽²⁾، ثم «الأحكام»⁽³⁾، ثم ما زالت رسائله وفتاويه وأحكامه منشورة، وأياديه في ذلك مشكورة، وخطبته بالعلوم والإرشاد معمورة؛ فملا الخافقين بعلومه، وعمّ الثقلين ببره وحلومه، وتوفّلت مؤلفاته إلى جيلان وديلمان، وعمل بها واتبعها واهتدى شامع الأمصار والبلدان، وقد ملأت الفضاء وعمّها القبول والرضى، حتى إذا اختاره الله للنقلة إلى دار السلام، وخلف أولاده الجحاحجة الأعلام، وأهل بيته الكرام - قاموا بإحياء معالم الإسلام⁽⁴⁾ أتم قيام.

اليَمَن - رَجُلٌ مِنْ وَلَدِي اسْمُهُ يَحْيَى الْهَادِي: يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، يُحْيِي اللَّهَ بِهِ الْحَقَّ، وَيُؤَيِّتُ بِهِ الْبَاطِلَ. والله أعلم بصحته.

(1) جبل قريب من المدينة سكنه الإمام القاسم بن إبراهيم.
(2) كتاب المنتخب والفنون كتابان عظيمان للإمام الهادي، وليس المنتخب مختاراً من الفنون بل هو مستقل بنفسه وهو أوسع من الفنون، وأسئلة الفنون مغايرة للمنتخب، وهي تعتبر مكملة للمنتخب؛ وقد قبل: إن الأحكام أول ما ألف الإمام الهادي، والله أعلم، وهما مما سأله القاضي العلامة محمد بن سليمان الكوفي، وقد طبعا معا.

(3) كتاب الأحكام في الحلال والحرام يقع في مجلدين، كتاب عظيم جداً، جمع العديد من مسائل الفقه، طبع بتحقيقنا على نسخة صحيحة في القرن الخامس الهجري، وأخرى في القرن الثالث الهجري، ونسخ غيرها.

(4) يياض في الأصل وأظنها ما أثبتته.

[طبقات المذهب الزيدي]⁽¹⁾ : أ- [المحصلون]

وَلَمَّا عَرَفُوا أَنَّ عِلْمَهُ عليه السلام مِنْهَا مَا قَدْ ضَمَّتْهُ مَوْلاَتُهُ الْمَذْكُورَةُ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُتَشَرِّفٌ فِي الْأَنَاقِ بَيْنَ الْأَنَامِ - أَجْمَعَ رَأْيَهُمْ عَلَى تَحْصِيلِهَا، وَكَسَمُوا بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَضَبَطُوهَا، وَحَفَظُوهَا، وَلَمْ يَشْعُرُوا بِالتَّفَرُّقِ؛ لَمَّا عَرَفُوا مِنْ مَسِيَسِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا بَيْنَ الْأَنَامِ. وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمُتَحَصِّلُونَ وَهُمْ: أَوْلَادُهُ: الْإِمَامُ النَّاصِرُ لِدِينِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ⁽²⁾ وَأَخُوهُ الْمُرْتَضَى مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ⁽³⁾، [وَالْأَمِيرَانِ] ⁽⁴⁾: مُحَمَّدٌ ⁽⁵⁾، وَيَحْيَى ⁽⁶⁾ ابْنَا أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى. وَمَنْ

- (1) الطبقة الأولى قبل المحصلين : طبقة المؤسسين : وهم الأئمة الذين حصل المحصلون ، وتخرج
المخرجون عن أقوالهم وأصولهم ؛ وللمؤسسون هم : الإمام زيد بن علي ، والإمام القاسم بن إبراهيم الرضي ،
والإمام الهادي يحيى بن الحسين ، ولولده محمد وأحمد ، وهما عَصَلَان أيضاً ، والإمام الناصر الأطروش
أحسن بن علي ، وَتَمَنَّ عاصرهم من أئمة آل البيت عليه السلام وشيعتهم من العلماء .
- (2) الإمام الناصر بن الإمام الهادي ، أحد أئمة الزيدية الأعلام ، كان متقدماً في العلم والفقه والأصول ، ناشئاً على
الزهد ، بطلاً شجاعاً ، يُؤمِّع سنة 301 هـ فصار في الناس سيرة أبيه حتى توفي سنة 325 هـ وقره بمشهد أبيه ،
وله كتاب النجاة في الرد على الجبرية القدرية (ط) ، وكتاب الدماغ ، وكتاب التوحيد ، ومسائل الطبريين في
الفقه ، وكتاب في الفقه ، وكتاب علوم القرآن ، وكتاب التنبيه ، وكتاب الرد على الخوارج الإلاهية . الإفادة
135 ، والمصاييح 598 ، والشافي 1 / 320 ، والحدائق الوردية 2 / 88 ، والتحف 196 .
- (3) أبو القاسم الملقب ب المرتضى بن يحيى الهادي ، ولد سنة 278 هـ . كان عالماً ورعاً ، أصولياً مفسراً فقيهاً
شجاعاً يُؤمِّع بعد وفاة أبيه سنة 298 هـ واستمر نحو ستة أشهر ثم سلم الولاية لأخيه أحمد الناصر عليه السلام ،
وتوفي بصعدة سنة 310 هـ ودفن إلى جنب أبيه . ومن آثاره : كتاب الأصول في التوحيد والعدل ،
والإيضاح في الفقه ، والنوازل ، وجواب مسائل الْمُتَغَفِّلِي ، وجواب مسائل مهدي ، والنبوة ، والإرادة ،
والمشيئة ، والتوبة ، والرد على الروافض ، وفي فضائل أمير المؤمنين علي عليه السلام ، والرد على القرامطة ،
والشرح والبيان ، والرضاع ، ومسائل القدميين ، ومسائل الحائرين ، وتفسير القرآن ، ومسائل الطبريين ،
ومسائل المهدي ، ومسائل ابن الناصر ، ومسائل البيوع ، ومسائل عبدالله بن سليمان ، وجواب علي بن
الفضل القرمطي ، وفصل المرتضى في أصول الدين ، و التهي . ينظر الحدائق 2 / 410 ، والتحف ص 190 ،
والأعلام للزركلي 7 / 135 ، والشافي 1 / 319 .
- (4) في الأصل : وأبني أخيتهم ، والصواب ما أثبتناه .
- (5) الأمير بدر الدين محمد بن أحمد بن يحيى بن الحسين بن الناصر بن الحسن بن محمد بن القاسم بن أحمد بن
الهادي إني الحق عليه السلام ، ولد سنة 540 هـ ، قال في الطبقات : هو الأمير الخطير والحجة الشهير شيخ العترة ،
وسيدهم في عصره ، امتنع عن الإمامة هو وأخوه شمس الدين ، لوجود الإمام عبدالله بن حمزة ، وكانا من
دعائه . توفي سنة 624 هـ . طبقات الزيدية الكبرى 2 / 912 ، مطلع البudur 4 / 175 .
- (6) الأمير شمس الدين يحيى بن أحمد صنو الأمير بدر الدين السابق . ولد سنة 527 هـ . كان إماماً في

شيعتهم: القاضي [شمس الدين] جعفر بن أحمد بن [أبي يحيى بن] عبد السلام⁽¹⁾،
والقاضي زيد⁽²⁾، والأمير المؤيد⁽³⁾، والأمير [جمال الدين] علي بن الحسين⁽⁴⁾، والإمام
[المهدي] عز الدين بن الحسن⁽⁵⁾، والإمام [المنصور بالله] الحسن بن بدر الدين⁽⁶⁾.

الأصول والفروع. أخذ عن القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام. توفي بصعدة سنة 606 هـ. طبقات
الزيدية الكبرى 3/ 1201، ومطلع البدور 1/ 483.

(1) البهلوي، علامة، حافظ، محدث، متكلم، أصولي. أحد أعلام الفكر الإسلامي، حاصر الإمام أحمد بن
سليمان. كان مطرفاً ثم رجع ونافض مذهب المطرفية، وهو الذي نقل كتب أئمة الزيدية والمعتزلة من
العراق إلى اليمن. تصدى للتدريس في قرية سَنَاع في ضاحية صنعاء غرباً. توفي سنة 573 هـ وقبره
هناك، وله مؤلفات قيمة: منها نكت العبادات وجلل الزيادات، وشرح نكت العبادات وجلل الزيادات
طبعاً بتحقيقنا، والتقريب في أصول الفقه سيصدر قريباً بتحقيقنا، وخلاصة الفوائد، وغيرها. أعلام
المؤلفين الزيدية 278، ومطلع البدور 1/ 617، ومقدمة التقريب في أصول الفقه بتحقيقنا.

(2) ابن محمد الكَلَارِي نسبة إلى كلار من بلاد الجليل. أحد علماء الزيدية العظام، فقيه، حافظ، مُسْنِد، إمام حجة، من
أصحاب المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني. قال في الطبقات: زَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَافِظُ السُّنَنِ وَعَالِمُهُ اسْتَفْنَى
بتحصيله المحصول. توفي في القرن الخامس الهجري. له شرح التحرير المسمى الجامع في الشرح، اختصره من
شرح أبي طالب، ونسخه كثيرة. أعلام المؤلفين 449، والطبقات 1/ 453، ومطلع البدور 2/ 309.

(3) الأمير المؤيد بن أحمد المهدي بن الأمير شمس الدين، ولد سنة 623 هـ كان من العلماء المبرزين
والفضلاء المحققين، تشد إليه الرحال، ويسند إليه الرجال، سكن قطابر، ونشر العلوم، تلمذ على يديه
العلامة يحيى بن الحسين البحيح، والسيد يحيى صاحب الياقوتة، والجوهرة، وغيرها، وتوفي سنة
703 هـ. مطلع البدور 4/ 428.

(4) ابن يحيى بن يحيى بن الناصر، أمير مجتهد، وفقيه متواضع. أقام بجامع القُرْطَالِي بصنعاء أيام الغزو. له اللُّغَةُ في
الفقه من أجل كتب الزيدية. حاصر الإمام أحمد بن الحسين أبا طير ويابعه. توفي سنة 627 هـ وقبره بقطابر
صعدة مشهور. له مؤلفات منها: اللمع في فقه أهل البيت أربعة مجلدات، ونسخه كثيرة. ودرر الفرائض، في الجلي
منها والغامض، ونسخه كثيرة. والقمر النير، في حل عقود التحرير. وغيرها. ينظر مطلع البدور 3/ 227،
وأعلام المؤلفين الزيدية 675، والطبقات 2/ 725، والتحف 200، والزيدية للمحقق 88.

(5) ابن الحسن بن الإمام علي بن المؤيد بن جبريل. ولد سنة 845 هـ. عالم، مجتهد، مجاهد، مجدد، من عظماء أئمة الأك
وتوفي سنة 900 هـ. له مصنفات عظيمة: منها الفلك السيار، في لجج البحر الزخار، شرح البحر الزخار وصل
فيه إلى كتاب الحج، بمكتبتي نسخة مصورة من الجزء الأول. وكتر الرشاد، وزاد المعاد (طبع). والكوكب السيار
في مناسك الحج (طبع). والمعراج شرح المنهاج (طبع). ومجموعة من الفتاوى، طبع بتأييد العلامة عبدالرحمن
شايم رحمه الله. وغيرها. ينظر التحف 295، والطبقات 2/ 670، أعلام المؤلفين الزيدية 641.

(6) الحسن بن بدر الدين محمد بن أحمد بن يحيى بن يحيى البحيوي. ولد سنة 616 هـ مجتهد مجاهد، يرمع في
جميع الفنون حتى فاق علماء عصره. يوقع سنة 657 هـ. توفي بصعدة سنة 670 هـ. وله أنوار اليقين في

وأخوه الأمير الحسين بن بدر الدين⁽¹⁾، والسادة الهارونيون: المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن هارون⁽²⁾، وأخوه أبو طالب يحيى بن الحسين بن هارون⁽³⁾، وخالهما أبو العباس أحمد بن إبراهيم الحسيني⁽⁴⁾، والحقيني الكبير⁽⁵⁾، والحقيني الصغير⁽⁶⁾، ومن تلامهم من السادة

إمامة أمير المؤمنين، وشرحه، والكامل النير وجواب الاعتراضات عليه. أعلام المؤلفين الزيدية 310، والتحف 128، والأعلام 2/ 215، وأئمة اليمن 1/ 177.

(1) ولد سنة 582هـ لقبَّ بأبي طالب الصغير؛ لغزارة علمه. توفي سنة 663هـ. له مؤلفات تدل على جلالة قدره، وغزارة علمه: منها شفاء الأوام، في أحاديث الأحكام (طبع). والتقرير، لفوائد التحرير، في ستة أجزاء. والعقد الثمين، في معرفة رب العالمين. وينابيع النصيحة في أصول الدين، عظيم الفائدة، طبع بتحقيقنا، وغيرها. انظر أعلام المؤلفين 390، والطبقات 1/ 383، والأعلام 2/ 255.

(2) الهاروني، ولد سنة 333هـ. من كبار أئمة أهل البيت، بحر لا ساحل له، وإمام في كل فن، قيل: إنه في هِدْجَةِ وأهل البيت في عدلة. ويوقع له بالخلافة سنة 380هـ. وتوفي سنة 411هـ. وله: شرح التجريد، والإفادة، والزيادات، والتفريعات، والأمالى الصغير طبع، وسياسة المريدين، والتبصرة في العدل والتوحيد طبعاً بمركز بدر العلمي، والنبوءات طبع، والبلغة، وغير ذلك. ينظر التحف 211، ومقدمة سياسة المريدين، والحدائق 2/ 122، وأعلام المؤلفين الزيدية 100.

(3) هو الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين الهاروني، شمس العترة، وقمر الأسرة، ولد سنة 340هـ. من أئمة أهل البيت المشاهير، قال الإمام المنصور: لم يبق فن إلا طار في أرجائه، وسبح في أفئاته. قال ابن حجر: كان إماماً على مذهب زيد بن علي، وكان فاضلاً غزير العلم مكشراً، عارفاً بالأدب وطريقة الحديث. يوقع له سنة 411هـ. وتوفي سنة 424هـ. بالديلم. له كتاب «الدعامة في الإمامة» طبع بعنوان «نصرة مذاهب الزيدية»، وتُوسِّبُ إلى صاحب بن عباد، و«شرح البالغ المدرك»، و«المبادي» و«زيادات شرح الأصول»، و«تيسير المطالب في أمالي أبي طالب»، و«التحرير» طبع بتحقيقنا، و«شرح التحرير»، و«المعجز» و«جوامع الأدلة» و«الإفادة» في تاريخ الأئمة السادة. الحدائق 2/ 165، ولسان الميزان 6/ 246، والتحف 212، والشافي 1/ 334، والأعلام 8/ 141، وأعلام المؤلفين الزيدية 1121.

(4) ابن الحسن بن إبراهيم بن محمد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ^{عليه السلام} الحافظ الحجة، شيخ الأئمة. قال الإمام عبدالله بن حمزة عنه: المتكلم الفقيه المناظر المحيط بألفاظ علماء العترة. توفي سنة 353هـ. له النصوص، وشرح المنتخب والأحكام، وكتاب ما تغرد به القاسم والهادي ^{عليه السلام} دون القرينين من مسائل الحلال والحرام، وغيرها من الأحكام، مخطوط بهجرة السر ببني حشيش، والمصابيح (طبع). انظر الشافي 1/ 318، والتحف 189، وأعلام المؤلفين الزيدية 78.

(5) محمد بن الحسن بن الحسين بن علي بن أحمد حَقِيقَةً، كان في نواحي الديلم، وروى عن المؤيد بالله. يوقع له هناك. كان إماماً عالماً مجتهداً فقيهاً مُتَّسِداً. الطبقات 3/ 1304، 2/ 1192، ومطمح الأكمال 241.

(6) الإمام الهادي أبو الحسن هلي بن جعفر بن الحسن بن هبيدالله بن علي بن الحسين بن الحسن بن علي بن

الأمثال مِنْ زَمَنِ الهادي إِلَى زَمَنِ الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام⁽¹⁾؛ فحصلوا علومه من كتبه المعروفة، ورسائله المشهورة، وفتاويه المنشورة، وأحكامه المبرورة، وخطته المشكورة، ما تركوا له «بنت شقة» إلا بالغوا في حفظها وتدوينها، وأخذوها من صافي معينها، وَأَلْفَوْا فِي أَدْلَتِهَا المؤلفات المشهورة: كالتجريد للإمام المؤيد بالله، والتحرير للإمام أبي طالب، والمصاييح لأبي العباس⁽²⁾ وغيرها.

ب - [المُخَرَّجُونَ]

وَلَمَّا تَمَّ لَهُمْ تصحيح طرقها وضبط نصوصها - عَكَّفُوا عَلَى التَّخْرِيجِ منها، والتزيع عليها، والقياس لغيرها عليها، والأخذ بمنطوقها ومفهومها، وجعلوا نصوصها أدلة لهم، كما قال الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة: كُنَّا نَهَابْ نصوص الهادي كما نهَابْ نصوص القرآن. وتلاهم في التخريج على نصوص الهادي من أهل البيت عليه السلام من تلاهم: كالإمام المهدي أحمد بن الحسين الشهيد⁽³⁾، والإمام [المؤيد بالله]

أحمد بن علي بن الحسين الأصغر علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحنفي الحسيني. أجمع علماء زمانه أَنَّ شَيْعَ علمه يكفي للإمامة. بومع له في أرض الديلم سنة 430 هـ. واستشهد يوم الاثنين في شهر رجب 490 هـ وثب عليه حشيشي بقتة. انظر الحداثق 2/ 197، والتحف 216، والطبقات 2/ 716، 2/ 1192، 3/ 1304.

(1) ابن سليمان. ولد سنة 561 هـ، أحد عظماء الإسلام، ومن أئمة آل البيت الكبار. فلق بجتهدي عصره علما وأدبا وشجاعة. قام بأمر الإمامة سنة 594 هـ. قاتل المطرفية، وسلاطين بني حاتم، والغزاة الأكراد القادمين من مصر. أشباهه كثيرة وعجيبة. توفي بكوكبان سنة 614 هـ، ثم نقل إِلَى بُغْرَا، ثم إِلَى ظفار. له مؤلفات عظيمة: من أشهرها الشافي، وصفوة الاختيار، وديوان شعر كبير، وغيرها. انظر الحداثق الوردية 2/ 247، والتحف 241، والسيرة المنصورية لأبي فراس بن دعثم.

(2) لعله يريد شرح أحكام الهادي لأبي العباس، شرحه وأستد أحاديثه. أما المصاييح فهو في التاريخ.

(3) ابن أحمد بن القاسم بن عبد الله بن القاسم بن أحمد بن أبي البركات، الملقب بأبي طير، ولد سنة 612 هـ. دعا بالإمامة سنة 646 هـ. بليعه كافة بني الحسن والحسين، وأكثر علماء ومجتهدي زمانه. بلغت دعوته جيلان ودليان والعراق، وَلَكِنَّهُ يبعته الأشقياء وقتلوه سنة 656 هـ مشهده بذيبي. له: حليفة القرآن، في نكت من أحكام أهل الزمان. والمقيد الجامع، لما نظمت غرائب الشرائع (فتاوى)، والرسالة الزاجرة

يحيى بن حمزة^(١)، والسيد يحيى صاحب الياقوتة^(٢)، والإمام [المهدي] علي بن محمد^(٣)،
والإمام محمد بن المطهر^(٤)، والإمام المطهر بن يحيى^(٥)، والإمام المتوكل أحمد بن سليمان^(٦)،

لصالح الأمة، عن إساءة الظن بالأئمة. وعهد من الإمام لبعض أمرائه. أئمة اليمن 1/ 152 - 176،
وأعلام المؤلفين الزيدية 96، والتحف 251.

(1) ابن علي بن إبراهيم الحسيني العلوي، ولد سنة 669 هـ، أحد أعلام الفكر الإسلامي وأئمة الأكل. يُعَدُّ من مِنِّي
الله على اليمن؛ فهو بحر ليس له ساحل، مجتهد، مجاهد، مفكر، زاهد، ومصنف مكثر. دها بالإمامة سنة 730 هـ.
قاتل الإسماعيلية قتالا شرسا، انتهت بالصلح. توفي سنة 749 هـ. له الانتصار في 18 مجلدا. والأنوار المضية، في
شرح الأربعين السيلقية. والدياج الوضي، شرح نهج البلاغة (طبع). والشامل في أصول الدين. والحاوي في
أصول الفقه. وشرح جمل الزجاجة في النحو (طبع). والطراز في علوم البلاغة والإعجاز. والحاوي لمذاهب
علماء الأمصار، وغيرها، قيل: إن كراريس مؤلفاته أكثر من أيام عمره. أئمة اليمن 1/ 228، وأعلام المؤلفين
الزيدية 124، والتحف 270، ولوامع الأنوار 2/ 87، والأعلام 8/ 143.

(2) ابن الحسين بن يحيى بن علي بن الحسين، عالم مجتهد. من أعيان الزيدية. توفي سنة 739 هـ. له تحصيلات
ومقريبات في مذهب الهادي عليه السلام، والياقوتة مجلدان كبيران في الفقه، وجوهرة آل محمد، واللباب في الفقه.
أعلام المؤلفين الزيدية 1123، وتراجم رجال الأزهار 41، والتحف 261، وأئمة اليمن 1/ 227.

(3) ابن علي بن منصور بن يحيى بن منصور بن المفضل، ولد سنة 705 هـ. أحد أئمة الزيدية، مجتهد مجاهد.
أخذ عن علماء عصره حتى بلغ غاية في العلم. بويج سنة 750 هـ. وجاهد الباطنية، وأسس الطرق
والمصالح. توفي سنة 774 هـ. له النمرقة الوسطى في الرد على منكر فضل آل المصطفى. والجواب الشافي
لمن أنصف، ويسمى قاصم الظهر لمن ذهب بالأئمة مذهب الأسباط، منه نسخة بالمكتبة الغريبة برقم
(3230). أئمة اليمن 1/ 247، وأعلام المؤلفين الزيدية 716، ومطمح الآمال 254.

(4) ابن يحيى بن المرتضى، ولد سنة 660 هـ. أحد أعلام أئمة الزيدية، مجتهد مجاهد. بويج سنة 701 هـ. توفي
728 هـ. له: المنهاج الجلي، شرح مجموع زيد بن علي. وعقود العقيان، في الناسخ والمنسوخ من القرآن.
وغيرهما. أعلام المؤلفين الزيدية 997، والتحف 265، ولوامع الأنوار 2/ 73، وأئمة اليمن 1/ 210.

(5) ابن يحيى بن المرتضى، لُقِّبَ بالمظلل بالغيام؛ لأنه حوصر في جبل يخولان؛ فَسَّرَ الْجَبَلَ عَمَامَ كَثِيفٍ مَكْنَةً
من النجاة، ولد في شهر ربيع الأول 614 هـ. أحد أعلام أئمة الزيدية، مجتهد، مجاهد، زاهد، ورع. دها
بعد أسر الإمام إبراهيم بن تاج الدين سنة 674 هـ. توفي سنة 697 هـ. له درة الفواض في أحكام
الخلاص، والرسالة المنزلّة لأعضاء المعتزلة. ينظر أئمة اليمن 1/ 195، والتحف 264، ولوامع
الأنوار 2/ 72، وأعلام المؤلفين الزيدية 1042.

(6) ابن محمد بن المطهر بن علي بن الناصر أحمد بن الهادي إلى الحق عليه السلام. ولد سنة 500 هـ. من عظماء الإسلام
وأئمة الزيدية، مجتهد، مجاهد، عابد، زاهد، شجاع. بويج له بالخلافة سنة 532 هـ. وخطب له بالحجاز،
وانقادت لأحكامه الجليل والدليم. توفي سنة 566 هـ. له: أصول الأحكام، الجامع لمسائل الحلال والحرام،

والإمام المطهر بن محمد بن سليمان⁽¹⁾، والإمام [الناصر] صلاح الدين محمد بن علي⁽²⁾،
والإمام المهدي أحمد بن يحيى . ومن شيعتهم : القاضي عبد الله بن الحسن الدَّوَّارِيُّ⁽³⁾،
والقاضي الحسن بن محمد الرصاص⁽⁴⁾، وحفيده أحمد بن محمد⁽⁵⁾، والفقير حميدُ الشهيد⁽⁶⁾،

- طبع بتحقيقنا. وحقائق المعرفة في أصول الدين (طبع). والزاهر، والمدخل في أصول الفقه. والرسالة
المتكلمية، في هتك أستار الإسماعيلية، وغيرها. ينظر بلوغ الأرب، وكنوز الذهب 318. والتحف 231.
والحدائق الوردية 2/ 219. وأئمة اليمن 1/ 95. وطبقات الزيدية 1/ 134. وأعلام المؤلفين الزيدية 114.
- (1) الحمزي. ولد سنة 801 هـ. أحد الأئمة الأعلام، مجتهد، مجاهد، حافظ، أديب، شاعر. لازم الإمام المهدي
أحمد بن يحيى المرتضى وأخذ عنه. دعا بالإمامة بالأهجر ناحية شبام سنة 840 هـ وأسر وسجن في حصن
الربعة بدمار، ثم هرب منه. توفي سنة 879 هـ ودفن بدمار. وله تلمذة شرح البحر الزخار للعلامة مرغم
ومعجة الزمان إلى معرفة حجة الزمان، وديوان شعر، جمعه ولده المختار، وغيرها. أعلام المؤلفين الزيدية
1037، والتحف 291، ولوامع الأنوار 2/ 261، ومقدمة انقضاء الوطر في مدح سيد البشر بتحقيقنا.
- (2) ابن محمد بن علي بن يحيى بن منصور بن الفضل، أحد الأئمة العظام. ولد سنة 739 هـ بمَرْج في جميع القنن.
يبيع سنة 773 هـ وجاهد الباطنية، وأقام عمود الدين. كان سديد الرأي، عادلاً متورعاً، تحقّق عليه جماعة
من الفقهاء. توفي سنة 793 هـ. له كتاب شرح نواحي الكلم للزنجشري، منه نسخة بهجرة المرون. ينظر أئمة
اليمن 1/ 260، وأعلام المؤلفين الزيدية 972، وطبقات الزيدية 2/ 1023، والتحف 275.
- (3) الصعدي، ولد سنة 715 هـ عالم، فقيه، مجتهد، زاهد، مصنف كثير التأليف. تلمذ عليه كبار العلماء: كالحادي بن
إبراهيم الوزير، وأخيه محمد بن إبراهيم، والعلامة عبد الله النجدي. كان مرجعاً للعلماء في عصره. وله مشاركة
سياسية في أحداث عصره، توفي سنة 800 هـ. له: الدليج النظير شرح لمع الأمير، وشرح جوهره الأصول
لرصاص. أعلام المؤلفين الزيدية 571، والطبقات الكبرى 1/ 59، ومطلع البدر 3/ 76، وأئمة اليمن 1/ 288.
- (4) في الأصل: الحسن بن أحمد والصحيح ما ذكر: وهو الحسن بن محمد بن الحسن الرصاص. ولد سنة
546 هـ. محقق، أصولي، متكلم، واسع الدراية. تلمذ على القاضي جعفر بن عبد السلام، ونفع في سن
مبكرة، صار عالم الزيدية في عصره، مكث على التأليف والتدريس. توفي سنة 584 هـ. له التبيان لياقوتة
الإيمان وواسطة البرهان، والتحصيل في التوحيد والتعديل، منه نسخة بجامعة صنعاء، وتبذير
التحصيل، بمكتبتني نسخة يتيمة مصورة، والانتصار لمذاكرة العترة الأطهار، وغيرها. ينظر أعلام
المؤلفين الزيدية 342، ومطلع البدر 2/ 103 ولوامع الأنوار 2/ 5، والطبقات الكبرى 1/ 333.
- (5) علامة متبحر أصولي، فكّت بيعة الإمام المهدي أحمد بن الحسين أبي طير، وروي توبته عن ذلك، والله أعلم. توفي
سنة 656 هـ. له جوهره الأصول وتذكرة الفحول، طبع، والوسيط شرح على الجوهرة السابق، وغيرها. أعلام
المؤلفين 164، والطبقات الكبرى 1/ 196، ومطلع البدر 1/ 455، وتراجم رجال الأزار 5.
- (6) ابن أحمد بن محمد المَحَلِّي. ولد سنة 582 هـ. فقيه، أصولي، متكلم، مؤرخ، من أجَل وأعظم علماء الزيدية
علماً ونبلاً ووفاء. حاصر الإمام عبدالله بن حمزة، والإمام المهدي أحمد بن الحسين وجاهد معه حتى استشهد

والسحامي^(١)، وَمَنْ تَلَاَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَشِيعَتِهِمْ فِي التَّخْرِيجِ عَلَى مَذْهَبِ الْهَادِي،
وهؤلاء هم المخرجون. وصيأتي بيان التخريج، وكيفيته إن شاء الله.

ج - [المذكرون]

وَلَمَّا كَانَ فِي زَمَنِ النَّاصِرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ [بِإِصْلَاحِ]، وَوَالِدِهِ الْإِمَامِ الْمُهَدِيِّ عَلِيِّ بْنِ
عُمَرَ، وَالْإِمَامِ [الْمُهَدِيِّ] أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى [الْمُرْتَضَى]، وَمِنْ عَاصِرِهِمْ مِنَ الْأَعْلَامِ وَالسَّادَةِ
الْكَرَامِ، قَدْ عَرَفُوا كَثْرَةَ مَا قِيلَ - خَرَجَ الْمُخْرَجُونَ، وَقَرَعَ الْمُفْرَعُونَ، وَقَاسَ
الْمُجْتَهِدُونَ عَلَى كَلَامِ الْهَادِي وَنُصُوصِهِ، وَقَدْ تَوَسَّعَتْ الْأَقْوَالُ فِيهَا الْغَثَّ وَالسَّمِينُ -
ذَاكَ الْمَذْكُورُونَ مِنَ الشَّيْعَةِ الْأَعْلَامِ مَنْ فِي زَمَانِهِمْ مِنَ الْأَثَمَةِ الْأَعْلَامِ، وَاجْمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى
تَنْفِيحِ مَا قَدْ كَانَ مِنَ التَّخْرِيجَاتِ وَالتَّفْرِيعَاتِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْهَادِيِّ عليه السلام، وَوَضَعَ
عَلَامَةً مُتَّيِّزَةً مَا هُوَ مُطَابِقٌ لِمَذْهَبِ الْهَادِي وَمُلَاتِمٌ لِنُصُوصِهِ، وَيَتَيَّنُ مَا لَيْسَ فِيهِ
مُطَابَقَةٌ، وَلَا مَنَاسِبَةٌ، وَلَا مِلَاتِمَةٌ، وَاجْمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى وَضْعِ لَفْظَةٍ « هَب » مَهْمَلَةٌ غَيْرُ
مَنْقُوطَةٍ وَلَا شَيْءٍ عَلَيْهَا. وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمَذْكُورُونَ وَهُمْ: الْفَقِيهُ حَسَنُ النُّحُوي^(٢)، صَاحِبُ

سنة 652 هـ. وله الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية (طبع بتحقيقنا). ومحاسن الأزهار، في تفصيل مناقب
العزة الأقطار (طبع)، وعمدة المسترشدين في أصول الدين ثلاثة أجزاء. والثعبان النفاث. والعقد الفريد.
وغنصر الوسيط. وغيرها. ينظر مقدمة الحدائق الوردية، وأعلام المؤلفين الزيدية 407، ومطلع
البدور 2/245، والطبقات الكبرى 1/421، ولوامع الأنوار 2/56.

(١) سليمان بن ناصر بن سعيد بن عبدالله السحامي. كان من أعلام الفقهاء الزيدية. فقيه، مجتهد، زاهد،
خطيب، درس على الإمام أحمد بن سليمان. صاحب الإمام عبدالله بن حمزة، وولاه على مذبح. توفي سنة
600 هـ. له «شمس الشريعة» في فقه أهل البيت عليهم السلام، ومختصر المعتمد في أصول الفقه، وكتاب النظام في
أصول الفقه. أعلام المؤلفين الزيدية 470، ومطلع البدور 2/375، وتراجم رجال الأزهار 17،
ولوامع الأنوار 2/59، والطبقات الكبرى 1/478، و2/815، وأعلام المؤلفين الزيدية 724. أما
السحامي مؤلف البيان فهو علي بن ناصر السحامي: من فقهاء الزيدية في القرن السابع، وقيل: إن البيان
لأخي سليمان الحسن بن علي بن ناصر فرغ من البيان سنة 669 هـ. ينظر أعلام المؤلفين الزيدية
724، وطبقات الزيدية 2/815، وإجازات أحمد بن سعد الدين المسوري.

(٢) ابن محمد النحوي، شيخ شيوخ الزيدية في عصره، كان يحضر حلقة زهاء ثمانين عالما مع تحقيق وإتقان وكان

التذكرة⁽¹⁾، والقاضي يوسف بن [أحمد بن محمد بن] عثمان⁽²⁾، والفقيه محمد بن سليمان بن أبي الرجال⁽³⁾، والفقيه يحيى البحيح⁽⁴⁾، والفقيه محمد بن يحيى حنش⁽⁵⁾، ووالده حنّ الفقيه يحيى بن أحمد حنش⁽⁶⁾، والفقيه علي الوّسلي⁽⁷⁾، والفقيه علي بن محمد ابن

ورعا زاهدا. تولى القضاء بصنعاء، مصنف. توفي سنة 791 هـ. له: التذكرة الفاخرة في فقه العترة الطاهرة (طبع)، والتيسير في التفسير، والتعليق الكبير على اللمع، منه نسخة بمكتبة الأوقاف برقم (1018)، والتعليق الصغير على اللمع. وشرح الحفيظ، مخطوط بأمر وزيرنا. والتيسير في علم التفسير. وغيرها. أعلام المؤلفين الزيدية 341، وتراجم رجال الأزهار 11، والطبقات الكبرى 1/336، ومطلع البدور 2/109.

(1) تعد التذكرة الفاخرة من أهم كتب الزيدية، ويقال: أم الأزهار التذكرة، وجدته اللمع للأمير جمال الدين علي بن الحسين، وعلى التذكرة شروح كثيرة.

(2) الثلاثي، مجتهد، محقق، زاهد. حكف على التدريس بجامع ثلثة، وأقبل الناس للأخذ عليه من سائر البلدان. توفي سنة 832 هـ ودفن بعين ثلثة. له الثمرات في تفسير آيات الأحكام (طبع)، والزهور تعليق على اللمع، والجواهر والغرر في كشف أسرار الدرر في الفرائض، وغيرها. أعلام المؤلفين 1172، وتراجم رجال الأزهار 42، والطبقات الكبرى 3/1275، وأئمة اليمن 1/305.

(3) عالم، وفقيه مُسَنِّد. من أعيان الزيدية. إمام المذاكرين في المذهب، كرم على علماء اليمن وغيرهم. سكن صنعاء وتوفي بها سنة 730 هـ. وله كتاب الروضة. أعلام المؤلفين 902، والطبقات 2/972.

(4) ابن الحسن البحيح، فقيه، ومصنف، عالم، فاضل، شهير، قوله مُتَّخَذٌ في المذاكرين، انتهت إليه علم الفقه في عصره. له مؤلفات وتعليقات على التلخيص والزيادات، وغيرها في الفقه، وَوَجَدْتُ في نسخة من عقد الأحاديث للعصيفري بخط البحيح أنه فرغ منها في سنة 691 هـ ويابح الإمام علي بن صلاح بن إبراهيم بن تاج الدين سنة 728 هـ وهناك قبر بهجرة قللة عند مسجد المزار باسم يحيى بن الحسين البحيح، وتاريخ وفاته 730 هـ. وله تعليق على اللمع. أعلام المؤلفين 1095، ومطلع البدور 4/493.

(5) ابن أحمد حنش الباني، فقيه وأصولي، بلغ درجة الاجتهاد. حكف على التدريس والتأليف. كان زاهدا، عابدا، محققا، توفي سنة 719 هـ، وقيل: 717 هـ. وقبره بظفار حاشد. له التمهيد، والتيسير لفوائد التحرير، وتكملة الجامع في الفقه لوالده، والوقايت الشفافة المضيتة في غرائب فقه أئمة الزيدية (تعليق على اللمع)، وغيرها. أعلام المؤلفين الزيدية 1008، وتراجم رجال الأزهار 36، والطبقات الكبرى 2/1098.

(6) ولد سنة 640 هـ. من كبار فقهاء الزيدية باليمن. أحد المذاكرين الذين حَقَّقُوا الفقه وَخَصَّصُوا وَقْدَهُ. توفي بظفار سنة 697 هـ. وله كتاب الجامع بلغ فيه إلى كتاب الجنائز، وكتاب أسرار الفكر، في الرد على الكني وأبي مضر. أعلام المؤلفين الزيدية 1094، وتراجم رجال الأزهار 40، وطبقات الزيدية 3/1203، ومطلع البدور 1/488. وكلمة حي، يُعَبَّرُ بها في اليمن عن المتوفي الباقي بعلمه.

(7) ابن يحيى بن الحسن الوشلي. من كبار علماء الزيدية. من ذرية سلمان الفارسي. عَلَّامة حجة في الملسم، وَرِعٌ، زاهد، يُذَكَّرُ كثيرا في كتب الفقه والفروع. توفي بصنعاء سنة 777 هـ. له تعليق على اللمع، منه

عبدالله بن عطية [النجراني⁽¹⁾]، وابن مُعَرِّف⁽²⁾، والأمير المؤيد⁽³⁾، والأمير علي بن الحسين [صاحب اللع]، وسواهم ممن تصدئ لمذاكرة الأئمة المعاصرين في ذلك التاريخ، ووضعوا العلامة في جميع مؤلفاتهم على ما وافق مذهب الهادي نَصًّا، أو قِيَّاسًا، أو تَحْرِيجًا، بحسب طرقه المعتادة عند العلماء، وجري على ذلك عمَّل العلماء تَحْرِيجًا، وتَقْرِيرًا إلى زمن الإمام [المتوكل على الله يحيى] شرف الدين⁽⁴⁾، ثم إلى زمن الإمام [المنصور بالله] القاسم بن محمد [بن علي]⁽⁵⁾، وما زال التَّخْرِيجُ والتَّقْرِيرُ مُسْتَمْرِعًا من

نسخة بالمكتبة الغربية برقم (1464)، أعلام المؤلفين الزيدية 728، وتراجم رجال الأزهار 25، مطلع البدور 3/365، والطبقات الكبرى 2/817.

(1) في الأصل: علي بن أحمد النجراني، والصواب ما أثبتناه. علامة وفقه محقق، له الجامع لقواعد دين الإسلام المبعوث به أبو القاسم محمد بن عبدالله عليه الصلاة والسلام، فرغ منه سنة 776هـ بمسجد سبحان بصعلة، منه عدة نسخ، منها نسخة بالمكتبة الغربية غير منسوبة، وأخرى بمكتبة السيد محمد عبد العظيم الهادي. ينظر إجازة القاضي أحمد بن سعد الدين ص 114.

(2) محمد بن عبد الله بن مُعَرِّف. أحد علماء الزيدية الأعلام. حاصر الإمام أحمد بن الحسين أبا طير. وبلغ الإمام الحسن بن بدر الدين سنة 656هـ. أخذ عن الأمير جمال الدين علي بن الحسين، وأخذ عنه الأمير الحسين بن بدر الدين. توفي سنة 657هـ وقبره بصعلة. له مذاكرة التحرير، ويسمى المنهج المنير، في فوائد التحرير. وأيضاً مذاكرة ابن هيجان: وهو العالم سليمان بن هيجان بن القاسم بن الحسين بن القاسم بن يحيى بن حمزة بن أبي هاشم، وأيضاً بيان ابن معروف. ينظر إجازات العلامة أحمد بن سعد الدين ص 463، والطبقات 2/1014، ولوامع الأنوار 2/54، وأعلام المؤلفين الزيدية 936، وتراجم رجال الأزهار 36.

(3) الأمير المؤيد بن أحمد بن شمس الدين يحيى اليعقوبي، كان من العلماء المبرزين والفضلاء المحققين، تشد إليه الرحال، سكن قطابر، ونشر العلوم، توفي سنة 703هـ. مطلع البدور 4/428.

(4) ابن شمس الدين بن الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى. أحد أعلام الفكر الإسلامي، وكبار أئمة الأول. ولد سنة 877هـ. ببيع سنة 912هـ. جاهد الجراكسة الذين قدموا في عهده. ثم استقر بكوكبان، ثم الظفير بحجة حتى توفي بها سنة 965هـ. له مؤلفات عظيمة منها: الأشهار في فقه الأئمة الأطهار، وشرح خطبة الأنبار، وبمجموعة من الرسائل والأبحاث. ينظر أئمة اليمن 1/369، وأعلام المؤلفين الزيدية 1134، والأعلام للزركلي 8/150، والتحف 308، وطبقات الزيدية 3/1232.

(5) ولد سنة 967هـ. أحد عظماء الإسلام، وأئمة الزيدية العظام. حُرِّفَ بالشجاعة، والكرم، والورع. ببيع سنة 1006هـ. وجاهد الأتراك في معظم مناطق اليمن، حتى حرر اليمن منهم، وخرج آخرهم في عصر ابنه محمد عام 1036هـ. توفي سنة 1029هـ. وله مؤلفات منها الأساس، لعقائد الأكياس في معرفة رب العالمين

علماء تلك العصور وأئمتهم.

[تقرير المذهب ووضع العلامات]

وفي زمن الإمام القاسم وابنه [الإمام] المؤيد [بالله محمد]⁽¹⁾، و[الإمام] المتوكل على الله إسماعيل⁽²⁾ - اتسع نطاق العلم والعلماء، وكثرت المسائل والتفريعات، وتأليف المؤلفات، وخدموا شرح الأزهار بكثرة الحواشي والتعليقات؛ وهنالك احتاج المتأخرون إلى تنقيح خلاصة المذهب، المجمعول علامةً لموافقة مذهب الهادي بعلامة زائدة على لفظة «هـ»: فوضع أهل صعدة على لفظة «هـ»^٢ ضربة اثنين، ووضع القاضي الحسن بن أحمد الشَّيبِي⁽³⁾ على لفظة «هـ»^٣ نقطة [من فوق]⁽⁴⁾، والقاضي زيد بن عبد الله الأكرع⁽⁵⁾ هكذا «هـ»^٤، والقاضي حسين بن عبد الله الأكرع⁽⁶⁾

(طبع)، والاعتصام بحبل الله المتين (طبع)، والإرشاد إلى سبيل الرشاد (طبع)، وقد طبع جزء من رسائله في مجلد. ينظر أعلام المؤلفين الزيدية 777، والتحف 320، وطبقات الزيدية 2/ 860.

(1) أحد عظماء الإسلام ونجوم الأئمة. ولد سنة 990 هـ. بوقع إماماً سنة 1029 هـ. كان ورعاً عادلاً. توفي سنة 1054 هـ. وله مؤلفات منها: تصفية النفوس من الرذائل وتركبة الأخلاق، والفتاوى الفقهية، ومجموع من الأجوبة والرسائل. ينظر أعلام المؤلفين الزيدية 981، وطبقات الزيدية 3/ 1049، والتحف 332.

(2) ابن القاسم بن محمد. ولد سنة 1019 هـ. أحد عظماء الإسلام، والأئمة الأعلام. بوقع بعد وفاة أخيه المؤيد سنة 1054 هـ. وحكم اليمن كاملاً وَعُفَّانَ، وأمتد حكمه إلى قرب مكة، وأزدهر العلم في عصره، وكان سياسياً، مُحَنِّكاً، بَارِعاً، وكان مقرُّ مُلْكِهِ بِضُورَانَ من بلاد آنس. له مؤلفات عديدة، ومناقب كثيرة. توفي سنة 1087 هـ. وله: شفاء الصدور، من داء البهت والزور. والبرهان الصريح، في مسألة التحسين والتفريق. ومجموعة من الرسائل والأجوبة. أعلام المؤلفين 251، والتحف 334، وطبقات الزيدية 1/ 253.

(3) يطلق عليه سَيِّدُنَا حسن، حافظ علوم العترة الكرام. ولد سنة 1107 هـ. انتهت إليه رئاسة العلم بزمانه، واعتنى بتذهيب وتقرير شرح الأزهار، والبيان، وصارت علامته في المذهب هي العمدة. توفي سنة 1169 هـ. مطلع الأتقار 188، وأعلام المؤلفين الزيدية 295.

(4) هي في الشرح الآن هكذا «هـ»، وفي الحواشي هكذا «قرز»، وهي بمثابة الأولى.

(5) ولد سنة 1081 هـ. عالم، مجتهد، فاضل، ورع، رصين، ناسك، زاهد. له حواش وتقاير على شرح الأزهار. توفي سنة 1166 هـ. مطلع الأتقار 159، ونشر التعريف 1/ 650.

(6) في الأصل حسن، والصحيح ما أثبتناه. ولد سنة 1170 هـ. كان عالماً مدققاً في الفقه والفرائض

هكذا «هـ» [بدون نقطة من فوق]، والقاضي محسن بن حسين الشَّوَيْطَرُ^(١) «هـ م»،
والقاضي عبد القادر بن حسين الشَّوَيْطَرُ^(٢) هكذا «هـ ع»، والقاضي علي بن أحمد بن
ناصر الشَّجْنِي^(٣) هكذا «هـ ع»، والقاضي عبدالله بن حسين دُلَامَةُ^(٤) هكذا «هـ هـ»؛
وجميع ذلك اصطلاحات موضوعة على ما طابق كلام الهادي، أو ناسبه: أصلاً، أو
تخريجاً، أو قياساً؛ وهذه الأخيرة أَكْثَرُ شُهْرَتَهَا لعلماء دمار؛ وما زال العلماء مستمدين من
أنوار علوم الهادي، محافظين على الاهتداء بهديه إلى يومنا هذا، وإذا وَرَدَتْ عليهم
الإشكالات رَدُّوْهَا بِمَا يُزِيلُ الْإِشْكَالَ عنها من الحجج البينة، والبراهين الواضحة بلا
اختلاف بينهم، ولا تردد، ولا استشكال؛ لعلمهم بها وأصولها التي تفرعت عليها،
وكيفية طرق تخريجها من أصلها المعروف لديهم الموجود في أصول المذهب؛ حتى يزول
الإشكال بكل حال، ويطمئن إليه خاطر السائل بلا جدال. فإن كان السائل مباحثاً،
وعرفوا من قصده معرفة كيفية المأخذ، ومعرفة الأصل الذي يُتِمِّي عليه الحكم في المسألة
- عَرَفُوْهُ بِأَن هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَصْلُهَا كلام الإمام الهادي، الذي قد صار عندهم في حكم

وَالْمُدْرَسَ لَهَا، تَوَلَّى الْقَضَاءَ سَنَةَ 1212 هـ. مطلع الأقطار 364.

(1) في الأصل محسن بن حسن؛ والصحيح ما أثبتناه. ولد 1152 هـ. كان عالماً، محققاً في الفروع والفرائض،
متراضياً في تدريس، مواظباً. فَرَسَ على أخيه عبد القادر وغيره. توفي 1221 هـ. مطلع الأقطار 338.
(2) عالم زاهد عابد محقق مرجع. ولد سنة 1148 هـ. اشتهر بمحبة أهل البيت عليه السلام؛ فكان يدعو: سلمان.
أخذ العلم عن القاضي عبدالله دُلَامَةُ وغيره. كان شديد الذكاء والحفظ، طاهر القلب، جمع بين العلم
والعمل. كان يغلبه التعاس في قراءة النحو؛ بسبب قيام الليل. توفي سنة 1197 هـ. مطلع الأقطار 288،
ونشر العرف 74/2.

(3) مولده سنة 1123 هـ. كان عالماً جليلاً، حافظاً محققاً، مُتَّقِناً في علوم الفروع، تصدق للتدريس في شرح الأزهار،
والبيان، والبحر وغيرها. له مذاكرات وتقارير على شرح الأزهار، توفي سنة 1201 هـ. مطلع الأقطار 252.
(4) محقق في الفروع والحديث وغيرهما من العلوم. أخذ عنه جماعة من الأعيان. له إجازة من العلامة محمد بن
إسماعيل الأمير وغيره من العلماء المشاهير. له مؤلفات: منها شذور الذهب في تحقيق المذهب، وإيضاح
التفكيك لعقود التشكيك، وكتاب مختصر الجامع الصغير، ومختصر المهدي النبوي، وغيرها. وله
مذاكرات مع السيدين العالمين: عبد القادر بن أحمد الكوكباني، وإسحاق بن يوسف. توفي سنة
1179 هـ. مطلع الأقطار 288، ونشر العرف 90/2، وأعلام المؤلفين الزيدية 576.

الدليل الشرعي المخصوص : كتابا، أو سنة، وأن الهادي ؑ مع حفظه وضبطه لعلمهم آبائه الطاهرين، ووقوفه ودرايته وعنايته بها- قَدْ دَوَّنَ الأدلة: كتابا، وسنة. ووضع فيها دلت عليه موضوعات المسائل. وَكَتَبَ فيها كُتُبًا؛ تقريرا لأهل ولايته المتمينين إلى مذهبه. وَتَشْهِيْلًا لَهُمْ، وتيسيرا لِمَأْخِذِهِمْ عند الاحتياج، وما لم تَحْوِهِ كتبه فَقَدْ حَصَّلَهُ رَجَمُهُ أَوْلَادُهُ وَأَهْلُ بَيْتِهِ؛ ومع قوة التمسك والافتداء من شيعته؛ فَإِنَّهُمْ أَصْبَحُوا يَتَلَقَّوْنَ ذَلِكَ بِالْقَبُولِ، ويجعلون كلام الهادي ؑ أصلا ودليلا، وَيُقَرَّعُونَ عليه، وَيُخْرَجُونَ منه: من منطوقه، ومفهومه، وقاسوا، وذاكروا، وقرروا إلى وقتنا هذا، ومع ذلك فلو قال لهم قائل، أو طالبهم مطالب بالدليل الذي اعتمد عليه الهادي، وينى عليه مذهبه- لأبرزوا من كتبهم الذي جمعوا وحصلوا.

[الكتب الحافلة بأدلة المذهب]

وذلك : كامالي أحمد بن عيسى بن زيد ⁽¹⁾ المسمى «جامع علوم آل محمد»، ومجموع الإمام زيد بن علي الفقهى والحديثي، وشرح التجريد للمؤيد بالله ⁽²⁾، والتحرير لأبي طالب ⁽³⁾، ومصاييح أبي العباس الحسني ⁽⁴⁾، وتيسير المطالب لأبي طالب ⁽⁵⁾، وشفاء الأرواح للأمير الحسين بن بدر الدين ⁽⁶⁾، وأصول الأحكام ⁽⁷⁾، وحقائق المعرفة للإمام

(1) يسمى «جامع علوم آل محمد»، ويسمى «بدائع الأنوار»، وقد كتب في الأصل «جامع أصول محمد» وهو سبق قلم. والإمام أحمد بن عيسى بن زيد بن علي عليه السلام أبو عبد الله. ولد سنة 157 هـ. فقيه أهل البيت، ومحدثهم، وناسكهم. حج ثلاثين مرة ماشيا، سجنه هارون الرشيد خوفا وحسدا، وقُر من السجن؛ فاختفى حتى مات سنة 247 هـ. أعلام المؤلفين الزيدية 152، وأعيان الشيعة 56/3، والتحف 139، وعمدة الطالب 321.

(2) التجريد في فتاوى الإمامين القاسم والمهادي، للإمام المؤيد بالله، جمع فيه أقوالها الفقهية، ثم شرحها، وذكر أدلتها، اعتنى فيه بالأسانيد، ووسط الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس. وقد طبعه مركز التراث اليمني في ستة مجلدات. مؤلفات الزيدية 2/143.

(3) تخصّص فيه مذهب الإمامين: القاسم بن إبراهيم، وحفيده يحيى بن الحسين وأولادهما من أئمة الزيدية؛ فما كان من نصوصها قِطْلُ الْقُرْل عند النقل، وما عدا ذلك مما لا يجري في الاشتهار بجري نصوصها، أو ذكره أولادهما، أو نقله بعض الفقهاء، أو علّله أبو طالب نفسه - فهو منسوب إلى جهته. (طبع الكتاب بتحقيقنا بمكتبة مركز بدر). مؤلفات الزيدية 1/253.

(4) تقدم التنبيه أن كتاب المصاييح ليس من كتب الفقه أو الحديث. والمصاييح يقع في مجلد، وقد طبع بتحقيق عبدالله الحوثي، وهو في تاريخ أئمة الزيدية، بدأ بسيرة النبي صلى الله عليه وآله ثم سيرة الأئمة من ولد فاطمة عليها السلام، وصل فيه إلى خروج الإمام يحيى بن زيد ولم يتمه، وأتمه أبو الحسن علي بن بلال. مؤلفات الزيدية 3/22.

(5) يقع في مجلد، وقد طبع، وهو رواية القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام، جمع فيه أمالي أبي طالب. وهو في أربعة وستين بابا، ذكر فيه معجزات النبي صلى الله عليه وآله، وقصائله، وشيئاته، وفضائل الإمام علي وأولاده، وفضل العلم، والقرآن، والجهاد، وغيرها. مؤلفات الزيدية 1/347.

(6) طبع في ثلاثة مجلدات، وهو من معتمدات الزيدية في الحديث الصحيح الذي يستدل به على المسائل الفقهية، ولم يكمله المؤلف، وأكملها الأمير صلاح الدين بن إبراهيم، ذكر فيه ما يستنبطه هو مختصرا في أوائل الأبواب أو ضمن نقل الأحاديث. مؤلفات الزيدية 2/207.

(7) يقع في مجلدين، يحتوي على ما يزيد عن (3000) حديث، ويورد المؤلف فيه أقوال الفقهاء الفقهية والمذاهب ويناقشها، وقد حَقَّقَهُ تحقيقا باهرا، وطبع بمكتبة مركز بدر.

أحمد بن سليمان⁽¹⁾، والانتصار للإمام يحيى بن حمزة⁽²⁾، والأنوار⁽³⁾، والبحر الزخار للإمام المهدي أحمد بن يحيى⁽⁴⁾، وأمالى المرشد بالله⁽⁵⁾، والاعتصام للإمام القاسم بن محمد⁽⁶⁾، والجامع الكافي للسيد الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي⁽⁷⁾، والأمالى للإمام الناصر الأطروش الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب⁽⁸⁾، وغيرها من كتب الآل؛ فجميع هذه الكتب هي الحافلة

(1) طبع في مجلد، في أصول الدين وتفصيل المعارف، وهي 13 معرفة، باختصار. مؤلفات الزيدية 428/1.
(2) من أجل كتب الزيدية بل من أوسع الكتب الفقهية الإسلامية، يقع في (18) مجلداً، فيه كل أقوال الفقهاء والمذاهب بأدلتها، ثم ينتصر للقول الصحيح؛ فسمي الانتصار، طبع منه ستة مجلدات.
(3) في الآثار الناصية على مسائل الأزهار، ألفه صاحب متن الأزهار، ذكر فيه الأخبار والروايات التي تعتبر كادلة على مسائل الأزهار. مؤلفات الزيدية 172/1. وقد حققته الأخت الدكتورة لطيفة إبراهيم الهادي ونالت به الدكتوراه من جامعة صنعاء.
(4) طبع، مشهور جداً، فيه أقوال الأئمة والفقهاء بمرمز خاصة، وقد شمل جُلَّ المذاهب والأقوال والأدلة، نمت التحقيق لدينا.

(5) الإمام يحيى بن الحسين بن إسماعيل بن زيد الجرجاني الشجري. أحد أئمة الزيدية في الجيل والدليل، عالم، محدث، مجتهد، مسند، متكلم، نساية، كثير الرواية، أخذ عن مشاهير المحدثين في عصره. توفي سنة 479 هـ. له الأمالى الكبير: وتسمى الخمسية؛ لأنه كان يملئها كل خميس، وتعرف أيضاً بأمالى الشجري، في مكارم الأخلاق، وهو يحتوي على أربعين باباً على شكل أحاديث، تحت كل عنوان عدة أحاديث مسندة. والأمالى الصغير: وتسمى الاثنية؛ لأنه كان يملئها يوم الاثنين، وتسمى أيضاً بالأنوار في فضائل آل البيت الأقدمين من عصر رسول الله ﷺ إلى عصر الإمام زيد بن علي. وقد أسندها بعدة طرق، وأسانيدها معروفة عند أهل الحديث، وقد طبعها. ينظر لسان الميزان 247/6، والفلك الدوار 65-66، والخافي 57/1-6، ومؤلفات الزيدية 153/1، والتحف 223، وأعلام المؤلفين الزيدية 1101.

(6) من أجل كتب الزيدية، مطبوع في خمسة مجلدات، استدل فيه على المسائل بما في كتب الحديث من رواية أئمة الزيدية والأمهات الست ونحوها، ورجع في كل مسألة ما يقتضيه اجتهاده، ويبلغ فيه إلى كتاب الصيام فأكملة العلامة أحمد بن يوسف زيارة، من كتاب الحج إلى آخر كتاب السير، وسمى التمة بـأنوار التمام.
(7) قد تقدم الكلام عليه، ونسبته للسيد الحسن غلط، والصواب أن الجامع الكافي للحافظ أبي عبدالله محمد بن علي بن الحسن العلوي.

(8) ولد بالمدينة سنة 230 هـ، شيخ الطالبين وعالمهم، من نجوم أهل البيت⁽⁹⁾. بويج له بالإمامة سنة 284 هـ وأسلم علي يديه نحو مليون نسمة من أهل الجيل والدليل، ولم يكن في زمنه مثله شجاعة وعلماً وورعاً وزهداً وكرماً، وكان يحث الناس على نصرة الإمام الهادي. توفي سنة 304 هـ. مشهده بآمل طبرستان. له البساط⁽¹⁰⁾

لأدلة مذهب أهل البيت ^(١) المشهورة في شرح الأزهار وما عليه من الحواشي المقررة، وغيرها من الكتب الحاشية لمذهبهم: كيان ابن مظفر ^(٢)، والتكميل لابن حابس ^(٣)، والغيث للإمام المهدي ^(٤)، والأثمار للإمام شرف الدين ^(٥)، والزهور للفقيه يوسف ^(٦)، والتفريعات [للإمام المؤيد بالله] ^(٧)، والتذكرة للفقيه حسن، والحفيظ ^(٨) للفقيه علي بن

وكتاب الأمالي، وتفسير القرآن، وكتاب السير، وكتاب الإمامة، وغيرها. الخدائق 2/ 55، والمصايح 605، والتحف 184، وتاريخ الطبري 10/ 149، والفلك الدوار 38، والشافي 1/ 308. والأمالي فيه كثير من فضائل العترة، وكثير من الأدلة الفقهية، ينقل منه في شرح الإبانة.

(1) أربعة مجلدات كبيرة، جمع باختصار في كل مسألة آراء الأئمة وعلماء المذاهب، بالإضافة إلى اجتهاداته. طبع. ومؤلفه يحيى بن أحمد بن علي مظفر، من علماء الزيدية المبرزين ولا سيما في علم الفقه. أخذ العلم عن كبار علماء عصره: كالإمام المهدي أحمد بن يحيى، والفقيه يوسف، وغيرها. توفي سنة 875 هـ له الكواكب النيرة شرح التذكرة الفاخرة، والجامع المفيد إلى طاعة الحميد المجيد. أعلام المؤلفين 1092، وطبقات الزيدية 3/ 1205، ومؤلفات الزيدية 1/ 224.

(2) كتاب حافل كَمُلَ فيه شرح ابن مفتاح على الأزهار وما زال مخطوطاً. وأحمد بن يحيى حابس الصعدي أحد مشاهير علماء الزيدية، حافظ، حجة، مُسَيِّدٌ، محقق، شاعر. تتلمذ على الإمام القاسم بن محمد، وتولى القضاء بصعدة، وإمامة جامع الهادي. حُكف على التدريس والتأليف. توفي سنة 1061 هـ. له المقصد الحسن والمسلك الواضح السنن (خ)، والإيضاح الكاشف لمعاني دقائق المفتاح، والأنوار الهادية للنوي العقول في أصول الفقه، وغيرها. أعلام المؤلفين الزيدية 199، والأعلام 1/ 257، ومطلع البدور 1/ 510، ومؤلفات الزيدية 1/ 324.

(3) الغيث المدرار، المفتاح لكليات الأزهار، شرح فيه الإمام المهدي مؤلفه الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، في أربعة مجلدات، يُلَفُّ به المؤلف في السجن سنة 796 هـ وقد تحدث عن كل مسألة وردت في الأصل مع ذكر الأدلة والأقوال. مؤلفات الزيدية 2/ 297.

(4) مختصر لحن الأزهار، أصْلُح فيه بعض عبارات جده المهدي، لكنه لم يلقَ القبول الذي لاقاه الأزهار، وقد شرحه كثيرون، ومن أشهرها فتح القلوب والأبصار للعلامة القاضي محمد بن يحيى بهراني صاحب متن الكافل، وكذلك الوابل المغزار في شرح الأثمار، ليحيى حميد المقراني، منها نسخة بمكتبي. مؤلفات الزيدية 1/ 128.

(5) عبارة عن شرح على اللمع للأمير جمال الدين علي بن الحسين، يقع في مجلدين كبيرين. منه جزء بمكتبي.

(6) التفريعات كتاب للإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الماروني، جمعه تلميذه أبو القاسم بن تال، ويتضمن آراءه الفقهية، وعليه شروح وزيادات عديدة، ويسمى الإفادة في الفقه. أعلام المؤلفين الزيدية 101.

(7) كتاب في الفقه للعلامة الفقيه إبراهيم بن محمد بن سليمان بن علي بن محمد بن عبد الأعلى بن محمد البوسي أحد علماء الهاديية الأعلام، منه نسخة بمكتبة السيد محمد بن محمد بن إسماعيل المنصور، ولم يظهر في الكتاب عن أي شيخ دونه، وإنما ذُكر في بعض نسخ شرح التجري للأزهار أنه من تأليف علي بن أحمد الأكوخ، وفي بعض

أحمد الأكرع^(١)، والهداية للسيد صارم الدين^(٢)، والتقرير للأمير الحسين^(٣) وغيرها، والمقصد الحسن^(٤) للقاضي أحمد بن يحيى حابس وغيرها، وجميع ذلك معروف غير منكور، والبحث عنها يسير على من يسره الله، ومع ذلك فلا طريق إلى إنكار مذهب أهل البيت عليهم السلام ومذهب الهادي رضوان الله عليه، ولا إنكار كونه مبنياً على أصول صحيحة وأدلة واضحة، وإن وجد [في] بعض كتب أهل البيت الحديثية مراسلاً؛ فقد عُلِمَ إسناده عند مؤلفه؛ وإنا قصد التَّخْفِيفَ كما صرح بذلك الأمير الحسين بن بدر الدين في الشفاء [24 / 1]، على أن أكثرها مسند: كأما لي أحمد بن عيسى، ومجموع زيد بن علي، والتجريد للمؤيد بالله وغيرها^(٥).

- النسخ الأخرى للتجري منسوبة لابن الأكرع بدون ذكر اسمه. وذكر في طبقات الزيدية أن البوسي دونها من إملاء شيخه يوسف بن محمد الأكرع الذي كان إماماً في الشريعة وشيخاً في الزيدية، توفي بعد 768 هـ، كان قاضي صنعاء أيام الإمام يحيى بن حمزة. أعلام المؤلفين 68، وطبقات الزيدية 3 / 1178، ومؤلفات الزيدية 1 / 428، والمستطاب (خ)، وشرح التجري للأزهار (خ)، وفهرس الحجري 144، وأئمة اليمن 276.
- (1) عالم جليل أخذ عنه الإمام عبدالله بن حمزة، والشهيد حميد المحلي، وجمع كتاب الاختيارات المنصورة. طبقات الزيدية 2 / 698. وقد وهم في نسبة الحفيظ إليه.
- (2) «هداية الأفكار، إلى معاني الأزهار، في فقه الأئمة الأطهار»، كتاب في الفقه، منه نسخة بمكتبي، وعليه شروح منها للسيد إبراهيم بن محمد المؤيدي (ت: 1083 هـ)، وسماه: «تنقيح الأنظار، شرح هداية الأفكار». وشرح للسيد صلاح بن أحمد المؤيدي في مجلد كبير، منه نسخة بمكتبة السيد عبدالرحمن شاييم، وأخرى بمكتبة السيد محمد عبدالعظيم الهادي. وصارم الدين: هو إبراهيم بن محمد بن عبدالله الهادي الوزير، ولد سنة 834 هـ، مجتهد مطلق، حافظ، شاعر، طلب العلم في صنعاء وصعدة. توفي بجزيرة الروضة بصنعاء سنة 914 هـ له مؤلفات شهيرة منها: الفصول اللؤلؤية، والفلك الدوار، وغيرها. أعلام المؤلفين 69، ومؤلفات الزيدية 3 / 159.
- (3) التقرير في شرح التحرير في الفقه، في ستة مجلدات، منه نسخة مصورة بمكتبي.
- (4) كتاب فقه مختصر، مسائله كثيرة، بدأ بكتاب الصلاة، وانتهى بكتاب الجنائيات ثم السير والتراجم. فيه سيرة النبي صلى الله عليه وآله وأئمة الزيدية وعقيدتهم. له مقدمة طويلة حول المذهب الزيدي، وكيفية الأخذ بالأحاديث، وذكر بعض مؤلفات الزيدية وغير ذلك. واسمه «المَقْصِدُ الْحَسَنُ، وَالْمَسْلُوكُ الْوَاضِعُ السَّنَنِي، فِيمَا لَا يَنْبَغِي جَهْلُهُ لِذَوِي الْفَقْهِ وَالْفُطُنِّ، مِنْ كَوَازِمِ عِلْمِ الْقَرَائِصِ وَالسَّنَنِ»، ونسخه كثيرة، منه نسخة بمكتبي.
- (5) كشرح التحرير، وشرح الأحكام لعلي بن بلال.

ومن أشار إلى تقصير أهل البيت في حفظ العلوم والأحاديث فذلك صادر عن جهل منه وعمى، ويكفيهم ما قال جدهم عليه السلام: «تَعَلَّمُوا مِنْهُمْ وَلَا تَعْلَمُوهُمْ؛ فَلَيْسَ مِنْكُمْ بِالْعِلْمِ أَغْلَمُ مِنْكُمْ»⁽¹⁾، وفي هذا كَيْفَايَةٌ وَافِيَةٌ، وَبُلْغَةٌ شَافِيَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

المقصد الثالث : [كيفية التخريج والتفريع والتحصيل]

إِنْ قُلْتُ أَيُّهَا السَّائِلُ: قَدْ أَوْضَحْتَ وَبَيَّنْتَ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْبَيْتِ الْمَوْجُودَ فِي شَرْحِ الْأَزْهَارِ وَمَا عَلَيْهِ مِنَ الْخَوَاشِي وَغَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ: بَعْضُهُ مَا خُوِذَ مِنَ الدَّلِيلِ، وَبَعْضُهُ كَانَ تَفْرِيعَهُ وَتَخْرِيجُهُ عَلَيْهِ؛ وَأَجِبُ أَنْ أَقِفَ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ فِي التَّفْرِيعِ وَالتَّخْرِيجِ - قُلْتُ: وَفَقَنِي اللَّهُ وَإِيَّاكَ: طَرِيقُ الْإِسْتِنْبَاطِ، وَالتَّفْرِيعِ، وَالتَّخْرِيجِ - مَعْرُوفَةٌ مَانُوسَةٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ وَضَعُوا لَهَا كِتَابًا مَخْصُوصَةً، وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ أُمَثِّلَ ذَلِكَ بِمَثَالَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ لِتَكْمِيلِ الْفَائِدَةِ بِمَعْرِفَةِ الْقَاعِدَةِ؛ فَأَقُولُ:

المثال الأول : لو قال الإمام الهادي: الْوَدِيعَةُ أَمَانَةٌ لَا يَضُمُّهَا الْوَدِيعُ إِلَّا إِذَا

جَنَى أَوْ قَرَطَ؛ فَهَذَا أَصْلٌ.

أي: قَوْلُهُمَا
أَصْلٌ

نَظَرُ إِلَيْهَا الْعَالِمُ الطَّالِبُ لِلتَّفْرِيعِ عَلَيْهَا؛ وَقَالَ: نَتَأَيَّجُ الْوَدِيعَةَ وَدِيعَةً؛ وَهِيَ أَمَانَةٌ كَأَصْلِهَا.

نَظَرُ إِلَيْهَا الْمُخْرِجُ فَقَالَ: وَمِثْلُهَا قَوْلُهُمَا: أَصْلِيَّةٌ، وَقَرَعِيَّةٌ؛ وَهَلَهُ صُورَةُ الْأَخْذِ بِالْدَّلِيلِ.

قَالَ الْآخَرُ: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْوَدِيعَةَ وَضَعَتْ يَدُ الْوَدِيعِ بِرُضَايَا مَالِكِهَا؛ وَصَارَ لِلْوَدِيعِ وَلَايَةٌ

عَلَيْهَا؛ فَإِذَا احتاجتْ إِلَى إِنْتِفَاقٍ أَوْ عِلْفٍ وَانْفَقَ عَلَيْهَا - فَإِنْتِفَاقُهُ لَا يَزِمُ عَلَى صَاحِبِهَا.

فَيَقُولُ الْآخَرُ: صَدَقَتْ مَعَ نِيَّةِ الرَّجُوعِ لَا مَعَ عَدَمِهَا؛ لِإِمْكَانِ التَّبَرُّعِ:

(1) روى الطبراني في الكبير 5/ 166 رقم 4971 من حديث طويل وفيه: «كَتَابَ اللَّهُ طَرَفَ يَدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَطَرَفَ يَدَيْكُمْ، فَاسْتَمْسِكُوا بِهِ لَا تَفْسُلُوا. وَالْآخَرُ جَنَرِي، وَإِنَّ اللَّطِيفَ الْحَبِيرَ تَبَايَ أَهْلُهَا لَنْ يَنْفَرَقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَى الْخُرَاصِ، وَسَأَلْتُ ذَلِكَ هَمَّا زَيْنًا، فَلَا تَفْشَرُوهُمَا فَتَهْلِكُوا، وَلَا تَفْشَرُوا عَنْهُمَا فَتَهْلِكُوا، وَلَا تَعْلَمُوهُمْ قَالَهُمْ أَغْلَمُ مِنْكُمْ». وروى المرشد بالله 1/ 156: «لَا تَعْلَمُوا أَهْلَ بَيْتِي، فَهُمْ أَغْلَمُ مِنْكُمْ، وَلَا تَشْتُمُوهُمْ فَتَضِلُّوا». والله أعلم بصحته.

يَتَقَرَّعُ عَلَى ثُبُوتِ الْوَلَايَةِ لِلدَّوْدِيعِ أَنَّهُ لَوْ جُنِيَ عَلَى الْوَدِيعَةِ جَانٍ، أَوْ غَضِبَهَا غَاصِبٌ -
 أَنَّ لِلدَّوْدِيعِ مَرَافَقَتَهُ إِلَى الْحَاكِمِ، وَتَضْمِينَتَهُ، وَأَخَذَ الْعَوَضِ، وَحِفْظَهُ إِلَى وَصُولِ الْمَالِكِ؛
 فَيَقُولُ الْمَعْتَرِضُ: إِنْ كَانَ غَائِبًا لَا حَاضِرًا فَلَا بَدَّ مِنَ التَّوَكُّيلِ؛ فَانْظُرْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، وَكَمْ
 تَفْرَعُ مِنْهَا، وَخُجِّرْ عَلَيْهَا.

المثال الثاني: لَوْ قَالَ الْإِمَامُ الْهَادِي عليه السلام: يَجِبُ طَلَبُ الْمَاءِ لِلْوَضُوءِ فِي الْمِيلِ؛
 لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى؛ وَحَقُّوقُ اللَّهِ تَطْلُبُ فِي الْمِيلِ.

فَيَقُولُ الْمُفَرِّعُ: وَكَذَلِكَ التَّرَابُ لِلتَّيْمِمِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى.
 فَيَقُولُ الْآخَرُ: وَمِثْلُ ذَلِكَ كَمَنْ الْمَاءُ، وَكَمَنْ الشُّوبُ الْغَيْرِ الْمُجْحِفِ - يُطْلَبُ فِي
 الْمِيلِ؛ لِمَا عَرَفْنَاهُ مِنَ الْأَصْلِ الْمَنْصُوصِ فِي حَقِّقِ اللَّهِ تَطْلُبُ فِي الْمِيلِ.

المثال الثالث: أَنَّ يَقُولُ الْإِمَامُ الْهَادِي: الزَّكَاةُ تَجِبُ فِي الْعَيْنِ، فَإِنْ عَدِمَتِ الْعَيْنُ
 وَجَبَتْ فِي الْجَنْسِ.

فَيَقُولُ الْمُفَرِّعُ: يَجِبُ طَلَبُ الْجَنْسِ فِي الْمِيلِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى؛ وَحَقُّوقُهُ تَطْلُبُ فِي
 الْمِيلِ.

فَيَقُولُ الْآخَرُ: بَلْ يَجِبُ طَلَبُ الْجَنْسِ فِي الْتَرِيدِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى فَهُوَ
 مَشُوبٌ بِحَقِّ آدَمِيٍّ؛ وَحَقُّوقُ الْآدَمِيِّينَ تَطْلُبُ فِي الْبَرِيدِ.

وَيَقَرَّعُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَا يُمْكِنُ تَحْصِيلُهُ إِلَّا بِمَوْنَةٍ؛ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ هِيَ عَلَيْهِ طَلَبُهُ،
 وَالْمَوْنَةُ عَلَيْهِ بِالِغَنَةِ مَا بَلَغَتْ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ يَجِبُ كَوَجُوبِهِ.

فَيَقُولُ الْآخَرُ: بَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ بِمَا لَا يَجْحِفُ: كَالْمَاءِ، وَالشُّوبِ؛ فَتَأْمَلْ مَوْقِفًا؛ فَقَدْ
 أَوْضَحْتَ لَكَ الْكَيْفِيَّةَ.

وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْأَدْلَةَ الشَّرْعِيَّةَ أَرْبَعَةٌ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْقِيَاسُ؛ بِدَلِيلِ
 مَا رَوَى عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ حَاكِمًا وَقَالَ لَهُ: بِسْمِ اللَّهِ تَحْكُمُ
 فِيهِمْ؟ فَقَالَ: بِكِتَابِ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قَالَ: بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ

نَحْمَدُ؟ قَالَ: [فِيمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُدُولُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ]. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ نَحْمَدْ؟
قَالَ: فَنَسْتُ الْأُمُورَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَعَرَفْتُ الْأَشْيَاءَ وَالنَّظَائِرَ»، وَأَجْتَهَدُ رَأْيِي، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِهِ إِلَى الْحَقِّ»⁽¹⁾.

وفي هذا الحديث دَلَالَةٌ على أن القياس دليل من الأدلة الشرعية المعمول بها؛
كالكتاب، والسنة، والإجماع عند عدم الدليل منها: أي من الثلاثة الأول: من منطوق،
ومفهوم موافقة، أو مفهوم مخالفة؛ كما رُويَ أَنَّ ذلك منصوص عليه في كتب الأصول؛
مع معرفة أركان القياس، ومعرفة العلة الجامعة بين الأصل والفرع، وسلامتها من
العلل المانعة: مِنْ مَحَلٍّ مِثْلِ حُكْمِ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ، وليس هنا محلا للتحقيق في ذلك؛
وإنما القصد الإشارة إلى أن جميع المسائل ليست مبنية جميعها على نَصِّ قُرْآنِيٍّ عَزِيزٍ، أو
حديث نبوي.

وإنما البعض مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، وَالْأَكْثَرُ مُتَرَتَّبٌ عَلَيْهِ تَرْتِيبَ اقْتِضَاءٍ، أَوْ تَضَمُّنٍ، أو
التزام؛ وهذا موجود في جميع كتب الإسلام، وسائر المذاهب: من شافعية، أو حنفية، أو
مالكية، أو حنبلية: في الأحكام، وموضوعات المسائل، والتخريجات، والقياس،
وغیرها، يوجد فيها ما يوجد في المذهب المشهور عن أهل البيت عليهم السلام.

(1) أبو 4/ 18 رقم 3592، والترمذي 1327، وأحمد 22068. وفي الرواية التي ذكرها المؤلف زيادة
وضعتها بين [].

المقصد الرابع: [تبيين أن التحصيل، أو التخريج من الأصل - حُكْمُهُ حكم الأصل]

إن قلت: إن مسائل المذهب في كتب الفقه غَيْرُ منسوبة إلى عالم واحد، بل إلى علماء متعددين: من الْمُحْصِلِينَ، أو مِنَ الْمُتَذَكِّرِينَ، أو مِنَ الْمُخَرِّجِينَ، اللّٰهين باشروا عملها وأخرجوها إلى حَيِّزِ الوجود. وأما نسبتها إلى الإمام الهادي؛ فإنها هي باعتبار الأصل لا غير.

قلت: لو بَدَرْتَ حَبًّا فَأَتَبْتَ زَرْعًا، مَا يُسَمَّى الزَّرْعُ؟ هل هو الأصل المبذور؟
قُلْتُ: لا، بل تَقَرَّعَ منه. فأقول: هل هو منسوب إليه؟ فلا بد لك أن تقول: نعم؛ فأقول لك: فإذا صار سنابل وَحَبًّا هل هو الزرع؟ تقول: لا؛ فأقول لك: هل يُنسَبُ إلى الزرع؟ أو إلى الأصل المبذور؟ فلا بُدَّ لك أن تقول: نعم.

فأقول: نِسْبَةُ المسائل المتفرعة وَالْمُخَرَّجَةِ على كلام الهادي مُسْتَبْطَلَةٌ من أدلتها - نِسْبَةُ الْحَبِّ الْمُسْتَخْرِجِ مِنَ السَّنَابِلِ، النَّاشِئِ مِنَ الزَّرْعِ، النَّاتِيَةِ مِنَ الْحَبِّ الْمُبْدُورِ؛ ولولا الْحَبُّ مَا تَبَتَّ الزَّرْعُ، ولا حصل الْحَبُّ؛ فتأمل موقفاً.

على أن مذهب أهل البيت عليهم السلام المعروف المشهور محفوظ بالنقل، محروص بالإستاد.
فإني أرويه عن سيدي الوالد العلامة وجيه الدين عبد الوهاب بن أحمد الوريث⁽¹⁾
سماعا، وَإِجَازَةً⁽²⁾ من الأخ العلامة إسماعيل بن علي السوسوة⁽³⁾، إِجَازَةً عن الوالد عبد الوهاب، إِجَازَةً عن الصفي أحمد بن محمد الجرافي⁽⁴⁾، إِجَازَةً عن السيد محمد بن

(1) ولد بدمار سنة 1287 هـ ونشأ بها. عالم، فقيه، شاعر، أديب. تولى القضاء بمدينة يريم. وتوفي بصنعاء سنة 1352 هـ وله إغهاب الحرج في أعمال الحج، وسيكة الذهب في الحث على الطلب (أرجوزة). أعلام المؤلفين 635، ونزهة النظر 1/401.

(2) استجاز منه السيد حمود فيا يرويه عن شيخه السيد عبد الوهاب الوريث.

(3) ولد بدمار سنة 1316 هـ تقريبا. عالم، فقيه، خطيب. له مكاتبات مع كبار العلماء، وإجازات رليعة. توفي بدمار سنة 1381 هـ. نزهة النظر 1/191.

(4) ولد بصنعاء 1280 هـ. عالم، حافظ، مؤرخ، لغوي، واعظ، فقيه، تقي. أخذ عن كبار العلماء في شتى الفنون

إسماعيل الكبسي⁽¹⁾، عن والده إسماعيل بن محمد⁽²⁾، عن عمه الحسن⁽³⁾، عن صنوه محمد ابن يحيى⁽⁴⁾، عن السيد الحسين بن يوسف زيارته⁽⁵⁾، عن والده يوسف بن الحسين زيارته⁽⁶⁾، عن السيد أحمد بن عبد الرحمن الشامي⁽⁷⁾، عن السيد الحسين بن أحمد بن صلاح زيارته⁽⁸⁾،

- وأجازوه. حكف على التدريس والتأليف والإرشاد. ت: 1316 هـ. له رافع الحجاب، وكاشف النقاب شرح على مرقة الطلاب في علم الإعراب. ومختصر طيب السمر المسترع من نفحات العنبر، وحوليات في التاريخ (طبع). والقمر النوار في ما في سلوة العارفين من الأخبار. وغيرها. أعلام المؤلفين 161، ونزهة النظر 140/1.
- (1) ولد بهجرة الكيس سنة 1221 هـ. عالم، حافظ، مؤرخ، تَسَابُطٌ شَهِيرٌ. وأخذ عن علمائها وعلماء صنعاء، حتى صار من كبار العلماء، حاصر الشوكاني، وتولى قضاء ذمار. توفي 1308 هـ. وله: اللطائف السنية في أخبار الممالك البينية، وجواهر الدرر المكنون في سيرة الإمام المنصور محمد بن عبدالله الوزير (طبع)، وغيرها. ينظر نزهة النظر 528/1، وأعلام الزيدية 874، وأحوليات الجرائفي ص 32.
- (2) ولد بالكيس 14 رجب 1192 هـ. عالم، فقيه، وأديب، وشاعر. ت: 11251 هـ. هجر العلم 4/1788.
- (3) ولد في شهر صفر سنة 1167 هـ. عالم، حافظ، متقن، محقق، شاعر، تميز بالفطنة والنزاهة. حكف على التدريس بهجرة الكيس، وهاجر إليه طلبة العلم، ثم تولى القضاء بالجهات الخولانية. توفي سنة 1238 هـ. له تسهيل البحث والنظر، في ترتيب تراجم رجال العبر وتكميله. الطلح المنفود، في إبطال بدعة الحمى والحدود. وغيرها. البدر الطالع 1/213، ونيل الوطر 1/359.
- (4) ولد بهجرة الكيس سنة 1154 هـ. عالم جليل، حافظ متقن، يعد من محاسن الدهر. أخذ عن كبار علماء عصره حتى برع في جميع الفنون. تولى القضاء، وله إطلاع في التاريخ، وعلم الرجال، وعلم الحديث وعلمه. توفي سنة 1219 هـ. درر نحور الحور العين 893، والبدر الطالع 2/278.
- (5) ولد بصنعاء بعد سنة 1150 هـ. عالم، حافظ، متدين، كثير العبادة. حكف على العلم والعمل. وتوفي بها سنة 1231 هـ. البدر الطالع 1/237، ونفحات العنبر 2/9، ونيل الوطر 1/407.
- (6) ولد سنة 1116 هـ. عالم، حافظ، ناسك، خطيب. أخذ عن أبيه في جميع الفنون، وعلم عصره. حكف على التدريس، وكان خطيب جامع صنعاء. توفي سنة 1179 هـ. نشر العرف 3/383، وأعلام المؤلفين 1176، والبدر الطالع 2/238.
- (7) من أكابر علماء صنعاء، ولد سنة 1095 هـ. برع في جميع الفنون. تولى القضاء بصنعاء، واشتهر بمكارم الأخلاق العالية، وكان له شَغَفٌ بالعلم والتدريس. خطب بجامع صنعاء. توفي 1172 هـ. البدر الطالع 1/76، ونشر العرف 1/148.
- (8) ولد سنة 1068 هـ. عالم، حافظ، متقن. أخذ عن علماء عصره حتى برع في جميع الفنون، وكانت له عناية بالأسانيد. توفي سنة 1141 هـ. وله رسائل وجوابات أسئلة وفتاوى وأنظار وتعاليق حسنة تخرج في مجلدات. ينظر نفحات العنبر 1/726، والبدر الطالع 1/216، ونشر العرف 1/520.

عن السيد عامر بن عبدالله بن عامر بن علي⁽¹⁾، عن السيد ناصر بن محمد الغُرَيَّانِي
 الْقَاسِمِي⁽²⁾، عن [الإمام] المنصور بالله القاسم بن محمد⁽³⁾، [بطرقه] إلى الإمام الناصر
 الحسن بن علي بن داود⁽⁴⁾، [بطرقه] إلى الإمام شرف الدين بن شمس الدين، عن
 الإمام محمد بن علي السراجي⁽⁵⁾، عن الإمام المتوكل على الله المطهر بن محمد بن سليمان
 الحمزي، والإمام عز الدين بن الحسن⁽⁶⁾ [بطرقهما]، عن الإمام المهدي أحمد بن يحيى
 المرتضى، [بطرقه] إلى الإمام الناصر صلاح الدين محمد بن علي، ووالده الإمام المهدي
 علي بن محمد، [بطرقهما] إلى الإمام يحيى بن حمزة، [بطرقه] إلى الإمام المطهر بن يحيى
 وابنه الإمام محمد بن المطهر، [بطرقهما] إلى الإمام الشهيد أحمد بن الحسين⁽⁷⁾، [بطرقه]

(1) ولد بشهارة سنة 1028 هـ. عالم، فقيه، محدث وأصولي. قرأ أولاً بِشَهَارَةَ، ثم أقام بِأَيَس يُدْرُسُ. أخذ عن
 القاضي أحمد بن سعد الدين التُّشَوُّرِيِّ، وكبار علماء عصره. توفي بِضُرَّانَ سنة 1111 هـ له الجمع بين
 الشفاء وأصول الأحكام (خ)، وكتاب بصائر ذوي الأكراس المحققة لمعاني لب الأساس، وسيرة الأئمة
 أهل البيت إلى أيام الإمام المؤيد بالله. نشر العرف 2/ 17، ومطلع البدر 3/ 91، وطبقات الزيدية
 2/ 543، وأعلام المؤلفين الزيدية 523.

(2) الإمام ناصر بن محمد بن يحيى الأُمَيَّانِي الغُرَيَّانِي، عالم محقق، وإمام مجتهد. دعا للإمامة سنة 1029 هـ.
 وحديث بينه وبين الإمام القاسم بن محمد شقاق، ثم عاد وأتاب. عكف على التدريس بشهارة حتى توفي
 سنة 1027 هـ ودفن بصعدة في جامع الهادي. البدر الطالع 2/ 222، والتحف 337.

(3) كما يروي السيد عامر بن عبدالله، عن الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم، عن أبيه المنصور بالله محمد بن القاسم.
 (4) علامة، مجتهد، عابد، ورع، نشأ بصعدة وقرأ على علمائها، ثم هاجر إلى صنعاء وقرأ بها، وكذلك على
 علماء السودة والشرف حتى برز في كل فن وصار يضرب به المثل. دعا سنة 986 هـ. جاهد الأتراك
 وَتَصَرَّ الْحَقُّ حَتَّى أَمَرَ سنة 993. وتوفي في سجون تركيا سنة 1025 هـ وقيل: 1026 هـ. التحف 318،
 والبدر الطالع 1/ 204، وطبقات الزيدية 2/ 311، وأئمة اليمن 3/ 495.

(5) هو الإمام المنصور بالله. دعا بعد دعوة الإمام الحسن بن عز الدين، وأخذ العلم عنه. جاهد في الله، وبلغ
 نفسه في سبيل الله حتى أسره عامر بن عبد الوهاب. توفي في السجن سنة 910 هـ. التحف 307.

(6) ليس الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى من مشايخ الإمام عز الدين؛ فمولد الإمام عز الدين سنة
 845 هـ بعد وفاة الإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى المتوفي سنة 840 هـ؛ وإنما يروي عنه بواسطة الإمام
 المطهر بن محمد بن سليمان الحمزي؛ فله منه إجازة. ينظر لوائح الأنوار 2/ 269.

(7) الإمام أحمد بن الحسين يروي عن المنصور بالله بواسطة الشيخ أحمد بن محمد بن القاسم الأكوخي المعروف
 بشعلة التوفي سنة 642 هـ تقريبا. ينظر لوائح الأنوار 1/ 379.

إلى الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة، وشيخي آل الرسول: شمس الدين يحيى،
ويدر الدين محمد بن أحمد بن يحيى بن يحيى، [بطرفهم] إلى الإمام المتوكل على الله أحمد بن
سليمان، [بطرفه] إلى الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين، وصنوه أبي طالب يحيى بن
الحسين، وخاله السيد أبي العباس أحمد بن إبراهيم الحسني، [بطرفهم] عن الإمام
يحيى بن محمد المرتضى⁽¹⁾، عن [عمه] الإمام الناصر أحمد بن يحيى بن الهادي، عن
الإمام الهادي يحيى بن الحسين، عن والده الثبت الحسين بن القاسم⁽²⁾، عن والده
القاسم بن إبراهيم، عن والده إبراهيم بن إسماعيل⁽³⁾، عن أبيه إسماعيل بن إبراهيم⁽⁴⁾،
عن أبيه إبراهيم بن الحسن⁽⁵⁾، عن أبيه الحسن بن الحسن⁽⁶⁾، عن أبيه الحسن السبط⁽⁷⁾ بن
علي بن أبي طالب، عن أبيه الإمام علي بن أبي طالب، عن رسول الله ﷺ⁽⁸⁾.

(1) السيد الهادي يحيى بن محمد بن الإمام الهادي يحيى بن الحسين، يروي عن عمه الناصر أحمد، دخل الديلم،
وعنه أخذ السادة الهارونيون، وأبو العباس الحسني، والمؤيد بالله، وأبو طالب. ينظر لوامع الأنوار
1/ 453، والزبدية للمعقق 108.

(2) أبو عبد الله. أحد الحفاظ للمحدثين، كان سيّدًا كريمًا. من العباد الزاهدين. توفي سنة 279 هـ عمدة الطالبين 204،
وأمة اليمن 1/ 6، ومطلع البدور 1/ 179.

(3) «طبيب» أي: سيد السادات، عظيم الشأن متّقدّم، شاعر فقيه زاهد. تحفة الطالب 34، وعمدة الطالب 199.

(4) «الدياج» ويقال له: الشريف الخالص. كان شديد الصبر، شهد قُصًا. وتوفي في محبس أبي الدوائق قبيحه الله
بالمناشمية سنة 145 هـ. أعيان الشيعة 3/ 310، وعمدة الطالب 188، ومقاتل الطالبين 199.

(5) «لُقّب به العُمر»؛ لجوده، شديد الشبه برسول الله ﷺ. سيد شريف. قبض عليه أبو الدوائق مع أخيه عبدالله
الكاظم. وتوفي بمحبس المناشمية سنة 145 هـ. عمدة الطالب 187، وتحفة الطالب 33، ومقاتل الطالبين 187.

(6) الإمام الرضا. بوقع بعد الإمام الحسين عليه السلام. قارس شجاع. كانت له مواقف عظيمة يوم كربلاء وعمره 20 سنة،
أصله 18 جرحا فسقط بين القتلى؛ فحمله خاله أساء بن خارجة الفزاري، وبقي عنده حتى عوفي. بإياله كثير
من التابعين وعلماء العراق وخلق كثير. توفي ما بين 93-96 هـ. دس له السم الوليد بن عبد الملك. المصايح ص
379، والحدائق 1/ 235، والتحف 62.

(7) ابن فاطمة الزهراء. ولد 15 رمضان 3 هـ. بوقع يوم الاثنين بعد وفاة أبيه عليه السلام في 22 رمضان 40 هـ. سمّته
السم امرأته جملة بنت الأشعث بأمر من معاوية؛ مقابل: مائة ألف درهم، وزواجها من يزيد، فوفى لها
بالدراهم ولم يف لها بالأزواج. توفي عليه السلام بالمدينة سنة 52 هـ وقيل: 50 هـ وقيل: 59 هـ، ومناقب كثيرة. الحدائق
الوردية 1/ 151، ومقاتل الطالبين 46، والإفادة 35، وغيرها من كتب التاريخ والتراجم.

(8) كان في السند بعض سقط ثمّ وضعه بين معقوفتين وإصلاحه من كتب الأسانيد، ومن إجازة المؤلف

والإمام الهادي طرق متعددة إلى الأئمة المتقدمين من أهل البيت عليهم السلام؛ والإمام زيد بن علي، والإمام محمد بن عبد الله النفس الزكية⁽¹⁾، وأخيه إبراهيم⁽²⁾، والحسن بن يحيى بن الحسن بن زيد، والإمام جعفر الصادق، وأبيه محمد بن علي الباقر، والإمام أحمد بن عيسى بن زيد وغيرهم؛ تركتها اختصاراً.

وأيضاً كثيراً من الإسنادات المتشعبة تركتها اختصاراً؛ وهذا هو إسناد المذهب المشهور. وفي إسنادات أخرى من طريق العلامة عبد الوهاب بن محمد المجاهد⁽³⁾ مستوفاة في عموم كتب أهل البيت عليهم السلام، وإجازة عامة تركتها اختصاراً.

وعلى الجملة فمذهب أهل البيت عليهم السلام بخير لا ساحل له، ومنه اعترف علماء المذاهب الأربعة وغيرهم؛ فقد صح لنا أن أبا حنيفة أخذ عن زيد بن علي عليه السلام⁽⁴⁾، وأخذ عليه أبو

نفسه، وما كان في الأصل «عن» تم استبداله بـ «إلى» بعد المعقوفتين. وينظر لوامع الأنوار 370/1، وإجازات أحمد بن سعد الدين ص 271. وهناك طرق أخرى. ينظر إجازات القاضي العلامة أحمد بن سعد الدين المسوري ص 139.

(1) الإمام المهدي، صريح قرشي. كان غزير العلم، وافر الفهم، شجاعاً، فارساً، خطيباً بارعاً. دعا إلى الله سنة 145 هـ، وبإيعاته المعتزلة مع الزيدية، وخرج معه جعفر الصادق ثم رجع؛ ليكره سبّه، وأخرج معه ولديه: موسى الكاظم، وعبد الله. وكان مالك بن أنس يفتي بالخروج معه. استشهد سنة 145 هـ وقيل: سنة 146 هـ. له كتاب السيرة. الإفادة 55، والمقاتل 232، والحدائق 306/1، والمصابيح 424، وتاريخ الإسلام للذهبي 6/121.

(2) كان عليه السلام إماماً، عالماً، فاضلاً، خطيباً مصقفاً، وشاعراً مفلحاً، شجاعاً لا يبالي بدخول على الموت أو خروجه للموت إليه؛ دعا بعد مقتل أخيه النفس الزكية، وبإيعاه علماء البصرة وعبادها وزمادها، واجتمع معه من المعتزلة والزيدية وأصحاب الحديث ما لم يجتمع لأحد من أهل البيت عليهم السلام. استشهد في 1 ذي الحجة 145 هـ. انظر الإفادة 61، ومقاتل الطالبيين 450، والبداية والنهاية في حوادث 140، والشافي 1/237، والحدائق 1/331.

(3) الشامي. مولده بدمار، نشأ بها وهاجر إلى صعدة، عالم، فقيه، حافظ، مطلع على التاريخ، شديد الذكاء، حسن الحاضرة، كريم الخلق، خطيب فصيح. توفي بظفير حجة سنة 1357 هـ. نزعة النظر 1/407.

(4) كما أخذ الإمام أبو حنيفة عن الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وعن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وعن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وعن محمد الباقر وجعفر الصادق. ينظر مقدمة كتاب الآثار 1/29، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار 3/126-129. قال في التحف 131: الشافعي أخذ العلم عن يحيى بن خالد المدني، وإبراهيم بن عليه السلام.

يوسف^(١)، ومحمد بن الحسن الشيباني^(٢) وزفر^(٣) وأخذ عنهم مالك بن أنس^(٤) وأخذ عنه أحمد بن حنبل^(٥)، وأخذ عنهم الشافعي وناهيك بمذهب تحتاج إليه المذاهب وهو لا يحتاج إليها.

المقصد الخامس: [بيان ما ذكر في بعض كتب الزيدية من مخالفة قول الهادي عليه السلام]

إن قلت: قد أوضحت وأفدت أن جميع مسائل شرح الأزهار وما عليه من الخواشي، وغيره: كبيان ابن مظفر وغيرها من كتب الفقه الحاشية لمذهب أهل البيت

بمخالفته، وهما قرأ على الإمام زيد بن علي، وكذلك أبو حنيفة النعمان من تلامذة الإمام زيد بن علي وأتباعه، ومالك بن أنس الأصبحي قرأ على الإمام جعفر الصادق، وأفتى بالخروج مع النفس الزكية وأخيه إبراهيم عليه السلام، وأحمد بن حنبل أخذ عن الشافعي. وينظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 36/1، والروضة الندية 239 بتحقيقنا.

(1) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي صاحب أبي حنيفة، فقيه، أصولي، محدث، حافظ، عالم بالتفسير والمغازي وأيام العرب. ولي القضاء ببغداد. وتوفي بها سنة 112 هـ. له مصنفات. ينظر طبقات ابن سعد 7/330، والجواهر المضية 286، وتاريخ بغداد 14/242.

(2) ابن فرقد، من موالى بني شيان. إمام في الفقه والأصول. كان يقول: أنا على مذهب زيد بن علي إن أمنت على نفسي وإن لم أفأنا على مذهب أبي حنيفة. تولى القضاء بالرقعة، ثم عزّل. له موقف أمام هارون عندما أراد أن يغدر يحيى بن عبد الله عليه السلام، فأراه هارون كتاب الأمان، وطلب رأيه؛ فقال: من نقضه عليه لعنة الله! فنضب وحذفه بالدواة فُسِّجَهُ. له مؤلفات وأصحاب انتشر من خلاصهم علم أبي حنيفة. توفي سنة 192 هـ. الشافعي 149/1، والأعلام 6/80، وتاريخ بغداد 2/172، ولوامع الأنوار 1/150.

(3) في الأصل: وأبو مضر، وهي مقحمة، والصحيح ما أثبتناه. وأبو مضر هو: القاضي شريح بن المؤيد المرادي الشريفي. مفخرة الزيدية، وحافظ مذهبهم، ومقرّره، وعمدة المذهب في العراق واليمن، وكل الأصحاب من بعده عائلة عليه. له شرح الزيادات، منه نسخة من الجزء الأول في مكتبة الأوقاف برقم (1137، 1139). أعلام المؤلفين الزيدية 478، ولوامع الأنوار 2/35، وطبقات الزيدية الكبرى 485/1، ومطلع البدور 2/395.

(4) الأصبحي الحميري، مفتي المدينة، إمام المذهب المالكي. توفي سنة 179 هـ.

(5) ولد ببغداد، إمام المذهب الحنبل، له المسند الشهير، وفصائل الصحابة، وقد نقل الكثير من فضائل الإمام علي. توفي سنة 241 هـ.

﴿أصلها كلام الهادي: نصاً، أو تقريراً، أو أخذاً من مفهوم، أو محرّجاً أو قياساً﴾ لها
تقول أولاً: في مخالفة قول الهادي، ووضع المذهب على قول غيره من علماء المذاهب:
كالشافعي، وأبي حنيفة، وغيرهما، وقد يقول المؤلف: قال الهادي: كذا. قال زيد بن
علي: كذا، والمذهب خلافه ١٩

الوجه الثاني: أنا نجد أقوال أهل المذهب وفيها الاختلاف فيما بينهم، ونجد تقرير
هذا، وتضعيف هذا! وأنت تقول: إن جميعهم أخذ قولهم من كلام الهادي ١٩.
والجواب: أقول: قد تقدّم الإيضاح قريباً أن خصوص الهادي وأقواله وعلونه
المجمعة عند أهل مذهبه ومقلديه وشيعته وهؤلاء يرجعون إليها، وأدلة يعتمدون
عليها - بعضها موجود في مؤلفاته المشهورة: كالفتون، والمتخب، والأحكام، وبعضها
كان جمعة وتخصيلاً من علومه المنتشرة في الأقطار: من فتاوى، وأحكام، ورسائل وغير
ذلك: وهي التي حصلها المحصلون لأهل بيته عليه السلام، وحوثها كتبهم، وجميعها لا بد فيه من
وجود متقدم التاريخ ومتأخره، وما هو مجمل ومبين، وعام وخاص، ومطلق ومقيد،
وناسخ ومنسوخ.

والعلماء المحصلون لمذهبهم ثم المخرّجون والمقرّعون لا يستون في الإحاطة
بجميع أقواله، ولا في الثقافة والذكاء؛ ولا بد أن فيهم من انتقد بنصهم باعتبار الحن
الخطاب؛ فيعترض بما هو أقوى من لزوم الأخذ بفحوى الخطاب، وقد يكون التخريج من
المفهوم؛ فيخرج أحد العلماء من مفهوم المخالفة؛ فيعترض غيرُه بتقديم التخريج من
مفهوم الموافقة، وقد يقع التخريج من أحد مفاهيم المخالفة؛ فيعترضه غيره بلزوم اعتبار
المفهوم المتقدم عليه: كتقديم مفهوم الغاية، أو اللقب على مفهوم الصفة أو الشرط.
وقد يكون التخريج على أصل؛ فيعترض المعارض على أنه قد رجّع عنه الهادي، أو
وجد في كتبه، أو أحكامه، أو فتاويه ما ينسخه.

أو يقول: ذلك الأصل الذي خرّج عليه عام، وقد عثر على تخصيص، أو أنه مقصود

على سببه؛ ومن هذه الحشية ينشأ اختلاف المخرجين.

ومع حفظ ما اعتنوا به من التفريع والتخريج على نصوص الهادي وأقواله، وتوقي انتقاد المتأخرين، ووقوفهم على ما حرّره الأوّلون - أمعنوا النظر في تصحيح كل قول، ويحشوا عن المأخذ، وعرفوا الأسباب، وطابقوا قول كل عالم على أصله.

وما وجدوه صحيحا سليما عن وجوه التسامح، قوي الإسناد، قوي الأركان، ثابت الأساس والبيان - قرّروه واعتّمّدوه، وما وجدوه ضعيف الأصل، ركيك المأخذ - زهّوه وضعّفوه؛ عرّف ذلك في كتبهم واشتهر بين أهل مذهبهم؛ لأن المفروض عندهم أن ذلك القول خرّجه ذلك العالم لمذهب الهادي؛ ولو علموا أنه قاله اجتهدا لنفسه، وجعله مذهبا له - لم يعترضوه؛ لأنهم جميعا يعرفون ويعتمدون أنه لا مشاحة في الاصطلاح، وأن كل مجتهد مصيب، كما قدمنا؛ وهذا يليق به أن يكون جوابا على الوجه الثاني.

أما الوجه الأول: فأشفت ما يكون جوابا عليه: وهو أن نقول: من المعلوم وجود ما أشرت إليه من أن مؤلف شرح الأزهار كثيرا ما يقول: قال الهادي كذا، والمذهب خلافه، ويضع المذهب على كلام الشافعي وغيره!!

فأما الأول فنحصوله لأحد أمرين: إمّا أن يكون منقولاً من كتبه المَعْرُوفَة؛ فيقول: قال الهادي نسبة إلى كتبه، مع كونه قد اتضح له وتحقق عنده أن ذلك القول المنسوب إلى أحد كتبه قد رجع عنه، أو نسخه ناسخ، وآله قد عرّف ذلك من كتب أهل فيه حصلوه من غير كتبه، وتيقنوا أن ذلك مرفوع إليه، وأنهم قد رَوَوْا أن الصّحيح خِلافه؛ فقرّروه، وصحّحوه، ونقلوه لمذهبه، وأن المؤلف ما قال: والمذهب خلافه إلا وقد علم ذلك وعرفه من تحلّ به بصورة صحيحة.

فإن قلت: هذا الجواب ممكن الوقوع على هذه الصورة، غير أنه ما كان يليق بالمؤلف التصريح بأن القول الأول للهادي، ثم يقول: والمذهب خلافه؛ وهو يعلم أن

الهادي إمام المذهب؛ لِمَا في ذلك من البشاعة.

فالجواب: أنا نقول: هذا واقع؛ ولا يخلو مثل ذلك من التسامح، وعدم الثقافة؛ لِمَا يُلْزَمُ

من اخْتِرَامِ جلالَةِ الإمام عليه السلام في مذهبه، وعدم التصريح بِأَنَّ المذهب خلاف قوله.

وَأَمَّا وَضْعُ المذهب على كلام الشافعي أو غيره من أهل المذاهب - فلذلك إشعار

بموافقته للمذهب الهادي، ومطابقته لأصوله، وليس الْقَصْدُ أَنَّ مَذْهَبَ الهادي تابعٌ

لمذهب الشافعي، ولا الانتقال إليه عنه؛ وما وَقَعَ على سبيل الاتفاق - فلا حَرَجَ في

وضع علامة المذهب على أَيِّ قَوْلٍ مِنْ أَقْوَالِ علماء المذاهب الأربعة، بل في وَضْعِ

الْمَذْهَبِ على قول من وَافَقَ قَوْلُهُ أَصُولَ الهادي عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَوَاضَعَ وَالْإِنْصَافِ، وَجَلِبِ

التَّأَلُّفِ بَيْنَ فِرَقِ الإسلام، على أن سائر المذاهب لا تخلو من موافقة مذهب الهادي في

بعض المسائل، غير أنهم لا يذكرون الهادي، ولا يقولون: إِنَّ مَذْهَبَهُ وَافَقَ مَذْهَبَهُمْ

كمثل ما يوجد في كتب أهل البيت عليهم السلام، بل ذلك مَعْدُودٌ مِنْ إِنْصَافِهِمْ، وَحُسْنِ

صِفَاتِهِمْ، وَخُصُوصِيَّاتِهِمْ.

المقصد السادس: [بيان أن الأئمة المجتهدين في المذهب يعظمون الإمام الهادي ويقلّدونه]

فإن قلت: قد أَوْضَحْتَ أن الإمام الهادي عليه السلام هو إمام المذهب، وأن الزيدية في اليمن يُنسَبُونَ إليه في الفروع، وَأَوْضَحْتَ أَنَّ مَنْ تَلَّاهُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ مِنَ الْأَئِمَّةِ: مِنْهُمْ الْمُحَصِّلُونَ لِمَذْهَبِهِ، وَالْمُخَرِّجُونَ، ثُمَّ الْمُذَكِّرُونَ، وَالْمُقَرَّرُونَ، وَأَنَّ الْجَمِيعَ يَتَّبِعُونَ إِيَّاهُ، وأريد الإيضاح التام: هل مَنْ ذَكَرْتُ فِي هَذَا الْمُحَصِّلِ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَالْعُلَمَاءِ هم مجموع مَنْ اشْتَغَلَ بِمَذْهَبِ الْهَادِي: تَحْصِيلاً، وَتَحْرِيجاً، وَمَذَاكِرَةً، أَوْ ثَمَّةً غَيْرُهُمْ؟ وهل هم مجتهدون في أنفسهم؟ أَوْ مُقَلِّدُونَ لِلْهَادِي؟

فإذا قلت: إنهم مجتهدون فيما حَصَّلُوهُ، وَخَرَّجُوهُ، وَذَاكَرُوا فِيهِ، وَقَرَّرُوهُ؛ فهل يصح التقليد لهم جملة؟ أَوْ تَقْلِيدُ بَعْضِهِمْ مُصِيباً، أَمْ لَا يَصِحُّ؟ لَأَنَّ إِمَامَ الْمَذْهَبِ هُوَ الْهَادِي؛ وَالتقليد إنما هو إليه وله: فَمَا هُوَ نَصٌّ لَهُ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَفِيهَا هُوَ مَأْخُذٌ مِنْ نُصُوصِهِ أَوْ مَخْرَجٌ عَلَيْهِ، وَمَا هُوَ الْمَانِعُ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ؟ عَلَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ التَّزَامَ مَذْهَبِ إِمَامٍ مُعَيَّنٍ أَوَّلَى، وَإِنَّ التَّنَقُّلَ فِي الْمَذَاهِبِ يُؤَدِّي إِلَى تَشْيِيعِ الرَّخْصِ؛ وَهُوَ مَمْنُوعٌ شَرْعاً.

[الجواب: يشمل شروط الاجتهاد، وأقسام المجتهدين،

وطبقات الزيدية]

فأقول مُجِيباً جَوَاباً شَافِئاً: اعلم أيها السائل - وفقني الله وإياك الصواب - أَنَّ مجموع الْمُحَصِّلِينَ وَالْمُخَرِّجِينَ وَالْمُذَكِّرِينَ وَالْمُقَرَّرِينَ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَالْعُلَمَاءِ: مَنْ أَهْلُ الْبَيْتِ

عليهم السلام، وَمَنْ غَيْرُهُمْ - يُطَلَّقُ عَلَيْهِمْ، وَيُسَمَّى بِجَمْعِهِمْ أَهْلُ الْمَذْهَبِ: أعني مذهب الهادي، عليه السلام، ولهم باعتبار عنايتهم بمذهب الهادي: تَحْصِيلاً مِنْ أَوَّلِيَّتِهِ، وَتَحْرِيجاً مِنْ أَصُولِهِ، وَمَذَاكِرَةً. بِهَذَا نَفَضَ وَأَمَّا بَاعْتِبَارُ عَنَانِهِمْ بِمَذْهَبِ الْهَادِي: تَحْصِيلاً مِنْ أَوَّلِيَّتِهِ، وَتَحْرِيجاً مِنْ أَصُولِهِ، وَمَذَاكِرَةً. بِهَذَا نَفَضَ لِأَيْمَتِهِ، وَتَقْرِيراً لِمُؤَافَقَتِهِ - يُطَلَّقُ عَلَيْهِمْ اسْمُ الْاجْتِهَادِ؛ لِكَمَالِ شَرْطِهِ فِيهِمْ، وَلِتَقَانِ النَّظَرِ عَنْ عِلْمِ الْاجْتِهَادِ الْمَعْتَبَرَةِ عِنْدَ عَارِفِيهِ، الَّتِي: هِيَ عُلُومُ الْقُرْآنِ، وَالتفسير، وعلم الحديث، المتباركون مجتهدون اجتهاداً مطلقاً، حتى يوافق الصواب، وانظر من هذا، لأن ما سياتي في بيانها.

وعلم أصول الفقه، وأصول الدين، وعلم العربية: من صرف، ونحو، ومعان، وبيان.
ولكنهم في الاجتهاد ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: الأول: الاجتهاد المطلق: وهؤلاء
يوصف به إلا إمام المذهب: كالإمام الهادي، وزيد بن علي، ومثلها من أئمة المذاهب:
أبو حنيفة، والشافعي، ومالك بن أنس، وأحمد بن حنبل.

وأما من بعد الأئمة الكبار يَمُنُّ له العناية في تحصيل مذهب إمامه وتخريج مذكراته
وتقريره: فإن كان من الطبقة الأولى: كأبناء الإمام الهادي: الناصر لدين الله أحمد،
والمرتضى محمد، وشمس الدين وبدر الدين أولاد أحمد بن يحيى بن يحيى، والمؤيد بالله
أحمد بن الحسين بن هارون [بن الحسين بن محمد بن هارون] بن محمد بن القاسم بن الحسن بن
زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وأخيه أبي طالب يحيى بن الحسين، والإمام أبي العباس
الحسني، والإمام القاسم بن علي العيماني⁽¹⁾، وابنه الإمام الحسين بن القاسم⁽²⁾،
والمستوكل على الله أحمد بن سليمان، والمنصور بالله عبد الله بن حمزة، والمهدي أحمد بن
الحسين الشهيد - فهو لاء ومن ضاهاهم من الأئمة المتأخرين يطلق عليهم اسم الاجتهاد
ويسمى كل واحد منهم مُجْتَهِدٌ مَذْهَبٌ؛ لِعِنَايَتِهِمْ بِتَحْصِيلِهِ من نفس الأدلة، وَتَقْرِيرِهِ على
أصوله، وَتَخْرِيجِهِ من أصوله.

وأما الطبقة الثانية: وهم الإمام المهدي علي بن محمد، والإمام المطهر بن يحيى، والإمام
محمد بن المطهر، والناصر صلاح الدين، والإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى، والإمام
شرف الدين، والإمام القاسم بن محمد، وأولاده الأئمة العظام - فمن المعلوم أنهم

(1) ابن عبد الله بن محمد بن القاسم الرسي ^{القمي}. من أعلام الفكر وأئمة الزيدية. إمام مجاهد كثير البركة. قام
سنة 389 هـ ببلاد خثعم، ثم أنفذ رسله إلى اليمن فأجابوه. توفي سنة 393 هـ، وقبره بعيان من بلاد
سفيان. الحقائق الوردية 2/ 114، وسيرة المنصور بالله لأحمد بن الحسين بن يعقوب، وطبقات الزيدية
الكبرى 2/ 859، والتحف 202، وأعلام المؤلفين الزيدية 773.

(2) ولد سنة 376 هـ من أعلام الفكر وأئمة الزيدية. يبيع سنة 393 هـ واستشهد بـ «زَيْدَةَ» - قَاعِ الْيُونَنَاحِيةِ
عَمْرَانَ - سنة 404 هـ. له مؤلفات كثيرة بلغت 73. أعلام المؤلفين الزيدية 384، والتحف 202، والحدائق
2/ 120، والإمام المهدي بين قاذح ومنافع للدكتور عبد الله بن يحيى بن زيد الخوئي.

يُجْتَهِدُونَ؛ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ أَنَّهُ مُجْتَهِدٌ اجْتِهَادَ تَقْلِيدٍ، بِاعْتِبَارِ مَا قَدْ سَبَقَتْ فِيهِ الْعِنَايَةُ
لغيره: مِنْ تَحْصِيلِ الدَّلِيلِ، وَتَصْحِيحِهِ، وَمَعْرِفَةِ الْمَسَائِلِ مِنْ أَصْلِ يَحْيَى عليه السلام، وَالتَّخْرِيجِ
عَلَيْهَا، وَكَذَلِكَ فِي تَنْقِيحِهَا وَمُطَابَقَتِهَا عَلَى مَذْهَبِ الْهَادِي وَأَصُولِهِ وَتَقْرِيرِهَا.

وَأَمَّا بِاعْتِبَارِ مَا حَصَلَهُ الْأُئِمَّةُ الْمَتَأَخَّرُونَ مَذْهَبًا لِيَحْيَى عليه السلام، أَوْ يُخَرِّجُوهُ، وَيَذَكِّرُونَ فِيهِ،
وَيَقَرُّونَهُ - فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ الْأُئِمَّةِ السَّابِقِينَ، وَيُطْلَقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ مُجْتَهِدٌ مَذْهَبٍ،
وَيُطْلَقُ هَذَا الْحُكْمُ وَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ عَلَى مَنْ ذَاكَرَهُمْ مِنْ شَيْعَتِهِمُ الْعُلَمَاءُ الْأَعْلَامُ؛ لِمُشَارَكَتِهِمْ
فِي الْعِنَايَةِ التَّامَةِ: فِي تَحْصِيلِ مَذْهَبِ الْهَادِي، وَتَنْقِيحِهِ، وَتَخْرِيجِهِ وَتَقْرِيرِهِ بَعْدَ اتِّصَافِهِمْ بِرَبَّةِ
الاجْتِهَادِ وَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ وَهَذَا التَّقْسِيمُ وَاضِحٌ مَا نُوَسَّسُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ: أَيُّ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ
الشَّرِيفِ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ، وَهُوَ عِنْدَ سَائِرِ الْمَذَاهِبِ وَعِلْمَائِهِمْ غَيْرِ مُنْكَوَّرٍ.

وَأَمَّا الْحِصَارُ الْمُحْصَلِينَ، وَالْمُخَرَّجِينَ، وَالْمُذَكِّرِينَ، وَالْمُقَرِّرِينَ فِيمَنْ ذَكَرْنَا،
وَأَنَّهُ التَّسْمِيَةُ عَلَى مَنْ حَكَيْنَا - فَغَيْرُ مُمَكِّنٍ الْقَوْلُ بِهِ؛ لِإِعْلَامِنَا بِكَثْرَةِ عَدَدِهِمْ - كَثَرَهُمْ
اللَّهُ - وَسَعَةِ عُلُومِ الْمَذْهَبِ فِي كُلِّ عَصَرٍ مِنْ عَصُورِ الْأُئِمَّةِ.

وَقَدْ أَقْرَدَ عُلَمَاءُ التَّارِيخِ لَذِكْرِهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ وَتَرَاجُمِهِمْ مُؤَلَّفَاتٌ بَسِيطَةٌ: مِثْلُ طَبَقَاتِ
الزَّيْدِيَةِ الْمَسَاءَةِ «تَسْمَاتِ الْأَشْخَارِ» فِي طَبَقَاتِ رِوَاةِ الْأَثَارِ لِسَيِّدِي الْوَالِدِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
الْقَاسِمِ بْنِ الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ ⁽¹⁾؛ فَمَنْ أَرَادَ الْوُقُوفَ عَلَى كُنْهِ عُلَمَاءِ الزَّيْدِيَةِ
فَلْيَطَّلِعْهُ؛ فَفِيهِ مَا يَشْفِي الْعَلِيلَ، وَيُزَوِّي الْعَلِيلَ ⁽²⁾.

وَأَمَّا التَّقْلِيدُ: فَهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُقْلِدِينَ لِلْإِمَامِ الْهَادِي فِيهَا هُوَ مَنْصُوصٌ لَهُ فِي

(1) عالم، حافظ. نشأ في بيت علم وأدب، برع في شتى الفنون، هَيَّجَ حَاكِمًا فِي تَعَزُّزٍ وَلَمْ يَزَلْ بِهَا حَتَّى تَوَفَّى سَنَةَ
1153 هـ. أَعْلَامُ الْمُؤَلِّفِينَ الزَّيْدِيَةِ 59، وَتَفْهَامَاتُ الْعَبَرِ 1/ 141، وَنَشْرُ الْعُرُفِ 1/ 58، وَالْأَعْلَامُ 1/ 52.

(2) كُتِبَ الطَّبَقَاتُ جَمْعٌ فِيهِ أَسْمَاءُ الرِّوَاةِ فِي كِتَابِ الزَّيْدِيَةِ: الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فِيمَنْ رَوَى عَنْهُ الْأُئِمَّةُ مِنَ الصَّحَابَةِ،
وَالْقِسْمُ الثَّانِي: فِيمَنْ يَعْلَمُ إِلَى رَأْسِ خِصْمَاتِهِ، وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ: يَحْتَوِي عَلَى تَرَاجُمِ الْأُئِمَّةِ وَشَيْعَتِهِمْ، وَمَنْ
رَوَى عَنْهُمْ مِنَ عُلَمَاءِ الزَّيْدِيَةِ، وَأَخَذُوا عَنْهُمْ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَأَسَاتِيدُ كِتَابِ الْمَذْهَبِ إِلَى عَصَرِهِ، وَقَدْ طُبِعَ مِنْ هَذَا
الْكِتَابِ وَهُوَ بِمَتْنٍ: بِلُغَةِ الْمَرَادِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْإِسْنَادِ.

كتبه، وما حصله أهل بيته من مذهبه، وما قرَّعه أهل مذهب الأئمة والعلماء كما أوضحناه أولاً، أو يكون تقليد الهادي فيما وجد له نص أو ظاهر.

أو تقليد غيره فيما خرَّجه وقرَّره. أو يكون تقليد أئمة المذهب وعلمائهم جملة في جميع المسائل الفرعية العملية على ما هو منصوص عليه، مقررٌ للمذهب الشريف في كُتبه المشهورة. أو يكون تقليد إمام في مسألة، وإمام في أخرى، وعالم في مسألة، وعالم في أخرى.

فأما التقليد للإمام الهادي في جميع نصوص أقواله، وظواهرها، وما قرَّعه وخرَّجه وقرَّره أئمة المذهب وعلمائهم - فهو الدرجة الأولى؛ لما قد أوضحناه سابقاً؛ من أن الهادي هو إمام المذهب العظيم، وأن جميع الأئمة والعلماء قديماً وحديثاً إنما حصلوا وخرَّجوا، وقرَّعوا، وذاكروا، وقرَّروا، وحدثوا - مذهب الهادي، ومن بخرجه اغترقوا، ويسبقوه اغترقوا، وأن جميع ما حققوه، وحصلوه، وخرَّجوه، وذاكروه، وقرَّروه - منسوبٌ إلى الإمام الهادي نسبة السنابل إلى الحب المبذور بواسطة الثابت عنه، أو بدون واسطة توصَّل إليه.

ولا نقول كما نقول: العلوية من النسبة السببية؛ لعلمنا بأن فروع المسائل قد تضمنتها أصول الهادي وموضوعاته تضمن الكُلَّ لجزئياته، وأن علماء المذهب الشريف قد عثروا على كليات المسائل، وأصولها، وأمهايتها من كلام الهادي المستخرجة من أدلتها، وحصرها منها ما عثروا عليه، ومنوضح من ذلك إن شاء الله فيما يأتي ما قد ذكره العلماء الأعلام: من الكليات المروية عنه، المنطقية على جزئيات المسائل الفرعية؛ وعلى هذا فالتقليد للإمام الهادي هو السابق إلى الفهم، المنطبع في الفكر، المشهور في جميع الأعصار، بلا واسطة تقليد لأحد من أئمة المذهب وعلمائهم، وأكرم بهذا التقليد من سبيل يأمن المقلد على دينه ومعتقديه؛ فلقد أوى إلى ركن شديد، ومنهج سديد، وتمسك بحبل متين، واعتصم بحصن حصين، وتيقن الفوز والنجاة، وانفتح له من السلامة باب الرجاء فيمثل الهادي في يدي المهتدون، ويفتدي المقتدون؛ وبه

وَرَزَّتِ الْأَخْبَارُ، عَنْ جَدِّهِ الْمُخْتَارِ، مَا يُرْفَعُ بِهَا لَهُ الْمَنَارُ، وَيُفْتَخَرُ بِهَا مَنْ اتَّبَعَهُ وَقَلَّدَهُ
وَالْتَمَسَ إِلَيْهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَخْيَارِ، وَالشَّيْعَةِ الْأَبْرَارِ.

[ذكر بعض مناقب الإمام الهادي عليه السلام]

وسنورد هاهنا نبذة من صفاته وفضائله: قال الفقيه حميد الشهيد بن أحمد المحلي عليه السلام في ترجمته: هو الذي فقأ عين الضلال، وأجرى معين العلم السلسال، وَضَارَبَ عَنِ الدِّينِ
كافة الجاحدين، وهو الذي نشر الإسلام في أرض اليمن، بعد أن كانت فيها ملهات الكفر
مترامية، وموجات الإلحاد متلاطمة⁽¹⁾، حتى أَهْلَلْ مِنْ نُحُورِهِمُ الْأُسْلَ النَّاهِلَةَ، وَأَنْقَعَ فِي
هَامَاتِهِمُ السُّيُوفَ الْمَاضِيَةَ؛ فَانْتَعَشَ الْحَقُّ بَعْدَ عِتَارِهِ، وَعَلَا بِحَمِيدِ سَعْيِهِ مِنْ مَنَارِهِ. [الحدائق
26/2، 27]. وقال الفقيه الديلمي [ولقد صدق حيث يقول]⁽²⁾ شعرا:

أَنَا ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ وَابْنُ وَصِيِّهِ وَمَنْ لَيْسَ يُخْصَى فَضْلُهُ وَوَقَائِعُهُ⁽³⁾

وقال أيضا:

بُسْدُ مَسَدٍ أَلْفٍ بِأَسَا وَشِدَّةٌ إِذَا فَرَّقُوا مِنْ حَوْلِهِ وَتَعَرَّقُوا⁽⁴⁾

وقال أيضا⁽⁵⁾:

وَلَوْ كَانَ فِي يَوْمِ السَّقِيْفَةِ حَاضِرًا وَفِي كَفِّ مَاضِي الْغَرَارَيْنِ صَارِمًا
لَمَّا نَزَلَ الْمَقْضُولُ فِي الْأَمْرِ قَاضِلًا وَلَا قَاوَمَ الْقَارُوقِ فِيهَا مَقَاوِمًا
وَلَا عُصْبَتِ بَنِي النَّبِيِّ تَرَاتِبَهَا وَلَا جَارَ فِي حُكْمٍ عَنِ الْحَقِّ حَاكِمًا

(1) يُصِيدُ كَثْرَ النَّاسِ، أَوْ كَثَرَ الْبَاطِنِيَّةِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِكافة علماء المسلمين.

(2) محمد بن الحسن الديلمي: عالم، متكلم، أصولي، رحالة، قدم اليمن من الديلم. توفي بوادي مر بهامة سنة 711 هـ له التصفية من الموانع المردية والمهلكة، وكتاب عقائد آل محمد منه نسخة مصورة بمكتبي. أئمة

اليمن 1/884، وأعلام المؤلفين الزيدية 883.

(3) ينظر الحدائق 2/35، وعقائد آل محمد 547.

(4) في المخطوط من نهاية التنويه، وعقائد آل محمد: «إذَا فَرَّقُوا مِنْ حَوْلِهِ وَتَعَرَّقُوا».

(5) في نهاية التنويه ص 234: وما أحقه الله بقول القائل.

قال الفقيه المذكور [أبي الديلمي]: وَبَيَّنْتُ الزَّيْدِيَّةَ الْأَشْرَافَ فِي الْيَمَنِ مِنْ حَسَنَاتِ الْهَادِي
 (1). وذكر الناصر أحمد أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْهَادِي يَقُولُ: لَقَدْ تَعَمَّنَ الْعِلْمَ فِي صَدْرِي كَمَا يَتَعَمَّنُ
 الْخُبْرُ فِي الْخِرَابِ [إِذَا] طُرِحَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَلَمْ يُقَلِّبْ! يَشْكُو بِذَلِكَ عَدَمَ الطَّالِبِ.
 وروى عنه أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَثَلَ قَاعِدًا أَجَابَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ، وَإِنْ سَثَلَ قَائِمًا أَجَابَ قَبْلَ أَنْ
 يَقْعُدَا وَقَالَ ابْنُهُ مُحَمَّدُ الْمُرْتَضَى: لَقَدْ بَلَغَ الْهَادِي مِنَ الْعِلْمِ مَبْلَغًا تَحْتَائِرُ مِنْهُ الْعُقُولُ! وَصَفَتْ
 وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ عَشْرَةِ سَنَةً! [الحدائق 2/ 28].

وروى الإمام الناطق بالحق أبو طالب يحيى بن الحسين بن هارون [ابن الحسين بن
 محمد بن هارون] بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب رحمه
 عن أبي جعفر محمد بن العباس الجوزي (2) الفقيه، عن علي بن العباس الحسيني (3) يقول: إِنَّهُ
 سَمِعَ أَبَا يَعْقُوبَ عَالِمَ أَهْلِ الرِّيِّ وَفَاضِلَهُمْ يَقُولُ حِينَ أَتَى الْيَمَنَ: قَدْ ضَلَّ فِكْرِي فِي هَذَا
 الرَّجُلِ: يَعْنِي الْهَادِي إِلَيَّ الْحَقَّ؛ فَإِنِّي كُنْتُ لَا أَعْرِفُ لِأَحَدٍ مِثْلَ حِفْظِي الْأَصُولِ لِأَصْحَابِنَا،
 وَأَنَا الْآنَ إِلَيَّ جَنْبُهُ جَدَّخٌ! بَيْنَا أَجَارِيهِ فِي الْفِكْرِ، وَأُخْبِي عَنْ أَصْحَابِنَا قَوْلًا آخَرَ، وَيَقُولُ:
 لَيْسَ هَذَا يَا أَبَا بَكْرٍ قَوْلَهُمْ! فَأَرَا جَعَلَهُ، فَيُخْرِجُ لِي الْمَسْأَلَةَ مِنْ كِتَابِنَا عَلَى مَا حَكَاهُ (4).

وقد روى أهل الأخبار أَنَّهُ لَمَّا وُلِدَ يَحْيَى بْنُ الْحُسَيْنِ جَاءَ بِهِ وَالِدُهُ إِلَى جَدِّهِ الْقَاسِمِ بْنِ
 إِبْرَاهِيمَ فَوَضَعَهُ فِي حَجْرِهِ، فَعَوَّذَهُ وَبَارَكَ عَلَيْهِ، وَقَالَ لِابْنِهِ الْحُسَيْنِ: مَا سَمَّيْتَهُ؟ فَقَالَ:
 يَحْيَى - وَقَدْ كَانَ لِلْحُسَيْنِ أَخٌ مِنْ أَبِيهِ وَأُمُّهُ اسْمُهُ يَحْيَى تُوْفِيَ قَبْلَ ذَلِكَ - فَبَكَى الْقَاسِمُ بِنِ

(1) عقائد آل محمد 547، ونهاية التنويه 233-234.

(2) في الإفادة: الحريري.

(3) أحد علماء العترة وفضلائها، كَانَ قَاضِيًا بِطَبْرِسْتَانَ زَمَنَ الدَّاعِي الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، ثُمَّ هَاجَرَ إِلَى الْإِمَامِ
 الْهَادِي وَصَحَبَهُ، قَوَّلِي الْقَضَاءِ مَدَّةً، يَرْوِي عَنِ الْإِمَامِ الْهَادِي، وَالنَّاصِرِ الْأَطْرُوشِ، وَعَنْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ
 الْحُسَيْنِي. اشتهر بروايته لإجماعات أهل البيت وجمعها في كتاب. وله كتاب اختلاف أهل البيت،
 وكتاب ما يجب أن يعمل به المحتسب. توفي سنة 340 هـ تقريباً. ينظر مطلع البدور 28/3، وأعلام
 المؤلفين الزيدية 688، والزيدية للمحقق ص 87.

(4) الحدائق الوردية 2/ 30، والإفادة 104.

إبراهيم حين ذكره! ثم قال: هو والله يحيى صاحب اليمن؛ وإنما قال بذلك؛ للأخبار التي قد وردت بذكره وظهوره باليمن⁽¹⁾.

وقد روى الفقيه حميد الشهيد رحمته الله عن بعض علمائنا عن النبي ﷺ أنه قال: «يُخْرِجُ فِي هَذَا النَّهَجِ - وَأَسَارَ يَدِهِ إِلَى الْيَمَنِ - رَجُلٌ مِنْ وَلَدِي اسْمُهُ [يَحْيَى] الْهَادِي: يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، يُحْيِي اللَّهَ بِهِ الْقُلُوبَ، وَيُمِيتُ بِهِ الْبَاطِلَ»⁽²⁾ وكان.

وروي مرفوعاً إلى علي عليه السلام أنه قال: سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي، أَيُّهَا النَّاسُ مَا مِنْ فِتْنَةٍ إِلَّا وَأَنَا أَعْرِفُ سَائِقَهَا وَقَائِدَهَا - ثُمَّ ذَكَرَ قَبْلَهُ الْفِتْنَةَ مَا بَيْنَ الثَّمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ: فَيُخْرِجُ رَجُلٌ مِنْ عِزَّتِي: اسْمُهُ اسْمٌ نَبِيٌّ، يَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا كَمَا مَلَأَتْ جَوْرًا، يُمَيِّزُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَيُؤَلِّفُ اللَّهُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى يَدَيْهِ، كَمَا يَتَأَلَّفُ قَرْعُ الْحَرِيفِ، انْتِظَرُوهُ فِي الْأَرْبَعِ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ، فِي أَوَّلِ سَنَةٍ وَارِدَةٍ، وَآخِرِ سَنَةٍ صَادِرَةٍ⁽³⁾.

قال الفقيه حميد: وَمَنْ نَظَرَ فِي الْأَحْوَالِ عَرَفَ أَنَّهُ الْهَادِي؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ إِلَى الْيَمَنِ سَنَةَ 283 هـ وَكَانَتِ الْفِتْنَةُ ثَائِرَةً فِي الْيَمَنِ، وَأَطْفَأَهَا اللَّهُ بِوَصُولِهِ ﷺ. [الحدائق 2/ 27].

وفضائل هذا الإمام أشهر مِنْ أَنْ تُذَكَّرَ، وَذِكْرُهُ وَأَوْصَافُهُ تَسْتَفْرِقُ عَدَّةَ مَجْلَدَاتٍ، وَكَانَ وَالِدُهُ الْحُسَيْنُ بْنُ الْقَاسِمِ وَعَمَّاهُ: مُحَمَّدٌ⁽⁴⁾، وَالْحَسَنُ⁽⁵⁾ ابْنَا الْقَاسِمِ يُسَمَّوْنَ يَحْيَى بِالْإِمَامِ مِنْ صِغَرِهِ [الشافعي 1/ 305].

(1) الحدائق الورديّة 2/ 25، والإفادة 101.

(2) الحدائق الورديّة 2/ 27، والتحف 100، وسيرة الهادي 33.

(3) للمصاييح 583، والحدائق 2/ 27.

(4) الإمام محمد بن القاسم بن إبراهيم. إمام في الأصول والتفسير، مجتهد مجاهد. كان آية في النوع، وكان يختار البرادي على الأمصار. طاف كثيراً من البلدان، وأقام ببغداد، والبصرة، وخراسان، والشام، ومصر، والمغرب، ودخل الأمواز. خرج مع الإمام الهادي مشيعاً ومتابعاً. توفي بالحجاز أواخر سنة 284 هـ له مؤلفات قيمة: منها الأصول الثمانية، وتفسير القرآن الكريم، والهجرة والوصية، وشرح دعائم الإيمان، والشرح والتبيين في أصول الدين. أعلام المؤلفين 978، ومقدمة الهجرة والوصية.

(5) لحد العلم عن أبيه. كان سيدنا رئيساً بالمدينة. عمدة الطالب 201، والإمام الهادي واليا وفقهيا ومجاهدا 71.

ودروى الإمام الحافظ محمد بن سليمان الكوفي⁽¹⁾ في خطبة المنتخب [ص 16] عن محمد بن القاسم أنه كان يقول: اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ جَعَلْتُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ يَحْيَى بْنَ الْحُسَيْنِ. وكذلك صنوه عبدالله بن الحسين الكامل صاحب التفسير والناسخ والمنسوخ⁽²⁾. قال أهل السير: أعظم دليل على جلالة الهادي متابعتة عبدالله بن الحسين⁽³⁾، والمرضى جبريل أهل الأرض ليحيى عليه السلام؛ فهما خير مجاهدين وأصبراء، لا يخالفان رأيه! وكذلك الإمام الكبير الناصر الأطروش إمام أهل العراق، الذي نطق كتاب دانيال بذكره⁽⁴⁾، وكان من بحار العلم - لم يزل مثنيا عليه، ويسميه بالإمام. وذكّر في مقامه؛ فقال بعض أهل الري⁽⁵⁾: كان فقيها؛ فضحك الناصر! وقال: كان ذلك والله من أئمة الهدى [الحدائق 32/2].

قال القاسم بن علي العياني - القادم من الحجاز إلى اليمن صاحب المصنفات الواسعة حين كتب إليه عبد الملك بن الغطريف⁽⁶⁾: إنه مخالف ليحيى! فكتباً من مخالفته، وأيضاً ابنه المهدي الحسين بن القاسم فيما روى عنه القاضي محمد بن الفضل

(1) من أعلام الفكر الإسلامي. حافظ، محدث، مستند، ثبت، مجاهد. ولد بالعراق، وهاجر إلى اليمن قاصداً الإمام الهادي، وولاه القضاء لما رأى من علمه واستقامته، ثم تولى القضاء لابنيه المرتضى، والناصر. توفي بعد سنة 301. له المناقب في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (طبع)، وكتاب البراهين في معجزات النبي صلى الله عليه وآله، والمنتخب والفنون وهما ما سأل عنهما الإمام الهادي. ينظر تاريخ اليمن الفكري في العصر العباسي 1/128، وأعلام المؤلفين 903.

(2) ابن القاسم بن إبراهيم، المعروف بصاحب الزعفرانة. عالم، مجتهد، مفسر. قدم اليمن مع أخيه الإمام الهادي. أخباره كثيرة. توفي بعد 301 هـ. ينظر سيرة الناصر 20، وأعلام المؤلفين 577، ومطلع البدور 80/1.

(3) مطلع البدور 80/1.

(4) بل إمام الحبل والديلم. ودانيال: اسم نبي من أنبياء بني إسرائيل، وكتابه منزل من عند الله سبحانه وتعالى، ورد في هذا الكتاب: أَنَّ الشَّيْخَ الْأَصَمَّ يَخْرُجُ فِي بَلَدٍ يُقَالُ هَا: ديلان، ويكايد من أصحابه وأعدائه جميعاً ما لا يُقَاتَرُ قُوَّتُهُ، ولكن عاقبه محمودة. الشافي 1/309، وأخبار أئمة الزيدية 213، ونبائع النصيحة 465.

(5) هو الفقيه أبو عبدالله محمد بن عمرو.

(6) من علماء المطرية، كان معادياً للإمام القاسم العياني، ولابنه الحسين. رسائل الحسين بن القاسم 538.

إنه كان يقول: هذا كلام سيدنا العالم، وقارة يقول: عن أمير المؤمنين الهادي إلى الحق، وكان يقول: لِيَتَلَمَّ مَنْ سَمِعَ مِنَّا مَقَالًا أَنَّهُ مِنْهُمَا: يعني الهادي والمرضى ابنه؛ بأننا لم نتكلم بخلاف قولهما، ولا ندين بغير دينهما، ودين من احتذى حذوهما من ذريتهما؛ فمن سمع منا كلاماً فَلْيَغْرِضْهُ عَلَى كَلَامِهِمَا؛ فما خالف قولهما فليس منا، وما وافق قولهما فهو منا⁽¹⁾؛ وليس ما رُويَ كَانَ حَقًّا، ولا ما صدرَ كَانَ صدقاً، مما يَخْلِفُ علم آل الرسول ﷺ⁽²⁾.

قال الحسين بن القاسم في الحكم والفوائد: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَفِيدَ مِنْ خَائِمِ الْمُرْسَلِينَ، وَمِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَلْيَتَّقِ بِمَا وَضَعَهُ الْهَادِي وَابْنُهُ الْمُرْتَضَى: مِنَ الْعَذْلِ، وَالتَّوْحِيدِ، وَالْحَلَالِ، وَالْحَرَامِ، وَسَائِرِ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُمَا أَخَذَا الْعِلْمَ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ⁽³⁾.

[جَلَالَةُ أَتْبَاعِ وَمَقْلَدِي الْإِمَامِ الْهَادِي دَلِيلٌ عَلَى جَلَالَتِهِ وَمَكَانَتِهِ]

وَأَكْرَمُ إِيَّامَامٍ اغْتَرَفَ بِفَضْلِهِ، وَاعْتَرَفَ مِنْ بَحْرِ عُلُومِهِ، وَخَدَمَ مَذْهَبَهُ، وَدَعَى إِلَى نَهْجِهِ، وَقَامَ بِنُصْرِهِ، وَخَصَّ عَلَى أَتْبَاعِ سَبِيلِهِ، وَالْوُقُوفِ عِنْدَ قَوْلِهِ، وَأَوْضَحَ مُسْتَنَدَ دَلِيلِهِ - أَوْفَى أَعْلَامٍ، وَجَمَّاحِجَّةٍ كِرَامٍ:

منهم أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن إبراهيم بن محمد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، قال الفقيه أبو حاتم: كَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ عَلَى سَعَةِ عِلْمِهِ فِي الْأَصُولِ، وَالْفُرُوعِ، وَالْحَدِيثِ، وَالتَّفْسِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ مَا كَانَ خَرِيًّا أَنْ يَكُونَ مُتَّبِعًا لَا تَابِعًا، وَكَانَ دَاعِيًا إِلَى مَذْهَبٍ يَحْيَى، قَائِمًا بِخِدْمَةِ مَذْهَبِهِ؛ وَلَهُ «شرح الأحكام» وغيره، مما لا يطيقه غيره.

(1) انظر بيان الإشكال في مجموع السيد حميدان 419، وهواه لكتاب الرحمة للحسين بن القاسم.

(2) انظر بيان الإشكال في مجموع السيد حميدان 417، وهواه لكتاب الرحمة للحسين بن القاسم.

(3) انظر بيان الإشكال فيما حكى عن المهدي من الأقوال مجموع السيد حميدان 418.

ومنهم المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن هارون [بن الحسين بن محمد بن هارون] بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، **عِدْلُهُ أئمة أهل البيت**، وأخوه الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين، وهما في المعقول والمنقول والمسموع مَنْ لَا يُنْكَرُ أَحَدٌ جَلَالَهُمَا، وسعة علمهما، وكثرة مؤلفاتهما، وجميع ذلك خدمة لمذهب الهادي، ونصرة له؛ **وَأَلْفَا فِي ذَلِكَ «شرح التجريد» للمؤيد بالله، و«التحرير» لأخيه أبي طالب، وهذان الإمامان، وَأَتْبَاعُهُمَا، وَمَنْ عَلَى مَذْهَبِهِمَا - أَتْبَاعٌ لِلإمام الهادي يحيى بن الحسين!** ولو لم يكن غيرهما متابعاً للهادي لَكُنْتُ مُتَابِعَتَهُمَا دَلَالَةً عَلَى جَلالته، وعظم قدره.

ومنهم الإمام الحَقَيْنِي الكبير يحيى بن الحسين، والحَقِينِي الصغير أحمد بن جعفر بن الحسين. قال العلامة يوسف الجليلاني⁽¹⁾: **شَاعَ فِي الْعِرَاقِ، وَلَمْ يَسَعْ عِلْمُهُ أَلْبَرٌ؛** يعني الحَقِينِي [الكبير]، **وَوَسَّعَ، وَخَرَّجَ، وَخَدَّمَ،** ولم يظهر له مذهب، ولا اجتهد؛ وإنما كان مذهبه مذهب الهادي **ع**؛ ومثله الحَقِينِي الصغير، وقد قيل: إنه كان يحفظ من العلم ما يكفي اثني عشر إماماً⁽²⁾؛ وكان الحَقِينِي الكبير يحفظ من العلم ما يكفي سبعة أئمة⁽³⁾؛ ومع هذا فَهُمَا من أتباع الهادي يحيى بن الحسين وأهل مذهبه!

ومنهم الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان، صاحب الكرامات والمقام، حجة الأمة، وعضد الأئمة، حكى الفقيه العلامة سليمان بن شاور⁽⁴⁾ عن العلامة الرومي

(1) ابن الحسن بن أبي القاسم الديلمي، من علماء القرن السادس والسابع الهجري. ذو علم واسع، ومعرفة في الدين، ورغبة في الخير. توفي في القرن السابع. له تفسير القرآن، وسمط الدرر، وسير الأئمة، وعمدة الوافي. أعلام المؤلفين 1175.

(2) طبقات الزيدية الكبرى 3/ 1305.

(3) روي أن شَيْعَ علمه يكفي للإمامة. أخبار أئمة الزيدية 142، والتحف 216.

(4) في الأصل: علي بن شاور؛ والصحيح ما أثبتناه؛ فقد روي في سير الإمام أحمد بن سليمان لسليمان بن يحيى الثقفي 134: عن زيد بن الحسن البيهقي الذي وصل إلى هجرة بحكة «من قرئ حيدان»: إنابا معشر الزيدية بالعراق ليطول بهذا الإمام وتزداد به على جميع الفرق في الآفاق. وسليمان بن شاور هو

الزبيدي⁽¹⁾ الخارج إلى اليمن من العراق: إِنَّا لَتَفَخَّرُ بِهَذَا الْإِمَامِ عَلَى سَائِرِ الطَّوَائِفِ، وَأَنَا
أَزْيِي بِمَثَلِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَنِ الْقَاضِي زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ الْبَيْهَقِيِّ⁽²⁾، القادم من الجليل والسديلم
إلى اليمن، وكان عند إقامته بصعدة يُحَدِّثُ فِي الْفَضَائِلِ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمِيسٍ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى
الغروب، مُدَّةً بِقَائِهِ سَتِينَ وَنِصْفًا لَا يَعِيدُ حَدِيثًا قَدْ رَوَاهُ فِي الْخَمِيسِ الْأَوَّلِ؛ لَتَوْسِعَهُ فِي
العلم، وكثرة اطلاعه! وتوفي رحمه الله بعد موادة الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان في
تهامة؛ ومع هذا فهو من أتباع الهادي وأهل مذهبه!

ومنهم الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة، الذي شهد له كل فريق، وأقر بعلمومه
المواف والمخالف، ولو لم يكن من مؤلفاته إلا الشافي لصدور الناس لكفى! وقد قيل:
إِنَّهُ كَانَ يَحْفَظُ مِائَةَ أَلْفِ بَيْتٍ شِعْرًا! وقيل: انْتَهَى عَشْرَةَ مِائَةِ قَصِيدَةٍ، أُولَاهَا: بَانتْ سَعَادُ.
وله مؤلفات عديدة، قال بعض العلماء: فَقَّهَ الْإِمَامُ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ أَشْبَهَ بِفَقْهِ الصَّحَابَةِ
وَمَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ، وشهد الوقائع، وعاین الحوادث والمغازي؛ وهو مُتَعَرِّفٌ مَنْ
بحر الإمام الهادي ومعينه!

ومنهم الإمام الشهيد أحمد بن الحسين، وَمَنْ كَانَ بِحَضْرَتِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى وَقَارِهِمْ،
وغزارة علمهم - جمعوا المسائل الیحيویة وألفوها وحفظوها؛ وجميعهم يتسبب وينتمي
إلى الهادي!

تلميذ البيهقي. أحد علماء الزيدية، فاضل. توفي بعد 566 هـ وله كتب. ينظر مطلع البدور 2/ 356،
وطبقات الزيدية 1/ 478، وأعلام المؤلفين الزيدية 468.

(1) لم أقف على ترجمة له، ولعله البيهقي، والله أعلم.

(2) إمام المعقول والمنقول، اشتهر بنسبته إلى جده؛ فيسمى زيد بن الحسن البيهقي. كان كثير العبادة والورع،
عليه الأمانة. تخرج عليه الكثير من علماء العراق واليمن. قدم اليمن سنة 541 هـ. أخذ عليه الإمام أحمد بن
سليمان، والقاضي جعفر بن عبدالسلام. توفي بتهامة راجعاً إلى العراق سنة 551 هـ وقبره في جهة
الشقيق على بعد يوم من مدينة صَبِيَّاءِ الْمَسَاءِ الْآنَ «الترعاء». ينظر التحف 235، ومطلع البدور 3/ 300،
والفلك الدوار 113.

ومنهم الإمام [المعتضد بالله] يحيى بن المحسن⁽¹⁾ كان يحفظ التحرير⁽²⁾ على مذهب الهادي غيباً⁽³⁾.

ومنهم الإمام المنصور بالله الحسن بن بدر الدين، مؤلف أنوار اليقين الذي روى فيه عن رسول الله ﷺ من أدلة الإمام الهادي، والتصريح بحياة الدين على يده، كما سبق ذكره. وقد حكي أن الهادي يروي الأحاديث عن أبيه عن جده عن علي كرم الله وجهه عن رسول الله ﷺ ويروي عنه أنه القائل شعراً:

كَمْ بَيْنَ قَوْلِي عَنْ أَبِي عَنْ جَدِّهِ وَأَبُو أَبِي فَهَوَ النَّبِيُّ الْهَادِي
وَقَدْ يَقُولُ رَوَى لَنَا أَصْحَابُنَا مَا ذَلِكَ الْإِسْنَادُ مِنْ إِسْنَادِي⁽⁴⁾

ومنهم الأمير الحسين بن بدر الدين صاحب التقرير، وشفاء الأوام: له العلوم النافعة، والمؤلفات الواسعة، والكرامات الباهرة، والسجایا الزاهرة، وهو خادم مذهب الهادي!.

ومنهم الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم صاحب الانتصار، والشامل، والتصفية، المروية عنه: أنه بلغ عدد كراسات مؤلفاته عدد أيام عمره وفضائله وكراماته لا تنكر، وبحور علمه لا تحصر!.

ومنهم الإمام المطهر بن يحيى المظلل بالغمام، وابنه الإمام محمد بن المطهر، والإمام

(1) ابن محفوظ بن محمد بن يحيى، شاعر، مؤلف. ولد بصعدة، قال الإمام عبد الله بن حمزة: له علم أربعة أئمة ادعاهم 614 هـ توفي بهجرة سائين 636 هـ له المقنع في أصول الفقه، والبلغة في الفرائض. أصلام للمؤلفين 1146.

(2) في الأصل: التجريد، والصواب ما أثبتناه.

(3) ينظر مآثر الأبرار 2/ 845.

(4) هذه الأبيات للإمام عبد الله بن حمزة [ديوانه 78]، وبمدها:

مَا أَحْسَنَ النَّظَرَ الْبَلِيغَ لِمُنْصِفٍ فِي مُقْتَصَى الْإِضْدَارِ وَالْإِيرَادِ
خُذْ مَا دَاوَدَ الْبَعِيدَ لِسَانِهِ يُغْنِيكَ ذَلِكَ عَنِ الْإِنْبَادِ

وينظر الحدائق الوردية 2/ 252.

المهدي علي بن محمد، وابنه الناصر صلاح الدين محمد بن علي^(١).
ومنهم الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى وهو الإمام الخلاجي، والبحر الذي
يس لعلومه ساحل: خدام المذهب الشريف، ومقرره، ومؤلفه، وناهيك بمثل هذا
الإمام وما صنّفه وألّفه في علوم الأئمة: من الأزهار. والغيث المدرار. والأنوار. وغايات
الإنكار المشتملة على عدة علوم، واشتملت مقدمة هذا الكتاب على دافع الأوهام. وشرحه
رياضة الأفهام، في لطيف الكلام. والمعيان. وشرحه المنهاج في أصول الفقه. والأنوار، في أدلة
الأزمار. والقلائد، في صحيح العقائد. والملل والنحل في فرق الإسلام. والبحر الزخار، في
مذاهب علماء الأمصار.

ومنهم الإمام المطهر بن محمد بن سليمان الحمزي، والإمام عز الدين بن الحسن،
والإمام المتوكل على الله شرف الدين يحيى بن شمس الدين بن أحمد بن يحيى [بن]
الرفضي، والإمام الأعظم القاسم بن محمد، وأولاده الأئمة الكبار، والسادات النظارة،
ومن عاصر متقدمي الأئمة: كالقاضي زيد بن محمد الكلاري صاحب الشرح - قاضي
الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني، والقاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام في
أيام المتوكل على الله أحمد بن سليمان، والقاضي أحمد بن الحسن البيهقي^(١)، والقاضي
زيد بن علي البيهقي القادم من العراق، والقاضي عبد الله بن الحسن الدوّاري، والفقيه
حسن النحوي، وغيرهم من أئمة الهدى، ومصاييح الدجى، وشيعتهم الأكابر، أطواد
المنائب والمفاخر، من كثر أزدنا حصرهم لأفعمنا بذكرهم الأسفار! ولقد ألف وصنف
علماء التاريخ لذكرهم وتراجمهم مؤلفات غصصة^(٢)، فليراجع ذلك من أراد.

(١) تاج الدين، قدم من العراق إلى حوث سنة ٦١٠ هـ. كان إماماً كبيراً خافطاً، ويقال له: أحمد بن الحسن،
وزيد بن أحمد. طبقات الزيدية الكبرى ١/ ١٠٣، ومطلع البدور ٢/ ٢٩٦.

(٢) ومن أهم كتب تاريخ الأئمة: المصاييح لأبي العباس الحسني، والإفادة في تاريخ الأئمة السادة لأبي
طالب الهاروني، والحدائق الوردية لحميد الشهيد، ومآثر الأبرار في تفصيل مجملات الأخيار، للعلامة
محمد بن علي بن يوسف الزحيف، وأئمة اليمن للمؤرخ محمد بن محمد زبارة، والتحف شرح الزلف.

ولنقتصر في هذا على الإشارة إلى اليسير، وتبنيها على عظيم جلال الإمام الهادي،
وسعة علومه، وصحة مذهبه، وعلو شأن الاهتداء بهديه، والافتداء به في أقواله
وأفعاله، وكونه الفريد الذي لا يقاس بمثله، ولا يضاهى في نقله، ولا يجازى في حفظ
علوم أهله، ولا يُمارى في إسناده، ولا يماثل في تصحيح أدلته، وتنقيح رواة هدايته، ولا
يوجد له نظير في علماء الحديث النبوي، ولا يقاس به غيره من المؤلفين؛ ﴿فَسَتَعْلَمُونَ
مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَى﴾ [طه: 135]؛ إذ يروي عن أبيه عن جده
النبي ﷺ، وهذا ظاهر غير خفي، ألم تر إلى مَنْ سواه من أهل كتب الحديث، وقد جمع في
كتابه الغث والسمين، واقترح لنفسه اصطلاحاً في صفة الراوي، ولم يتخَيَّرْ حَمَلَةَ الْعِلْمِ
الْمُتَنَاسِخِ عَنْ سَفِينَةِ النُّجَاةِ، ولو نظر الناظر بعين الإنصاف، وَحَقَّقَ الْأَسْبَابَ - كَوَجَدَ
علوم الإمام الهادي وشيعته وأهل مذهبه مأخوذة من معين الإنصاف؛ فإن أردت
المناظرة فَهَلُمَّ وَتَأَمَّلْ، فإنك لا تجد في رواة الإمام الهادي غَيْرَ عَتَرَةِ نَبْوِيَّةٍ، وسلسلة
ذهبية، وأئمة قَاسِمِيَّةٍ زَيْدِيَّةٍ عَلَوِيَّةٍ.

أما القاسمية: فهم من انتسب إلى جده القاسم بن إبراهيم نجم آل الرسول وهم: أخوه
عبد الله بن الحسين، ووالده الحسين بن القاسم، وعَمَّاهُ: محمد بن القاسم، والحسن بن
القاسم، وِجْدَه القاسم بن إبراهيم نجم آل الرسول، ثم جده إبراهيم بن إسماعيل وأولاده، ثم
جده إسماعيل بن إبراهيم وأولاده، ثم جده إبراهيم بن الحسن وأولاده، ثم أولاد عمه
عبد الله بن الحسن وهم: محمد بن عبد الله النفس الزكية، وإبراهيم بن عبد الله، ويحيى بن
عبد الله، ثم من أولاد عمه من الزيدية وهم: أحمد بن عيسى بن زيد، ووالده وأعمامه من أولاد

لعله عطف
على قوله
(قاسمية)

أو نسبه

المؤلف رحمه

الله العلي

عليه السلام

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

(وأما القاسمية) وأما التراجم فاهم الكتب مطلع البدور، وجمع البحور في تراجم رجال الزيدية لأحمد بن صالح بن أبي
محمّد، وطيقات الزيدية لإبراهيم بن القاسم بن المؤيد محمد بن القاسم، ونفحات العنبر للعلامة
عبد الله بن الحسين، والجدول لعبد الله بن الحسن القاسمي، والجواهر المضيئة، في تراجم رجال الحديث عند
أئمة الزيدية، ولوامع الأنوار للسيد مجد الدين المؤيدي، وأعلام المؤلفين الزيدية، للسيد عبد السلام الراجبي،
وغيرها. والنسب فقط.

الحسين بن زيد، ويحيى بن زيد، وعلي بن زيد⁽¹⁾، ومحمد بن زيد، وأبوهم الإمام الأعظم الشهيد زيد بن علي، وأخوه محمد بن علي [الباقر]، ثم أولاد عمهم محمد الباقر: وهم جعفر الصادق، وابنه إسماعيل بن جعفر، وأخوه موسى الكاظم، وابنه علي بن موسى الرضى، وعمهم عمر الأشرف، وابنه علي، وابنه الحسن بن علي، وابنه الناصر الأطروش الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي زين العابدين، وأبوهم زين العابدين علي السجاد بن الحسين السبط، وابن عمه الحسن بن الحسن، وأولاده: إبراهيم بن الحسن، وزيد بن الحسن، والحسن بن الحسن، وأبوهم الحسنان السبطان، وأبوهم أمير المؤمنين، وسيد الوصيين، علي بن أبي طالب عليه السلام، وجدهم سيد النبيين والمرسلين عليه السلام⁽²⁾.

فهذا الإمام الهادي واسطة علومهم، ومهبط إسنادهم، وحفظة إرشادهم ورشادهم، وعنهم روى، ومن معينهم ارتوى؛ فهل رأيت مثل هذا الإسناد؟ أم هل عرفت مثل هؤلاء الأطواد؟ أم هل سمعت أذنك مثل هذا الحظ الوافر؟ أم هل يمثل أحد نفسه بمثل هؤلاء الأئمة من مبار ومفاخر؟ أم هل يحتاج المسند لثل هؤلاء الرواة من تعديل؟ أم يتوجه إلى مثلهم من قال أو قيل؟ أم هل يقاس بهم عن صمته كُتب الحديث من الرواة ممن شهر سيفه يوم الجمل، والنهروان، وصفين، واختار لنفسه ذات الشمال عن ذات اليمين؟ أم هل يساويهم من شيعة الأموية من عمه البلاء، وشهد يوم كربلاء، وسَلَّ لسانه وسيفه في خرق أديم آل النبي، وتخلَّق بالنفاق من منشئه الردي؟ أم هل يضاهيهم أحد من ملوك بني العباس وشيعتهم، على ما هم عليه من

(1) لم يذكر أحد في كتب الأنساب أنَّ للإمام زيد ولدًا اسمه: علي.

(2) هذه الأسماء الشريفة التي ذكرها المؤلف رحمته الله لا تناسب العنوان بأهم قاسمية؛ وإنما هم أئمة أهل البيت، ليسلخ ضمنهم الزيدية، والقاسمية، والهادوية، والجميع منصهرون في عقيدة واحدة؛ وليس للمصطلحات أي تأثير، وكان المؤلف رحمته الله عندما ذكر القاسمية سبج في معلوماته، والتصاق أسماء الأئمة في ذاكرته؛ فاسترسل في سردهم ذاهلا عن العنوان. وعليك بمرجعة تراجم من لم تذكر تراجمهم، أو اختصرناها - في كتب التاريخ، والتراجم والأنساب، والكتب التي ذكرناها في التراجم السابقة.

عَمَّصِي فُضَائِلَ آلِ النَّبِيِّ، وَإِخْوَادَ سِيُوفِهِمْ فِي كُلِّ طَاهِرٍ زَكِيٍّ، وَانْفِصَامِهِمْ فِي اللَّذَاتِ،
وَالْفَتْخَارِهِمْ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ بِالْخَلَاعَاتِ؟! وَأَيْنَ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الْمُتَجَرِّدِينَ
لِلْجِهَادِ وَالْاجْتِهَادِ؟! وَلِلسُّتُورِ قُوَّةَ أَعْمَارِهِمْ فِي الرِّشَادِ وَالْإِرْشَادِ، وَالْعِبَادَةِ لِلَّهِ مَسْبَحَانِ
رَبِّ الْعِبَادَةِ؟!

أُولَئِكَ آبَائِي فَحِزْنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتُنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ⁽¹⁾

وَاللهُ دَرِ الطَّرِمَاحِ حَيْثُ يَقُولُ فِي مَدْحِ آلِ بَيْتِ الرَّسُولِ:
نُجُومُ سَمَاءٍ كُلَّمَا انْقَضَ كَوْكَبٌ بَدَى كَوْكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَائِدُ
أَضَاءَتْ لَهُمْ أَحْسَابُهُمْ وَوُجُوهُهُمْ دُجَى اللَّيْلِ حَتَّى نَظَّمَ الْجَزْعُ نَائِجَهُ

[بعض مناقب أهل البيت عليهم السلام]

عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَهْلُ بَيْتِي كَالنُّجُومِ بِأَيْمٍ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»، «أَهْلُ بَيْتِي
كَالنُّجُومِ كُلَّمَا أَقْلَ نَجْمٌ طَلَعَ نَجْمٌ»⁽²⁾. «أَهْلُ بَيْتِي أَمَانٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ كَمَا أَنَّ النُّجُومَ أَمَانٌ
لِأَهْلِ السَّمَاءِ؛ فَإِذَا ذَهَبَتْ النُّجُومُ مِنَ السَّمَاءِ أَكْفَى أَهْلَ السَّمَاءِ مَا يُوعَدُونَ؛ وَإِذَا ذَهَبَ أَهْلُ
بَيْتِي مِنَ الْأَرْضِ أَكْفَى أَهْلَ الْأَرْضِ مَا يُوعَدُونَ»⁽³⁾. «أَهْلُ بَيْتِي كَسَفِينَةِ نُوحٍ: مَنْ رَكِبَهَا
نَجَّى، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ وَهَوَى»، وَفِي رِوَايَةٍ «غَرِقَ وَهَلَكَ». «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِذَا
مَسَّكُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي أَبَدًا: كِتَابَ اللَّهِ، وَعِزَّتِي أَهْلُ بَيْتِي؛ إِنَّ اللَّطِيفَ الْخَبِيرَ بَيَّنَّي أَنَّهُمَا
لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْخَوْصَ». «أَحِبُّوا اللَّهَ لِمَا يَغْدُوكُمْ بِهِ مِنْ نِعَمِهِ، وَأَحِبُّوا لِحُبِّ اللَّهِ
وَأَحِبُّوا أَهْلَ بَيْتِي الْحَبِيبِ»⁽⁴⁾. «أَوَّلُ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ الْعَبْدُ ثَلَاثٌ: عَنْ عُمْرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ، وَعَنْ مَالِهِ

(1) ديوان الفرزدق 1/ 418.

(2) الشافعي 1/ 68، وأما أبي طالب 191. وهو يشبه: «أصحابي كالنجوم».. إلخ.

(3) الشافعي 1/ 61، وفضائل الصحابة 2/ 835، وذخائر العقبين 17، وجمع الزوائد 9/ 174، والمستدرک 3/ 149.

(4) أمالي المرشد بالله 1/ 152، والترمذي 5/ 622 رقم 3789، والحاكم 3/ 150، والطبراني في الكبير

46/ 3 رقم 2639، وابن المغازلي 102، والخطيب في تاريخه 1/ 160، وابن الجوزي 1/ 267، وقال

بِمَا جَعَلَهُ وَفِيمَا أَنْفَقَهُ، وَعَنْ حُبَّتَا أَهْلِ الْبَيْتِ [أما لي أبي طالب 119].

وقال تعالى: ﴿أَمْرٌ يُحْشَدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَيْنَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 54]، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: 33]، ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا﴾ [الشورى: 23]، ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: 36] إلى غير ذلك من الآيات الصريحة، والأحاديث الصحيحة، التي تُشَفِّقُ الْأَسْمَاعَ، وَيَعْظُمُ بِهَا الْإِنْتِفَاعَ.

ومن الإجماع ما يدل على أن جماعة أهل البيت عليهم السلام معصومون، وأن الحق يدور معهم حيثما داروا، وأن إجماعهم حجة الإجماع من جميع الأمة المحمدية، وأنه لا يضر إجماعهم مخالفة الأمة، ولا ينفع إجماع الأمة مع مخالفتهم؛ فإنهم أهلٌ مُتَعَقِّدٌ وَاحِدٌ، وملهمهم في الأصول: أعني أصول الدين، وأصول الفقه، وأصول الشرائع - مُتَّحِدٌ لا يَخْتَلِفُونَ. وأنهم الفرقة الناجية قطعاً؛ بدلالة السِّرِّ وَالْتَقْسِيمِ، كما قاله الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمته الله:

﴿إِن قُلْتُ فِي النَّاجِينَ قَالِقُولٌ وَاحِدٌ وَإِن قُلْتُ فِي الْهَلَائِكِ جِفَتْ عَنِ الْعَدْلِ⁽¹⁾﴾

ومن المعلوم المقطوع به عقلاً وشرعاً أَنَّ حُكْمَ التَّابِعِ الْمُتَمَسِّكِ وَالْمُقْتَدِي حُكْمِ

الشيخ الغزالي رحمته الله في فقه السيرة 23، في هذا الحديث: نحن نقبله؛ لأن معناه يوافق الآية: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 31]؛ ولأنه في الفضائل.

(1) قبله:

وَكَثِيفٌ عَلَىٰ مَا جَاءَ فِي وَاجِبِ النَّقْلِ	إِذَا كَسَانِ فِي الْإِسْلَامِ سَبْعُونَ فِرْقَةً
فَقُلْ لِي بِمَا إِذَا النَّبِيُّ وَالْعَقْلُ	وَلَمْ يَكُنْ نَاجٍ مِنْهُمْ غَيْرُ فِرْقَةٍ
أَمْ الْفِرْقَةُ السَّلَاطِي تَحْتَ مِنْهُمْ قُلْ لِي	أَلِي الْفِرْقَةِ الْهَلَائِكِ أَلِ مُحَمَّدٍ

شرح الأساس 2/ 382، وقال في نفحات الأزهار 4/ 72: إن العجيلي روى هذه الآيات عن الشافعي، وهي في الكاشف لذوي العقول 163.

أئمته المتبوعين؛ لأنه لا معنى للاهتداء والاقتداء والتمسك وركوب السفينة إلا موالاتهم، والاقتداء بهم: في أفعالهم، وأقوالهم، والانتساب والاتباع إليهم، والتمسك بمعتقدهم، والعمل بعلومهم؛ ولا وجه صحيح يُحمَلُ عليه الأدلة من الآيات والأحاديث الشرعية سوى ذلك.

إذا عرفت هذا تَوَضَّحَ لَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ مُقْلَدَ أَهْلِ الْبَيْتِ عَجَلَةً هُوَ مُقْلَدُ للإمام الهادي وأهل البيت الأولين والآخرين، وأنه على سبيل نجاة، وأنه لا فرق بين مُقْلَدِ الْهَادِي مُتَقَرِّدًا، أَوْ بَيْنَ مَنْ يُقْلَدُ جُمْلَةً أَهْلَ الْبَيْتِ، كما قد أوضحناه مِنْ كَوْنِ الْهَادِي هو المتلقي عُلُومَ مَنْ سَلَفَ قَبْلَهُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الطاهرين، وَأَنَّ مَنْ خَلَقَهُ هُمْ الخادِمونَ لمذهبه، وَالْمُقَرَّرُونَ، وَالْمُحَصِّلُونَ لعلومه، وَأَنَّ جَمِيعَ أَهْلِ الْبَيْتِ وشيعتهم من العلماء الأعلام سَبِيلُهُمْ وَاحِدٌ، وَمَنْهَجُهُمْ غَيْرُ مُتَعَدِّدٍ.

فإن قلت: إِنَّا لَنَجِدُ الْإِخْتِلَافَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَغَيْرِهِمْ؟ وَلَا تَقْدِرُ عَلَى إِنْكَارِهِ!

قلت: قد أَوْضَحْتُ أَنَّ جَمَاعَةَ أَهْلِ الْبَيْتِ عَجَلَةً مَعْصُومَةٌ، وَلَا يُتَطَرَّقُ إِلَى اثْبَاتِ النِّقَاطِ الدِّينِيَةِ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُسَيِّئُهَا إِلَيْهِمْ قَطْعًا: فِي مَعْتَقَدَاتِهِمْ، وَأَصُولِ دِينِهِمْ، وَفَقْهِهِمْ، وَشَرَائِعِهِمْ؛ لَمَّا قَدْ عَلِمَ مِنْ عِصْمَةِ جَمَاعَتِهِمْ، وَكَثَرِ جِهَتِهِمْ وَاخْتِصَاصِهِمْ بِآيَةِ التَّطْهِيرِ، وَكَوْنِهِمْ مَعَ الْقُرْآنِ لَا يَخَالِفُونَهُ فِي شَيْءٍ، وَأَنَّهُمْ نَجُومُ الْإِهْتِدَاءِ...⁽¹⁾ والإمكان والنجاة؛ ومن كان على صفتهم فلا يجوز حمله على غير ما يليق بجلاله؛ وَالْحُمْلُ عَلَى السَّلَامَةِ أَوْلَى بِهِ؛ عَلَى قَرَضٍ وَجُودٍ شَادَّ مِنْهُمْ حَصَلَ مَعَهُ الْخِلَافُ فِي مَعْتَقَدٍ أَوْ نَحْوِهِ؛ بِسَبَبِ أَخْذِهِ دِينَهُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ؛ فَلَا تَقْطَعُ بِهِلَاكِهِ؛ لَمَّا يُرْجَى لَهُ مِنَ التَّوْفِيقِ وَالتَّوْبَةِ عَمَّا فَرَطَ؛ لِتَحْقِيقِ دُخُولِهِ فِي سَلَكِ نِظَامِ الْآلِ نَسَبًا لَا عَمَلًا.

(1) بياض في الأصل.

[الاختلاف في المسائل الفقهية]

وأما اختلاف الآل في مسائل الفقه الفرعية فهو على وجهين:
أحدهما: الاختلاف في المسألة باعتبار أنَّ كل واحد منهم قد اجتهد فيها لنفسه بعد أن عرف دليلها، وَحَقَّقَ لفظه ومعناه، وَأَثَقَّنَ استنباطه من الدليل، وَكَوَّنَهُ مُحْكَمًا غَيْرَ منسوخ، أو يناقض معناه - فهذا الاختلاف لا خطر فيه؛ لأننا قد حققنا أنَّ المسائل الفرعية العملية الظنية والقطعية - كل مجتهد فيها مصيب؛ وإن الخطأ فيها أَقْلُ خطراً؛ ولذلك استحق المجتهد المخطئ أَجْرَ عمله الذي أجراه وباشره؛ ما ذاك إِلَّا لأنه قد قام بفرصة ما أوجبه الله عليه: من استفراغ الوُسْع، وبذل الجهد؛ ولو لم يكن الخطأ فيها أَقْلَ خَطَرًا ما نَصَّ الرسول ﷺ أَنَّ لَهُ أَجْرًا.

وأما الاختلاف بين أهل البيت وشيعتهم؛ باعتبار ما يرفعونه، ويحققونه، وَيُنَسِبُونَهُ إِلَى مذهب الهادي - فلا مانع من وقوعه، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُنْسَبُ إِلَى مذهب الهادي إِلَّا ما اتفق عليه المحققون من علماء المذهب الهادي على مطابقته لنصوص الهادي، وصحة مأخذه من كلام له واضح الدلالة.

على أن أئمة المذهب وعلماءهم قد تَقَحُّوا الْمَسَائِلَ، وَهَدَّبُوا الْأَحْكَامَ، وَأَوْضَحُوا مَا وَافَقَ كَلَامَ الهادي: من فروعيات المسائل عن أصولها المدونة في كتب الهادي وعلومه، وميزوها عن غيرها تَمْيِيزًا لَا يُوجَدُ معه أي إشكال؛ وبما وضعوا عليه من علامة الموافقة لأصول المذهب الهادي من نقطة المذهب، والتقرير في الحواشي⁽¹⁾، وحفظه في صدور الأعلام، والدفاتر الصحيحة - يُحَلُّ الإشكال، ويزول الالتباس.

فإن قلت: قد ظهر ما أشرت إليه أَنَّ تَقْلِيدَ أهل البيت جُمْلَةً مَرْغُوبٌ فيه؛ لِمَا أوضحت من الأدلة؛ وَمِنْ مذهبكم أَنَّ تقليد إمام معين أولى؛ مع أَنَّ تقليد أهل البيت

(1) نقطة المذهب هكذا «هـ»، والتقرير هكذا: «وقرؤ». ينظر شرح الأزهار.

بجُمْلَةٍ مع اختلافهم، وَكَثْرَةِ المجتهدين منهم - يُؤَدِّي إِلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ :

إِمَّا وَيَتَّبِعُ الْمُقَلِّدُ الرُّخْصَ، وَأَخَذَ بِقَوْلِ هَذَا الْعَالَمِ فِي مَسْأَلَةٍ، وَيَقُولُ الْآخَرُ فِي أُخْرَى.

وإِمَّا وَأَخَذَ بِقَوْلِ أَحَدِ المجتهدين فِي مَسْأَلَةٍ، وَلِزَمَهُ الْأَخْذُ فِي بَقِيَةِ الْمَسَائِلِ .

الجواب : أَنَّ التَّقْلِيدَ يَتَقَيِّمُ إِلَى تَسْمِينِ : أَحَدَهُمَا : الْإِتِّزَامُ : وَهُوَ أَنَّ يُوجِبُ الْوَاحِدُ

عَلَى نَفْسِهِ الْإِتِّزَامَ مَذْهَبَ إِمَامٍ مَعِينٍ ؛ وَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ ؛ لِأَنَّ مَا أَوْجَبَهُ الْعَبْدُ عَلَى

نَفْسِهِ فَرَعٌ عَلَى مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ؛ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِنْتِقَالُ ، وَالْأَخْذُ بِقَوْلِ غَيْرِ مَنْ أَوْجَبَ

عَلَى نَفْسِهِ الْإِتِّزَامَ مَذْهَبِهِ ؛ مَا لَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ الْمُجْتَهِدُ فَيَسْتَحِيلَ بِإِنْتِقَالِهِ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : التَّقْلِيدُ الْمَطْلُوقُ بِلَوْنٍ إِيْجَابٍ وَلَا تَزَامٍ ؛ وَهَذَا لَا مَانِعَ لَهُ مِنَ الْأَخْذِ فِي

جَمِيعِ الْمَسَائِلِ بِقَوْلِ إِمَامٍ وَاحِدٍ ، أَوْ يَأْخُذُ فِي مَسْأَلَةٍ بِقَوْلِ إِمَامٍ ، أَوْ عَالَمٍ ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ

بِقَوْلِ إِمَامٍ أَوْ عَالَمٍ آخَرَ مَنْ يَصْلَحُ تَقْلِيدُهُ ؛ لِأَنَّ التَّقْلِيدَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّخْفِيفِ ؛ وَالتَّخْفِيفُ

شَأْنُهُ ؛ وَلَا مَانِعَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ : وَهُوَ أَنَّ يَعْمَلَ بِالنَّظَرِيفِ ؛ وَهُوَ

الْأَخْذُ مِنْ كُلِّ قَوْلٍ بِطَرَفٍ ؛ وَيَجْمَعُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالَ مُتَعَدِّدَةٍ عَلَى صُورَةٍ لَا يَقُولُ بِهَا إِمَامٌ

مَنْفَرْدٌ ؛ فَذَلِكَ مَمْنُوعٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَحْرِقُ الْإِجْمَاعَ : قَطْعًا ، أَوْ اجْتِهَادًا .

عَلَى أَلَّاكَ إِذَا حَقَّقْتَ كَلَامَ أَهْلِ الْبَيْتِ وَمَذْهَبِهِمْ فِي الْفُرُوعِ ، وَعُرْفَتِهِ مَعْرِفَةً مُحَقَّقَةً -

فَإِنَّكَ لَا تَجِدُ فِي الْأَخْذِ بِهَا مَا يَوْجِبُ خَرَقَ الْإِجْمَاعِ وَمُخَالَفَةَ الْأُئِمَّةِ ، كَمَا قَدْ يُوْخَذُ فِي

غَيْرِهَا مِنَ الْمَذَاهِبِ ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ بِحَالِ الْمَكْلُوفِ الْمُؤْمِنِ الْمُخْبِتِ الْمُنِيبِ أَنْ يَأْتِيَ

بِعِبَادَتِهِ ، وَدِيَانَتِهِ ، وَمَعَامَلَتِهِ إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الْأَفْضَلِ الْأَنْفَسِ الْأَمَثَلِ ، وَيُلِيقُ بِهِ أَنْ يَتَزَيَّنَ

فِي الْإِتْيَانِ بِالطَّاعَةِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُرْجَى مَعَهُ الْقَبُولُ مِنَ اللَّهِ ، وَلِيَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا

يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا ، وَلَا يَنْفَقُ مِنَ التَّجَارَةِ إِلَّا أَزْكَاهَا ؛ إِذْ لَا يَرْبِحُ التَّاجِرُ إِلَّا جَيِّدَهَا لَا أَرْذَاهَا

؛ وَهَذِهِ النُّكْتَةُ الْمَنْظُورُ إِلَيْهَا لَا تَجِدُ أَكْثَرَ مَلَا حَظَّةَ لَهَا ، وَتَبَعًا لِأَكْثَرِهَا وَآثَرِهَا ، وَتَحَرُّبًا

فِيهَا - مِثْلَ مَذْهَبِ الْهَادِي ، وَسَاخِرِبْ لَكَ مِثْلًا :

[بعض المسائل المنسوبة إلى الإمام الهادي عليه السلام]

[غسل الفرجين] ⁽¹⁾

تأمل إلى مسألة إثبات كون الفرجين من أعضاء الوضوء عند الهادي؛ نظرا إلى حديث جبريل عليه السلام حين عَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كيف يتوضأ حين قال: أَخَذَ كَفًّا مِنَ الْمَاءِ نَضَحَ بِهَا فَرْجِي ⁽²⁾؛ فحمله الهادي على ظاهره مِنْ كَوْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ يُحَدِّثُ أَصْحَابَهُ

(1) مسألة غسل الفرجين ثابتة عند جميع العترة لإزالة النجاسة للصلاة وثابتة عند جميع الأمة؛ أما كونها من فروض الوضوء فجمهور أهل البيت أَنَّ الفرجين ليسا من أعضاء الوضوء؛ وهو رأي الباقر، والصادق، وأحمد بن عيسى، والقاسم، والناصر، وأبي عبد الله الداعي، والمؤيد بالله، وأبي طالب، والمنصور بالله، والقاسم بن محمد، وولده محمد بن القاسم، وعز الدين بن الحسن، وكثير من شيعتهم العلماء.

وكلام الإمام الهادي في المنتخب والأحكام واضح أنه يريد إن كان فيهما نجاسة؛ فقد ذكر في المنتخب 24: قلت: أي محمد بن سليمان؛ فالاستنجاء فريضة من فرائض الطهور؟ قال: نعم، أكبر فرائض الطهور، قلت: فإن العامة تروي الأخبار أن الاستنجاء ليس من فرائض الطهور، قال: قد رووا ذلك وهذه الرواية مضادة لكتاب الله، وتقص لما أمر الله به، قلت: وأين أمر الله به في كتابه؟ قال: قوله تبارك وتعالى في كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: 6]؛ فدل قوله سبحانه: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ أنه قد أمر بالاستنجاء عند وجود الماء من الغائط؛ فافهم ذلك؛ فإن فيه من نص كتاب الله بطلان ما قال به غيرنا من أن الاستنجاء ليس بفرض. ولما كلام الأحكام 49/1 فلفظه: أول ما يجب على المتوضي أَنْ يغسل كفيه فيتيقها، ثم يغسل فرجه الأعلى فيتيقه، فإذا أنقاه وأنقى ما حوله وما عليه: مِنْ قَدَرٍ، أَوْ دَرَنٍ - غسل بعد ذلك وانحدر إلى فرجه الأسفل فأنقاه، ثم غسل يصرى يديه فأنقاهما من أثر ما أطاق من الأذى عن فرجه بها. وهذا صريح أنه أراد إزالة النجاسة. وقد علق السيد العلامة محمد الدين رحمه الله على هذه المسألة: يقول: إن الإمام الأعظم الهادي إلى الحق الأقوم عليه لم يقل بأن غسل الفرجين من فروض الوضوء؛ لا منطوقا، ولا مفهوما، ولا نصا، ولا ظاهرا، ولا صريحا، ولا بلوغا، ولا دلالة، ولا إشارة؛ وإنما ذلك قول المخرجين، وفي كلام الهادي في الجامعين: الأحكام والمنتخب دلالة واضحة أَنَّ الفرجين ليسا من أعضاء الوضوء.

(2) روى في مجمع الزوائد 241/1 عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ: أَنَّ جِبْرِيلَ لَمَّا نَزَلَ عَلَيْهِ فَعَلَّمَهُ الْوُضُوءَ، فَلَمَّا قَرَعَ مِنْ وَضُوءِهِ أَخَذَ حَفَنَةً مِنْ مَاءٍ قَرَسَ بِهَا نَحْوَ الْفَرْجِ؛ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرُسُّ بَعْدَ وَضُوءِهِ. قال في الروض النضير 239/1: وعلى تقدير صحته: أي الحديث؛ فليس فيه دلالة على المطلوب؛ لكونه

كَيْفَ عَلَّمَهُ جَبْرِيلُ ﷺ الْوُضُوءَ؛ فَقَدْ دَخَلَ فِي تَعْلِيمِ جَبْرِيلَ رَسُولَ اللَّهِ الْوُضُوءَ أَنْ
الْفَرَجَيْنِ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى احْتِمَالِ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ حِينَ حَمَلُوا ذَلِكَ
عَلَى وَجُودِ نَجَاسَةٍ؛ حِينَ قَالُوا: **فَلَيْكَ النَّضْحُ لِتَطْهِيرِ النَّجَاسَةِ، وَالْوُضُوءُ لِإِنَّمَا يَبْدَأُ**
مِنَ الْوُجُوهِ بِشَهَادَةِ الْقُرْآنِ.

حتى قال الإمام يحيى بن حمزة ﷺ: **وَلَا أَعْرِفُ أَحَدًا قَالَ بِهِ غَيْرُ الْهَادِي ﷺ** ⁽¹⁾. وَإِذَا
تَحَقَّقَتْ عَرَفَتْ أَنَّ الْهَادِيَّ عَلَى الْحَقِّ؛ لِأَنَّ جَبْرِيلَ ﷺ عَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ يَتَوَضَّأُ، وَبَدَأَ
بِغَسْلِ الْفَرَجَيْنِ؛ وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمَا مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، وَحَمَلُ غَسْلِهِمَا عَلَى وَجُودِ
نَجَاسَةٍ، أَوْ لِنَفْيِ الشَّكِّ خِلَافَ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالتَّعْلِيمِ هُوَ الْوُضُوءُ لَا غَيْرُهُ مِمَّا
ذَكَرُوا؛ عَلَى أَنَّ الْهَادِيَّ مُنْبِتٌ؛ وَهُوَ أَوَّلِي مِنَ النَّافِي؛ وَزِيَادَةُ الْعَدَلِ مَقْبُولَةٌ بِحَبِّ الْعَمَلِ بِهَا؛
وَمَنْ عَمِلَ بِمَذْهَبِ الْهَادِي فَقَدْ اتَّيَ بِالْوُضُوءِ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَمْ يَغْسِلْ فَرَجِيهِ لِلْوُضُوءِ
فَقَدْ تَرَكَ خِلَافَ الْهَادِي وَرَاءَ ظَهْرِهِ؛ فَعَلَى قَرَضٍ صَحَّةِ قَوْلِ الْهَادِي وَكَوْنِ مَذْهَبِهِ هُوَ الْحَقُّ
فِي عِلْمِ اللَّهِ - فَقَدْ صُلِيَ مِنْ لَمْ يَغْسِلْ فَرَجِيهِ لِلْوُضُوءِ؛ وَبَعْضُ أَعْضَائِهِ لَمْ يُوضَّئْهَا؛ وَتَرَكَ مَنْ
أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ مَا قَدْ فَعَلَهُ جَبْرِيلُ ﷺ عِنْدَ تَعْلِيمِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

وَقَوْلُهُ: «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ» ⁽²⁾ - يَشْهَدُ بِصَحَّةِ مَذْهَبِ الْهَادِي؛
لِأَنَّ الْإِشَارَةَ تَعْمُ جَمِيعَ أَفْعَالِ الْوُضُوءِ الَّتِي قَصَدَ جَبْرِيلُ ﷺ تَعْلِيمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا؛
فَعَرَفَتْ أَنَّ الْهَادِيَّ وَاضِحُ الْمَنْهَجِ، يَتَّبِعُ الْحَجَجَ.

بعد الفراغ من الوضوء؛ وفائدته قَطْعُ الوسواس، والتردد في خروج شيء من الفرج.
(1) قَالَ فِي الْإِتِّصَارِ 615/1: وَمَنْ قَالَ بِأَنَّ غَسْلَ الْفَرَجَيْنِ أَوَّلُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ - هُوَ الْهَادِي.
وَعَلَى عَلَيْهِ السَّيِّدُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؛ وَالْعَجَبُ مِنَ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ مَعَ قُوَّةِ بَاعِهِ وَسَعَةِ إِطْلَاعِهِ كَيْفَ
نَسَبَ ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ الْهَادِي إِلَى الْحَقِّ ﷺ؛ وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ تَحْرِيجِ الْإِمَامِ الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ، وَعِنْدَ التَّحْقِيقِ
هُوَ قَوْلُ لَا قَاتِلَ بِهِ، وَلَكِنْ لِكُلِّ جَوَادِ كِبُورَةٍ، وَلِكُلِّ صَارِمِ نُبُوَّةٍ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.
(2) تَلْخِصُ الْحَبِيرِ 57/1، وَفَتْحُ الْبَارِي 233/1، وَمَجْمَعُ الزَّوَائِدِ 239/1.

[رفع اليدين عند التكبير في الصلاة⁽¹⁾]

المثال الثاني: مسألة رفع اليدين عند التكبير؛ قد روي ذلك عن رسول الله ﷺ أنه رفع يديه عند التكبير: أي تكبيرة الإحرام لا غير⁽²⁾، وروي أنه فعل ذلك في ثلاثة مواضع: عند تكبيرة الإحرام، وعند الركوع، وعند الاعتدال من الركوع⁽³⁾. وروى أيضا أنه كان يفعل ذلك عند كل خفض ورفع⁽⁴⁾.

مع أن جميع العلماء، وجميع المذاهب لا يقولون بأن ذلك واجب؛ وإنما يجعلونه هيئة لا غير. [البحر 1/240].

وَلَمَّا وَجَدَ الْهَادِي اخْتِلَافًا فِي الرِّوَايَةِ، وَاضْطِرَابًا فِي كَلَامِ الرِّوَاةِ، وَكَوْنُ ذَلِكَ مَبْنًى؛ وَقَدْ رَوَى عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ مَا يَمْنَعُ جَوَازَ الْحَرَكَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَكَوْنَهَا ثِنَاثِي الْخُشُوعِ، وَكَوْنُ الْوَاجِبِ فِي الصَّلَاةِ هُوَ الْإِخْبَاتُ وَالسُّكُونُ الَّذِي هُوَ مِنْ شَأْنِ الْخُضُوعِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ»⁽⁵⁾. وقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238]: أي

(1) اختلف في الرفع عند الافتتاح وعند كل رفع وخفض: فذهب الهادي، والقاسم، ومالك في رواية إلى أنه لا يرفع أصلاً، وهو مذهب الإباضية. وذهب الإمام زيد بن علي، والمزيد بالله، وابن أبي ليلى، وسفيان الثوري، وأبو حنيفة وأصحابه، وسائر فقهاء الكوفة إلى أنه يرفع في تكبيرة الإحرام فقط. وروي عن غيرهم الرفع في كل خفض ورفع. قال ابن عبد البر في الاستذكار 58-65: حُجِّلَ مِنْ رَأْيِ الرَّفْعِ وَعَمِلَ بِهِ مِنْ الْعُلَمَاءِ لَا يَبْطُلُ صَلَاةُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ، إِلَّا الْحَمِيدِي، وَبَعْضُ أَصْحَابِ دَاوُدَ، وَرَوَايَةٌ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ. وَقَالَ: فَلَا وَجْهَ لِمَنْ جَعَلَ صَلَاةَ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ نَاقِصَةً، وَلَا لِمَنْ أَبْطَلَهَا مَعَ اخْتِلَافِ الْأَنَارِ فِي الرِّفْعِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَاخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ يَتَّبِعُهُمْ، وَاخْتِلَافِ أُمَّةِ الْأَمْصَارِ فِي ذَلِكَ، وَالْفَرَاغِ لَا تَبْتَ إِلَّا بِمَا لَا مَذْهَبَ لَهُ، وَلَا مَطْفَأَ فِيهِ. وَقَوْلُ الْحَمِيدِيِّ وَمَنْ تَابَعَهُ سُكُونًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَخَطَأً لَا يَلْتَمِزُ أَهْلَ الْعِلْمِ إِلَيْهِ. ينظر عيون المجلس 1/288. وبدائع الصنائع 1/199. ومغني المحتاج 1/289. والمغني 1/512. والبحر الزخار 2/240. والروض النضير 1/630. والمتخب 38. ومنهج الطالبين، وبلاغ الراغبين، لحميس بن سعيد الرستاق 4/64.

(2) مجموع الإمام زيد بن علي 100، وأماي أحمد بن عيسى 1/111، وشفاء الأوام 1/299، والترمذي 5/2، والنسائي 2/124، ومسلم 1/292.

(3) البخاري 1/258، ومسلم 1/292، وأبو داود 1/461، والنسائي 2/122.

(4) النسائي 2/122، وأبو داود 1/199.

(5) التجرید 1/167، والشفاء 1/306، والاعتصام 1/357، والطبراني في الكبير 2/202، والبيهقي 2/280.

خاشعين - صَرَّحَ بِرَدِّ حَدِيثِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ؛ لِأُمُورٍ:

الأول: كون رفع اليدين هيئة، والسكون والخشوع واجب؛ كما جاء في الحديث في مَنْ رَأَاهُ يَعْبَثُ بِلَحِيَّتِهِ؛ فَقَالَ: «أَمَّا أَلْتَ يَا فُلَانُ فَلَا صَلَاةَ لَكَ: لَوْ خَشَعَ قَلْبُكَ لَحَشَعَتْ جَوَارِحُكَ»⁽¹⁾؛ فَلَا حَظَّ الْقِيَامَ بِالْوَاجِبِ؛ وَإِنْ حَصَلَ مَعَهُ تَرَكُّ بَعْضِ الْهَيْئَاتِ.

الثاني: أَنَّ رَوَايَةَ رَفْعِ الْيَدَيْنِ رَوَايَةُ فِعْلٍ، وَرَوَايَةُ «اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ» رَوَايَةُ قَوْلٍ؛ وَعِلْمُهُ الْأَصُولُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ بِرَوَايَةِ الْقَوْلِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَمَلِ بِرَوَايَةِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدْخُلُهُ الْإِحْتِمَالُ؛ بِخِلَافِ الْقَوْلِ كَمَا ذَلِكَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ⁽²⁾.

الثالث: اضطراب حديث رفع اليدين؛ لاختلاف الروايات: بعضها عند تكبيرة الإحرام، وبعضها في ثلاثة مواضع، وبعضها عند كل خفض ورفع؛ وهذا الاضطراب يُؤْهِمُ جَانِبَ الْحَدِيثِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّبَاسُ الصَّحِيحِ مِنْهَا؛ وَأَيْضًا فَقَدْ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ النَّهْيُ عَنْ رَفْعِ الْيَدَيْنِ⁽³⁾، وَالْأَمْرُ بِتَسْكِينِ الْأَطْرَافِ؛ وَكَوْنُ كُلِّ حَرَكَةٍ تَقَعُ فِي الصَّلَاةِ تَنَاقِيًا خُشُوعًا.

الرابع: أَنَّ رَوَاةَ الْهَادِي أَبَاؤُهُ الطَّاهِرُونَ رَفَعُوا يَدَيْهِمْ وَكَفُّوا بِرَوَايَتِهِمْ حُجَّةً مُقْبُولَةً لَا زِمَةَ الْإِتِّبَاعِ؛ وَلَا يَسَاوِيهِمْ غَيْرُهُمْ مِنَ الرُّوَاةِ؛ وَطَرِيقُ التَّرْجِيحِ بَيْنَ الرُّوَاةِ مَنْظُورٌ إِلَيْهَا عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَعِلْمَاءِ الدِّينِ؛ فَعَرَفَتْ بِهَذَا صِحَّةَ مَذْهَبِ الْهَادِي، وَوَضُوحَ طَرِيقَتِهِ.

وهاهنا بحث واسع في معرفة رواة رفع اليدين والقائلين به، ورواة نسخه واضطرابه، والقائلين به من الصحابة والتابعين، تركتها اختصاراً⁽⁴⁾؛ إذ ليس هنا محل

(1) مجموع الإمام زيد 120، والمختب 39، وشفاء الأوام 306 / 1.

(2) الفصول اللؤلؤة 273، والكاشف 68، واللمع 146، وروضة الناظر 279 / 1، ورفع الحاجب 131 / 2.

(3) وهو ما استدلل به في الأحكام 77 / 1، وقال في المختب 38: وكذلك بلغنا عنه ﷺ أنه لم يكن يرفع يديه في خفض ولا رفع في الصلاة، وكان ﷺ يحب ويأمرنا بالسكون فيقول: «اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ» حتى إنه نظر إلى رجل يعبث بِلَحِيَّتِهِ فِي الصَّلَاةِ؛ فَقَالَ: «لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هَذَا لَحَشَعَتْ جَوَارِحُهُ»؛ وَذَلِكَ حَتَّى بَشَّرَهُ عَلَى أَنْ لَا يَمُوتَ الْمَصْلِي يَدًا وَلَا رِجْلًا إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ إِلَى ذَلِكَ.

(4) انظر لِيَزَامًا جَامِعَ الْأَقْوَالِ فِي الْقِسْمِ وَالْإِرْسَالِ لِلْمُحَقِّقِ؛ فَهُوَ كَافٌ شَافٍ وَافٍ؛ طَبِعَ بِمَكْتَبَةِ بَدْرٍ.

نخفيته؛ وإنما أردت الإشارة إلى صحة كلام الهادي، وقُوَّة عزيمته في الشريعة، وشِدَّة
 سَكيمته في أمور الدين، وَكَوْنُهُ لَا يُعَدَّلُ عنه إلى غيره، وَلَا يُقَيَّسُ به غَيْرُهُ إِلَّا مَنْ جَهِلَ
 قُدْرَهُ، وَلَمْ يَتَعَقَّلْ لَهُ التَّمْيِيزُ بين أئمة الهدى وغيرهم، وَعَقَلَ عن الترقى في مذهبه،
 واكتفى من العلم بِالِإِسْتِمَامِ، ومن التعلم بالإمام، ومن الله التوفيق إلى كل خير.

المقصد السابع : [قواعد المذهب الزيدي]

[مقدمة وتمهيد:]

اعلم وفقني الله وإياك أَنْ العمل في زمن النبي ﷺ وزمن الصحابة الراشدين كان
 مُخَصَّرًا قَرِيبَ الْمَأْخَذِ والانتقال، وَاضِحَ الدَّلَالَةِ والاستدلال؛ إذ هو عين كتاب الله العزيز
 للمحفوظ عن الزيادة والنقصان، وسنة رسول الله ﷺ سيد ولد عدنان.

وفي الصِّدْرِ الْأَوَّلِ لَمَّا كَانَ الْقُرْآنُ الْعَزِيزُ واردا على لغتهم، والسنة النبوية من جنس
 منطوق أَلَسْتَهُمْ - لَمْ يَحْتَجْ أَحَدٌ إِلَى مزيد عناية في معرفة اللفظ المقصود؛ للاستدلال به
 على أي حكم أو مسألة: لَا مِنْ جِهَةِ الْلفظ، وَلَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَلَا مِنْ جِهَةِ
 الْمَنْطُوقِ، وَلَا مِنْ جِهَةِ الْمَفْهُومِ، وَلَا كَانَ قَدْ اتَّسَعَ نِطاقُ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَةِ فِي الْأَقْطَارِ، وَلَا
 خَالَطَ الْعَرَبَ وَلُغَتُهُمْ مِنَ اللُّغَاتِ مَا يُغَيِّرُهَا مِنْ أَصْنَافِ اللُّغَاتِ، وَلَا كَثُرَتِ
 الْمُحَاكِمَاتُ وَالْخُصُومَاتُ، وَلَا كَثُرَتِ الْمَسَائِلُ، وَلَا تَشَعَّبَتِ الْمَذَاهِبُ، وَلَا تَبَاعَدَتِ
 الْبُلْدَانُ، وَلَا تَعَدَّدَتِ الْأَرْاءُ؛ فَكَانَ إِذْ ذَاكَ وَالْعِلْمُ نُقْطَةً، وَالْمَأْخَذُ قَرِيبَ، وَالْمُتَاوَلُ غَيْرَ
 بَعِيدٍ، وَكُتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ ﷺ غَضَانِ طَرِيانٍ، وَقُلُوبُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَافِظَةٌ
 عَلَى التَّائِلِ وَالْمُوَالَاةِ، وَعَدِمَ الْاِخْتِلَافُ وَالْاِفْتِرَاقُ، يُحْضَرُونَ عَلَى الْأَلْفَةِ وَعَدِمَ التَّفَرُّقَةُ
 بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي التَزَمَهُ سَيِّدُ الرُّصَیِّينَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ يَوْمَ السَّقِيفَةِ
 وَالشُّورَى، وَتَكَلَّفَ مَعَهُ الصَّبْرَ عَلَى الْأَذَى، وَالْإِغْصَاءَ عَمَّا كَانَ فِي الْحَلْقِ مِنَ الشَّجَنِ،

والعين من القذى؛ كل ذلك مُحَافَظَةٌ على تَصَبُّبِ قَنَاةِ الدِّينِ، وَحِفْظِ نِظَامِ الإِسْلَامِ
والمسلمين؛ كما قد صرح به غير مرة في كلامه المتين⁽¹⁾.

ثم لما كان انتشار الإسلام في الأقطار، واتساع جملة من أهل البوادي والأمصار،
واختلاط أهل لغته بغيرهم من أهل الكتاب، وخشية التباس صحيح السند بغيرها،
لكثرة الرواة والروايات، وما شاب الحق من الباطل الموضوع عن كان في زمنه من
الولاء، ومن خالطهم وداهنهم من عَمَرَ دُنيَاهُ وَلَوُ فَاكُهُ من آخرته ما فاتته! وفرار
المحققين بدينهم، وما جرى عليهم من التمزيق والتشريد والشتات؛ وهنالك تشعبت
الطرق، وتفرقت المذاهب والفرق، وَدَوَّكَّتِ السُّنَّةُ في الأمهات، واختص أهل البيت
بِالْحَقِّ بمزيد العناية والثبات، وتكلم كل فريق في أدلة فريقه، وَوُكِّلَ كُلُّ مُؤَلِّفٍ مِّنْ ارْتَوَى
من روايته وريقه، وَجَرَحَ وَضَعْفَ وَأَرْهَنَ وَبَيَّنَ مَنْ لم يكن من أهل طريقتهم، ورواة
سليقتهم؛ حتى لقد يرى الْقَذْحَ عَيْنَ التَّوْبِيخِ! وَالتَّوْبِيخَ عَيْنَ الْقَذْحِ! وَالْجُرْحَ عَيْنَ
التَّعْدِيلِ! وَالتَّعْدِيلَ عَيْنَ الْجُرْحِ! وهم يَتَنُّ مُصْرِحٍ بِالْقَبِيلِ إِنْ صادف ضغطة الاحتجاج
عليه، وَيَتَنُّ مُتَعَصِّبٍ لِنَشَائِئِهِ وَمَأَلَفِهِ، وما عَرَفَ أَهْلَ جِلْدَتِهِ عليه، وَيَتَنُّ مَنْ نَصَرَ مَذْهَبَ
إمامه الذي قَلَّدَهُ، وَجَعَلَ هِدَايَتَهُ مُتَوَطِّئَةً بِهَدَايَتِهِ، وَعُمْدَتَهُ مَقْصُورَةً عَلَى وِلَايَتِهِ، ولا
يعرف لغيره حَقًّا، ولا لكلام غَيْرِ مَذْهَبِهِ صِدْقًا؛ فتراهم وقد عكف على خدمته لبلا
ونهار، وأمعن في مطالعة نصوصه سِرًّا وَجَهَارًا، وجعله عنده في رتبة النص الذي لا
يقبل التأويل، ولا يستجيز في منطوقه ولا مفهومه أيَّ تحويل، واتخذ له استدلاله أصلا
ومرجعا؛ فَعَوَّلَ عليه، وَخَرَّجَ منه، وَفَرَّغَ عليه؛ مُتَقَلِّدًا مُتَتَفَعِّلًا⁽²⁾، وبسببه كثرت
الأنظار، وامتلات الأسفار، واختلفت الآراء، وتعددت الأهواء، وَصَوَّبَ كُلُّ فَرِيقٍ ما

(1) ينظر الخطبة الشقشقية في نهج البلاغة.

(2) ولقائل أن يقول للمؤلف رحمه الله: مَا قُلْتُمْ لِي إِعْجَابَ الْمُقَلِّدِينَ فِي أُنْمَتِهِمْ يَنْطَبِقُ عَلَيْكَ؛ فَأَنْتَ مُشْفَوْفٌ
بِالْإِمَامِ الْهَادِي رحمه الله؛ فيصدق على الجميع القول: وكل فتاة بأبيها معجبة، لكن لأهل البيت منزلة.

يعرف، وغدت في نهاية زوده الذي ألف، وصارت المسائل منتشرة في جميع المذاهب غير منحصرة، وهي مع ذلك ذات أصول مشتهرة، وفروع غير منكرة، وأمها معروفة، وأدلة يستند إليها بشواهد الإتيان محفوفة.

ولما عرفوا أن الأدلة قد صارت علماً مستقلاً، وقد أفرد المؤلفون في علوم القرآن، والتفسير، والحديث وما يتعلق بها [و] صار مشعلاً ودستوراً مستقلاً حافلاً، وأن ميسر احتياج العالم إلى علم الأحكام، وما يتميز به الحلال من الحرام - كدبوا لذلك أسفاراً حافلة، وأفكاراً للانتقاد كاملة؛ فبيثوا مجملها، وقيدوا مطلقها، وخصصوا عمومها، وفصلوا بين أصلها وفروعها، وميزوا بين قضيها وقضيلها، وعرفوا ما للفروع الجزئية من أمها كلية وأصول تنطبق عليها، وتدخل تحت مدلولها؛ فتبعضوا أثرها حتى عثروا عليها، وحرروا الأصول مفردة في كتب معروفة، كما أفردوا للفروع كتباً مألوفة، وصرحوا بأن تلك الأصول مستقاة من مؤلفات إمام مذهبهم، وأنها مرجع لما نزع عنها من المسائل المأنوسة في كتبهم، وقد يجعلون الأصول متناً، والفروع شرحاً؛ كما قد وقت عليه من كتاب جلال الدين السيوطي المسمى بـ«الأشباه والنظائر» على مذهب الشافعي، ومثله في سائر المذاهب المشهورة.

[القواعد الفقهية عند الزيدي]

وأما أهل مذهب الهادي عليه السلام فأفردوا المسائل عن أصولها، وجعلوا الأصول مرجعاً تُردُّ إليها الفروع عند الاختيار والإشكال؛ مَوْقُوفَةً عليها وَقُوفَ التابعة على متبوعها؛ وقد اقتضى الحال إيراد ما عثر عليه وَحَصَّلَهُ المشائخ المحققون، وَنَصُّوا عَلَى وَجْهِينَا مِنْ مؤلفات مَنْ تَخَدَّمَ مذهب الهادي عليه السلام، وانتمى إليه، ومن مؤلفات الهادي: وهي أصول يَتَمَرَّعُ عنها، وَيُنْشَرُّ مِنْهَا مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ، وَأَمَهَاتُ كَلِمَاتُ تُنْطَبِقُ عَلَيْهَا جُزْئِيَّاتٌ خَطِيرَةٌ مَأْخُذُهَا: الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، والقياس، والاجتهاد، ولا أظنها تستوعب مجموع ما حوته كتب الفقه الفرعية بل أَكْثَرَهَا؛ لِتَقْلِيدِ تَأْخِرِ بَعْضِ الْأُصُولِ، وَخُرُوجِ بعض الفروع عن الأصول المحصورة هاهنا، ونحن نروى عن سيدنا القاضي حسين بن عبدالله الأكوخ فيما عثر عليه وفيما نقله عن سيدنا القاضي عبدالله بن حسين دلالة كما قد وَعَدْنَا بِذَلِكَ سابقاً؛ ولتتميم الفائدة إن شاء الله قال سيدنا عبد الله بن حسين دلالة: أما ما وجدته لبعض العارفين ⁽¹⁾ فلقلقه: فرائد حُصِّلَتْ بحسب الإمكان:

- 1- كُلُّ مَا جَازَ الْإِجْتِهَادُ فِيهِ جَازَ التَّقْلِيدُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ.
- 2- كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْمَسَائِلِ الْفَرَعِيَّةِ الظَّنِّيَّةِ مُصِيبٌ.
- 3- التَّقْلِيدُ لِلْمَيِّتِ يَجُوزُ مُطْلَقًا لِمَنْ أَهْلُ الْبَيْتِ عليه السلام أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ.
- 4- الْإِجْتِهَادُ الْأَوَّلُ بِمَنْزِلَةِ الْحُكْمِ؛ فَلَا يَنْقُضُهُ الْإِجْتِهَادُ الثَّانِي ⁽²⁾.
- 5- الْجَاهِلُ الصَّرْفُ كَالْمُجْتَهِدِ؛ فَمَا فَعَلَهُ مُعْتَقِدًا لِحَوَازِهِ وَصِحَّتِهِ، وَلَمْ يَخْرِقِ

(1) لعله قصد السيد العلامة أحمد بن محمد الشرفي، وهذه القواعد مطبوعة في مقدمة شرح الأزهار 1/ 46.
(2) الأمثلة كثيرة، وفي المسألة تفصيل لبعض العلماء: فمثلاً إذا كان يرى المجتهد عدم وجوب الزكاة لما أخرجت الأرض إذا لم يبلغ النصاب خمسة أوسق، ثم تغير اجتهاده إلى وجوبها في قليل ما أخرجت الأرض وكثيرة؛ فإنه لا يلزمه إخراج الزكاة عن السنوات السابقة ويعمل باجتهاده الآخر فيما يستقبله من الأعمال. ينظر شرح الغاية 2/ 663، وشرح الأزهار 1/ 165.

الإجماع - جَرَى بِجَرَى تَقْلِيدَ مَنْ وَافَقَهُ⁽¹⁾.

6- الْعَامِّيُّ الَّذِي لَهُ بَعْضُ تَمْيِيزِ مَذْهَبِهِ مَذْهَبُ شِيعَتِهِ⁽²⁾.

7- الْخِلَافُ فِيمَا وَرَاءَ⁽³⁾ الْمَسْأَلَةِ لَا يُقَيَّدُ الْجَاهِلَ.

8- إِذَا اجْتَمَعَ جَنَبُهُ حَظَرٌ وَإِبَاحَةٌ فَالْحَظَرُ أَوَّلَى؛ حَيْثُ هُوَ الْأَصْلُ وَإِلَّا فَهُوَ مِمَّا أُبِيحَ عِنْدَ الْفُرُوزَةِ جَزَاءَ التَّحَرِّيِّ فِيهِ⁽⁴⁾.

9- إِذَا تَقَارَنَ أَصْلٌ وَظَاهِرٌ قُدِّمَ الظَّاهِرُ⁽⁵⁾.

10- إِذَا اجْتَمَعَ فِي الْعَقْدِ وَجْهَانِ صِحَّةٌ وَفَسَادٌ - مُجْمَلٌ عَلَى الصَّحَّةِ.

11- تَحْصِيلُ شَرْطِ الْوَاجِبِ لِيَجِبَ لَا يَجِبُ⁽⁶⁾.

(1) هو من لا يعقل معنى التقليد؛ لقرط عاميته؛ فالأقرب صحة ما فعله من الأحكام الشرعية معتقدا لجوازه كما يحصل من العوام في صلاتهم من اللحن، وعدم استيفاء الأركان؛ فإنه يصح منهم، وإن كانت مخالفة لقول من هم متممين إليهم ما لم يخرق الإجماع كأن يترك الركوع في الصلاة أصلا فلو أن صلاته لا تصح. ينظر شرح مختصر الكافل 130، والكاشف 424.

(2) فلا يفتي العامي في مسألة الطلاق الثلاث بلفظ أو ألفاظ من غير تحليل الرجعة إلا بمذهب الهادي عليه السلام، وقال بعض أصحابنا المتأخرين: ولا يجوز لأحد من العلماء أن يفتي العامي الذي طلق زوجته بدعة أن يلتزم مذهب الناصر في كونه غير واقع؛ ولا يبعد انسلاخ المفتي من الدين؛ إذ قد التزم مذهب من يقول بوقوعه، وبعد الالتزام يحرم الانتقال؛ فمعنى هذا الكلام أن يفتي من في مناطق الزيدية في اليمن بمذهب الهادي، ومذهب كل قطري يقول إمام ذلك القطر. ينظر الأنوار لابن حابس ص 350.

(3) في دلالة: قفا للمسألة. وفي الأصل: الخلاف في قضاء المسألة؛ وكأنها مصحفة من قفا؛ والأوضح ما أثبتناه.

(4) مثاله إذا كان معه آية فيها ماء؛ بعضها طاهر مطهر، وبعضها منتجس، أو مغصوب، أو التيس عليه، فإن لم تزد آية الطاهر المطهر على مخالفها؛ أو زادت ولم يحصل ظن بطهارة أحدها فإنه يجب عليه حينئذ تركها جميعا؛ لأنه استوى في ذلك جانب الحظر والإباحة؛ فغلب جانب الحظر كما هو الواجب؛ حيث الضرورة بخلاف التباس المذكاة بالميتة ونحوها، والتباس الإناء الطاهر بالمنتجس لمن أراد الشرب؛ فإنه يجوز التحري مع الاستواء، ولا يرجع جنبه الحظر هاهنا؛ لأن المحظور هاهنا يبيحه الضرورة؛ إذ يجوز أكل النجس وشربه عند الضرورة؛ بخلاف الترضؤ بالنجس؛ فإن الضرورة لا تبيحه، بل يجب العدول إلى التيمم؛ فإن عديم التراب صلي غير متطهر. شرح الأنوار 1/ 373.

(5) مثاله: الأصل في الماء القليل الطهارة، ولكن إذا ظهر فيه تغير فيرفع حكم الأصل، وهكذا.

(6) فمثلا لا يجب على المرأة أن تتزوج بمن يبيع بها أو من يزودها بالمال لأجل تبيع به، وكذلك لا يجب على

- 12- مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ يَجِبُ كُوجُوبُهُ.
- 13- الْأَصْلُ فِي الْمَاءِ الْقِلَّةِ وَالطَّهَارَةُ.
- 14- مَا كَانَ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مُمَكِّنَ الْوُصُولِ إِلَى الْعَمَلِ بِهِ [بِالْعِلْمِ]، فَلَا يَكْفِيهِ الظَّنُّ، وَمَا كَانَ لَا يُمَكِّنُ الْوُصُولَ إِلَى الْغَايَةِ فَالظَّنُّ مَعْمُولٌ بِهِ⁽¹⁾.
- 15- الظَّنُّ لَا يَنْقُضُ الظَّنَّ، كَمَا أَنَّ الْاجْتِهَادَ لَا يَنْقُضُ الْاجْتِهَادَ.
- 16- عِلْمُ الْإِنْسَانِ أَقْدَمُ مِنْ عِلْمِ غَيْرِهِ وَظَنُّهُ، وَعِلْمُ الْغَيْرِ [فِي الْعِبَادَاتِ] أَقْدَمُ مِنْ ظَنِّ نَفْسِهِ، وَظَنُّ نَفْسِهِ أَقْدَمُ مِنْ ظَنِّ غَيْرِهِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْعَمَلِ.
- 17- مَطْلُوبُ اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ الْاجْتِهَادُ.
- 18- إِذَا تَعَدَّرَ الْاجْتِهَادُ جَارَ التَّقْلِيدُ.
- 19- الْإِفْقَاءُ جَائِزٌ لَغَيْرِ الْمُجْتَهِدِ حِكَايَةً عَنِ الْغَيْرِ [مُطْلَقًا] وَتَحْرِيجًا إِنْ كَانَ مُطْلِعًا⁽²⁾.
- 20- الْخِلَافُ فِي الْمَسْأَلَةِ يُصَيِّرُهَا ظَنًّا، وَكَذَلِكَ الْخِلَافُ هَلْ هِيَ قَطْعِيَّةٌ، أَوْ ظَنِّيَّةٌ.
- 21- الْمُسْتَفْتَى هُوَ السَّائِلُ عَنْ حُكْمِ الْحَادِثَةِ؛ فَإِذَا أَدْعَى وَقِيلَ قَوْلٌ مَنْ أَقْتَاهُ صَارَ مُقَلِّدًا؛ فَإِنْ تَوَيَّ مَعَ ذَلِكَ الْإِلْتِزَامَ صَارَ مُلْتَزِمًا.
- 22- الْإِقْدَامُ عَلَى مَا لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا قَبِيحٌ.
- 23- إِذَا تَعَارَضَتِ مَفْسَدَةٌ وَمَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ أَوْ مُسَاوِيَةٌ وَجِبَ تَوْقِي الْمَفْسَدَةِ.
- 24- تَرَكُ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ أَقْدَمُ مِنَ الْخَاصَّةِ⁽³⁾.

صاحب المال قطع المغازات لطلب الفقير ليسلم له الزكاة. ينظر شرح الأزهار 2/ 67.

(1) عبارة دلالة: ما كان من الأحكام الشرعية يمكن الوصول إلى العلم به لم يكف الظن، وما كان لا سبيل إلى تحصيل العلم به فالظن كاف معمول عليه للشاهد والحاكم.

(2) في الأصل: وتحريجا وإن كان مطلعا، والصواب ما أثبتناه؛ فإنه لا يجوز لغير المجتهد إذا كان له رشد وهو العارف بالفروع أن يقتي بمذهب مجتهد حكاية مطلقا، وتحريجا إن كان مطلعا على المأخذ أهلا للنظر. وعند المؤيد بالله يجوز مطلقا، وهناك أقوال أخرى في هذه المسألة. ينظر الأنوار لابن حابس ص 349، وشرح مختصر على متن الكافل ص 130، والكاشف 422.

(3) كأخذ أرض مملوكة لشخص لمصلحة عامة دون تعويضه تعريضا عادلا؛ فلا ننزع ملكية شيء من مالك

- 25- الْحَسَنُ إِذَا كَانَ فِعْلُهُ يُسَبِّبُ فِعْلَ الْقَيْحِ وَجَبَ تَرْكُهُ، وَإِنْ كَانَ الْقَيْحُ يُفْعَلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَمْ يَجِبْ تَرْكُهُ، وَعَلَى هَذَا يُحْتَمَلُ مَا وَقَعَ مِنَ الْاضْطِرَابِ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ.
- 26- إِذَا تَعَارَضَ وَاجِبٌ وَمَحْظُورٌ فَتَرَكَ الْوَاجِبَ أَهْوَنُ مِنْ فِعْلِ الْمَحْظُورِ.
- 27- خَبَرُ الْعَدْلِ مَعْمُولٌ بِهِ فِي الْعِبَادَاتِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.
- 28- السَّكْرَانُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ: صِحَّةٌ، وَفَسَادٌ، وَلُزُومٌ، وَسَقُوطٌ- كَالْمُكَلَّفِ إِلَّا فِي النَّبِيِّ؛ لِأَلَايَةٍ⁽¹⁾.
- 29- إِذَا تَعَارَضَ أَصْلَانِ: قَرِيبٌ، وَبَعِيدٌ؛ فَالْقَرِيبُ هُوَ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ.
- 30- الْعِبَرَةُ فِي الْعِبَادَاتِ بِالْإِسْتِدَاءِ لَا بِالِانْتِهَاءِ إِلَّا فِي الْمُعَامَلَاتِ كَمَا فِي الضَّالَّةِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ، «عَالِيَا» اخْتِرَازًا مِنْ اسْتَأْجَرَ غَيْرَهُ أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ لِعُدْرِ مَرْجُو الزَّوَالِ، ثُمَّ أَيْسَ مِنْ زَوَالِهَا؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْحُجِّ⁽²⁾.

بحاجة النفع العام .

- (1) البيع من السكران وما أشبهه من عقود المعاوضات لا يصح؛ لعدم التراضي .
- (2) في دلالة وشرح الأزهاري 1/ 47: العبرة في العبادات بالانتهاء لا بالابتداء إلا في المعاملات كما في الضالة؛ خلافاً لبعضهم؛ فلو تزاعى بقاء نجس ظنه طاهراً أو غصباً ظنه حلالاً فالعبرة بما انتهت إليه الحال في الانكشاف، فإن انكشف متنجساً أو غصباً ما ظنه طاهراً أو حلالاً أعاد في الوقت ويعده إذا كانت النجاسة مجتمعة عليها؛ بخلاف الغصب فإنه لا يعيد إلا في الوقت لا بعده، وهذا على أساس أن العبرة بالانتهاء . واختار المؤيد بالله في الغصب إن قدم على الوضوء به معتقداً أنه حلال فقد أجزأ - فلزمه القيمة - وإن اعتقد أنه غصب لم يجره، وإن انكشف حلالاً؛ لأنه أقدم عاصياً، واختار الإمام يحيى بن حمزة كلام الحنفيني في أن العبرة بالانتهاء، وهو المختار للمذهب.

ومن الأمثلة على ذلك: لو قصر المصلّي ظناً أن المسافة تقضي القصر فأنكشف له أن المسافة دون يريد فإن عليه إعادة الصلاة: سواء كان الوقت باقياً أو قد خرج؛ بخلاف لو صلى تماماً حيث ظن أن المسافة دون البريد وانكشف له أن المسافة يجب فيها القصر فإنه لا يعيد قاصراً إلا إذا انكشف له الخطأ في الوقت. أما إذا خرج الوقت فلا قضاء؛ لأجل الخلاف في أن القصر رخصة كما ذهب إليه الناصر وغيره.

وللسألة التي احتراز المؤلف بها: «مَنْ استأجر غيره أن يحج عنه لعذر مرجو الزوال ثم أيس من زوالها فإنه يجب عليه إعادة الحج؛ فهذا المثال يدل على أنه أراد أن العبرة بالانتهاء، وما في النسخة سبق قلم أو سهو من المؤلف أو الناسخ. فإن من حجج لعذر مأبوس لزمه أن يعيد الحج إن زال ذلك العذر الذي كان

31- الإِكْرَاهُ يُصَيِّرُ الْفِعْلَ كَلًّا فِعْلٌ «غَالِيًا» اخْتِرَازًا مِنَ الْإِكْرَاهِ عَلَى الرَّئِثِ عَلَى وَجْهِ
لَمْ يَنْتَقِلْ لَهُ فِعْلٌ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْفُسْلُ.

32- نِيَّةُ الْمُكْرِهِ إِنْ رَضِيَهُ تُصَيِّرُ الْإِكْرَاهَ كَلًّا إِكْرَاهًا⁽¹⁾.

33- التَّخْوِيلُ بِمَنْزِلَةِ الْحَقِّ لَا لِمَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ، إِلَّا إِذَا صَارَ إِلَيْهِ عَوَضُهُ⁽²⁾.

34- الْبُضْعُ لَا يَحُلُو: مِنْ حَدٍّ، أَوْ مَهْرٍ «غَالِيًا»⁽³⁾.

35- لَا يَجْتَمِعُ غُرْمَانِ عَلَى الشَّخْصِ: فِي مَالِهِ، وَبَدَنِهِ مَعَ اتِّحَادِ السَّبَبِ «غَالِيًا»⁽⁴⁾.

اخْتِرَازًا مِنْ وَرَثَةِ الْمَرْأَةِ الْمَقْتُولَةِ، وَمِنْ رَثَى بِالْإِكْرَاهِ مُكْرَهَةً [وَأَزَالَ بَكَارَهَا]؛ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ
الْحَدُّ مَعَ نِصْفِ الْمَهْرِ⁽⁵⁾. [صوابه: مَعَ الْأَرْضِ].

36- إِذَا اتَّفَقَ مُبَاشِرٌ وَمُسَبِّبٌ فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُبَاشِرِ، فَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ مُبَاشِرٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ
الضَّمَانُ - ضَمِنَ الْمُسَبِّبُ⁽⁶⁾.

مأبوس الزوال على ما صححه الأخوان، وقيل: إنه لا يتعذر هنا الابتداء والانتهاء؛ لأنه لم يأت به نفسه.
وفي الضمانة: إذا تصرف فيها الملتقط لها قبل اليأس من وجود المالك لها فإنه يضمن ولو يأس بعدها. قال في
شرح الأزهار: والقياس على مذهب المادوية أن العبرة بالانتهاء أنه لا يضمن؛ لحصول اليأس من بعد.
ينظر شرح الأزهار 62/1، و366، و59/2، و66/4.

(1) في الأصل: الْمُكْرَهُ رَضِيَهُ الْإِكْرَاهُ يُصَيِّرُ الْإِكْرَاهَ كَلًّا إِكْرَاهًا؛ وما أثبتناه من مقدمة شرح الأزهار 47.
فالإكراه يبطل الإنشاءات إذا لم ينوها المكروه؛ فلو نوى المكروه على الطلاق أو الظهار أو نحو ذلك وقع
الطلاق ونحوه.

(2) في شرح الأزهار ودلالة: التحويل لمن له الحق لمن عليه الحق؛ فلا يجوز إلا إذا صار إليه عوضه.

(3) احترازاً من وطء المبيعة قبل التسليم.

(4) أي لا يجتمع الحد مع التضمنين في ماله، ويجتمع التعزير في بدن الرجل والتضمن في ماله، والمراد باتحاد
السبب حيث السبب واحد والجناية واحدة. أما الاختلاف في ذلك فيجتمع غرمان في المال والبدن بلا
شك. المقصد الحسن (غ) ص 289.

(5) وهنا نصف المهر ليس مهراً بل حكومة جنائية، ولو كانت مهراً حقيقة لزم في الثيب المكروهة؛ ولا فائز
به من أهل المذهب. حاشية على المقصد الحسن.

(6) كمن حفر بئراً في الطريق، لمر في الطريق شخصان ألقى أحدهما الآخر في الحفرة فانكسر أو مات؛
فالضمان على المباشر وليس على الذي حفر البئر شيء، لكن إذا مر في الطريق مار وسقط في الحفرة

37- الْمَغْرُورُ يُعْزَمُ الْغَارَى، مَا لَمْ يَنْتَضِ فِيهِ؛ كَمَنْ لَحِقَهُ عَزْمٌ بِسَبَبٍ مُسَبِّبٍ لَزِمَ ذَلِكَ الْمُسَبَّبُ مَا عَزِمَ⁽¹⁾.

38- الْأَصْلُ فِي الْمُتَعَامِلِينَ الصَّغَرُ وَالْعَقْلُ؛ فَمَنْ أَدَّعَى خِلَافَهُمَا فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ وَالْمُرَادُ بِالصَّغَرِ مَعَ التَّأْرِيخِ، وَلَا حُكْمَ لِأَقْرَبٍ وَقَبْتٍ؛ وَالْمُرَادُ بِالْعَقْلِ حَيْثُ هُوَ الْأَصْلُ الظَّاهِرُ فَيَكُونُ الْقَوْلُ لَعْنٍ وَافَقَهُ مِنَ الْمُتَدَاعِينَ إِذَا كَانَ دَافِعًا: [أَيُّ مُدَّعَى عَلَيْهِ]، لَا مُوجِبًا: [أَيُّ مُدَّعِيًا].

39- الْعَرَفُ مَعْمُولٌ بِهِ: فِي الصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ، وَاللُّزُومِ وَالسُّقُوطِ؛ مَا لَمْ يَصَادَمْهُ نَصٌّ.

40- الْفَوَائِدُ الْأَصْلِيَّةُ عَشْرٌ: الْوَلَدُ، وَالصُّوْفُ، وَاللَّبَنُ، وَالثَّمَرُ، وَمَهْرُ الْبِكْرِ، وَالْأَجْرَةُ، وَالْكَسْبُ، وَمَا وَهَبَ لِلْعَبْدِ، وَالرَّكَازُ، وَالزَّرْعُ⁽²⁾.

41- مَنْ صَحَّ مِنْهُ انْتِيعُ صَحَّ جَمِيعُ انْشَاءَاتِهِ لَا الْعَكْسُ.

42- الْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِرْبَاحَةُ.

43- الْأَصْلُ فِي الْحَيَوَانَاتِ الْحُظْرُ⁽³⁾.

فَالضَّيْهَانُ عَلَى الْحَافِرِ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلُ السَّبَبِ. قَالَ ابْنُ حَابِسٍ: أَطْلَقُوا أَنَّهُ لَا حُكْمَ لِلْمَسْبَبِ مَعَ وَجُودِ الْمُبَاشَرِ، وَالْأَوَّلُ بِحَسَبِ تَتَبُعِ قَوَاعِدِهِمْ أَنْ يَقَالَ: الْحُكْمُ لِلْأَغْلَبِ مِنْهُمَا؛ فَإِنْ غَلَبَ الْمُبَاشَرُ فَالْحُكْمُ لَهُ، كَمَنْ أَرَادَهُ شَخْصٌ مِنْ شَاهِقٍ قَتَلْتَهُ أَوْ أُخْرَى بِسَيْفٍ فَالْقَصَاصُ عَلَى صَاحِبِ السَّيْفِ [الْمُبَاشَرِ]؛ إِذَا هُوَ الضَّارِبُ، وَإِنْ غَلَبَ الْمَسْبَبُ فَالْحُكْمُ لَهُ كَشُهُودِ الزُّورِ بِمُوجِبِ الْخُدِّ مَعَ فَاعِلِ الْخُدِّ؛ فَالْقَصَاصُ عَلَيْهِمْ؛ لِغَلْبَةِ تَأْثِيرِهِمْ بِإِلْجَاءِ الْفَاعِلِ لِلْخُدِّ، وَإِنْ اسْتَوَى السَّبَبُ وَالْمُبَاشَرُ كَالْأَمْرِ الْمَكْرَهَ مَعَ الْمَأْمُورِ الْمَكْرَهَ فَفِيهِ تَرَدُّدٌ.

(1) فَإِذَا ظَهَرَ فِي الْمَبِيعِ عَيْبٌ وَقَدْ غَرِمَ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي، فَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي قَدْ اعْتَضَّ سَكْنَى الدَّارِ أَوْ حَلِيبِ الدَّابَّةِ فَلَا يَرْجِعُ بِالْغَرَامَةِ وَلَا رَجْعَ بِهَا عَلَى الْبَايَعِ.

(2) فِي الْأَزْهَارِ 1/ 17: وَالْفَوَائِدُ الْأَصْلِيَّةُ سَبْعٌ: الْوَلَدُ، وَالصُّوْفُ، وَاللَّبَنُ، وَالثَّمَرُ، وَمَهْرُ الْبِكْرِ بَعْدَ الدِّخُولِ، وَأَرْشُ الْجَنَائِزِ، وَتَعْلَمُ الصَّنَاعَةُ. وَالْفَوَائِدُ الْفَرَعِيَّةُ سَبْعٌ: مَهْرُ الثَّيْبِ مَطْلُوقًا، وَبِكْرِ قَبْلَ الدِّخُولِ، وَالْأَجْرَةُ، وَالْكَسْبُ، وَمَا وَهَبَ لِلْعَبْدِ، وَالرَّكَازُ، وَالزَّرْعُ. قَالَ ابْنُ حَابِسٍ: الْفَرَعِيَّةُ: مَا لَا جَرَمَ لَهُ: كَسَكْنَى الدَّارِ، وَزَرْعِ الْأَرْضِ، وَمَهْرُ الثَّيْبِ، وَالْأَجْرَةُ لِمَا يُؤْجَرُ، وَرُكُوبِ الدَّابَّةِ. وَالْأَصْلِيَّةُ: مَا لَهُ جَرَمٌ مِنَ الْمَبِيعِ: كَالْوَلَدِ، وَالصُّوْفِ، وَاللَّبَنِ، وَالثَّمَرِ. الْمَقْصِدُ الْحَسَنُ ص 155.

(3) نَهَبَ الْمُوَيْدُ بِاللَّهِ، وَالْأَمِيرُ الْحَسِينِ، وَمَالِكٌ لَمْ يَكُنْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَكْلُ الْحَيَوَانَاتِ كُلِّهَا إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ هُوَ تَخْرِيجُ الْمُوَيْدِ بِاللَّهِ لِلْهَادِي؛ فَاصِلُ الْحَيَوَانَاتِ عِنْدَهُ الْحَرَمَةُ إِلَّا مَا خَصَّهُ

- 44- إِذَا التَّبَسَّ مَوْتُ الشَّخْصِ وَحَيَاتُهُ، فَالْأَصْلُ الْحَيَاءُ.
- 45- مَنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فَالْيَمِينُ عَلَيْهِ [غَالِيًا]⁽¹⁾ مَا لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ مَغْلُومًا صَرُورَةً.
- 46- الشَّهَادَةُ إِذَا كَانَتْ مُحَقَّقَةً⁽²⁾، وَأَقَامَهَا مَنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فَفَالْيَمِينُ سَقُوطُ الْيَمِينِ.
- 47- إِذَا تَعَارَضَتِ الْبَيِّنَتَانِ، وَأَمَكَنَّ اسْتِعْمَالُهُمَا - كَرِيمٍ؛ وَتَرَجَّحُ الْحَاجِجَةُ مِنَ الْبَيِّنَتَيْنِ مَا لَمْ تَكُنِ الدَّاحِلَةُ مُضِيقَةً إِلَى سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ.
- 48- الْبَيِّنَةُ الْمُرَكَّبَةُ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ «غَالِيًا».
- 49- يَجْزِمُ الْجَمْعُ بَيْنَ مَنْ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذَكَرًا حَرَّمَ عَلَى الْآخَرِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ «غَالِيًا».
- 50- كُلُّ مَا ثَبَّتَ عَلَيْهِ يَدُ الْكَبِيرِ فَيَدُ الصَّغِيرِ مِثْلُهُ.
- 51- يَدُ الْكَبِيرِ ثَابِتَةٌ عَلَى نَفْسِهِ مَا لَمْ يُسَلَبِ الْإِخْتِيَارُ.
- 52- كُلُّ مَنْ صَحَّ مِنْهُ التَّصَرُّفُ بِنَفْسِهِ صَحَّ أَنْ يَكُونَ وَكِيلًا لغيرِهِ فِيمَا يَصِحُّ التَّوَكُّلُ فِيهِ.
- 53- كُلُّ مَنْ صَحَّ مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَ الشَّيْءَ بِنَفْسِهِ صَحَّ مِنْهُ أَنْ يُوَكَّلَ مَنْ يَفْعَلُهُ «غَالِيًا».
- وَكُلُّ مَا لَا يَصِحُّ مِنَ الْإِنْسَانِ أَنْ يَفْعَلَهُ بِنَفْسِهِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُوَكَّلَ غَيْرُهُ.
- 54- اسْتِهْلَاكَ مَالِ الْغَيْرِ بِغَلَبَةِ الظَّنِّ لَا يَجُوزُ خِلَافًا لِلْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ [وَهُوَ قَوِيٌّ؛ لِقِسْوَةِ الدَّلِيلِ].

الدليل، ولومة الخلاف تظهر في ما لم يرد فيه شيء: كالشظاة: [حشرة تخرج من التربة بعد الأمطار]، والسمور، والسنجاب، والحلزون. وللعلامة الجلال تفصيل وقف التحريم على المنصوص على حرمة والتحليل على ما عداها، والمكروه على المستغيب الحلال، لكن الاستخبات يختلف بالأعراف والعوائد. شرح الخمسة آية للتجزي (خ) ص 4، وضوء النهار 4/ 1957.

(1) احتراراً من يدعي البلوغ بالاحتمال محتملاً فيقبل قوله، ولا يمين عليه. وأما مدعي البلوغ بالسنين أو الاحتمال فعليه البينة. ينظر البيان الشافي 1/ 51.

(2) أي أن الشهود شهدوا على التحقيق لا على الظاهر، فإذا شهدوا على ذلك سقطت اليمين على من القول قوله على المختار للمذهب. وذهب أبو العباس، والمؤيد بالله في الزيادات إلى أنها تحجب: سواء شهدوا على التحقيق، أو على الظاهر. شرح الأزمهر 4/ 147.

- 55- العُرْفُ يَجْرِي: عَلَى الصَّغِيرِ، وَالْمَجْنُونِ، وَالْمَسْجِدِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.
- 56- الْقَوْلُ لِمُنْكَرٍ خِلَافِ الْأَصْلِ فِي جَمِيعِ التَّدَاعِي.
- 57- لَا يَزْتَعُ بِقَيْنِ الطَّهَارَةِ وَالنَّجَاسَةِ إِلَّا بَيِّقِينَ، أَوْ خَيْرَ عَذْلٍ.
- 58- إِبَاحَةُ الْمَالِ مَحْظُورَةٌ⁽¹⁾.
- 59- رَفُضُ الْعِبَادَةِ لِأَدَاءِ أَفْضَلِ مِنْهَا لَا يَصَحُّ؛ إِذْ رَفُضُ مَا قَدْ فُعِلَ مُحَالٌ إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ: وَهُوَ رَفُضُ الْمُؤْتَمِّ مَا قَدْ آذَاهُ مُنْفَرِدًا [مِنَ الصَّلَاةِ].
- 60- لَا فَرْقَ فِي إِسْقَاطِ الْحَقُوقِ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ⁽²⁾.
- 61- الْإِنِّشَاءُ أَتُصَحُّ وَإِنْ جَهَلَ الْمُتَشَيُّ حُكْمَهَا وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لَا مُؤْضِعٌ الْأَلْفَاظِ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَهَا.
- 62- الشُّرُوطُ لَا يَصَحُّ فِيهَا الرُّجُوعُ إِلَّا فِعْلًا لَا قَوْلًا: كَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا، أَوْ نَذَرَ بِهِ عِتْقًا، أَوْ نَذَرَ مَشْرُوطًا؛ فَإِنَّهُ يَصَحُّ الرُّجُوعُ عَنْ ذَلِكَ بِالْفِعْلِ: وَهُوَ إِخْرَاجُهُ عَنْ مِلْكِهِ يَسَّعٍ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ حُصُولِ الشَّرْطِ؛ فَإِنْ ذَلِكَ التَّصَرُّفُ يَصَحُّ لَا يَلْفِظُ الرُّجُوعَ فَلَا.
- 63- كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ إِلَيْكَ مَنَفْعَةً فَهُوَ رِبَى.
- 64- كُلُّ حِيلَةٍ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الرَّبَى فَهِيَ بَاطِلَةٌ.
- 65- لَا رِبَى فِيمَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ: أَيْ لَا يَجُوزُ.
- 66- الْأَصْلُ فِيمَا فَعَلَهُ الْأَوْلِيَاءُ عَدَمُ الصَّلَاحِ إِلَّا الْأَبُ فِي النِّكَاحِ.
- 67- الْعُرْفُ كَالْمَنْطُوقِ بِهِ حَالُ الْعَقْدِ مَهْمَا دَخَلَ فِي الْعَقْدِ غَيْرُ مُضَرِّبَيْنِ عَمَّا تَوَاطَأَ عَلَيْهِ.

(1) في دلالة: إضاعة المال محظورة.

(2) إذا جهل الشفيع بطلان شفعته بالتراخي؛ فقال المولى بالله، وأبو حنيفة: لا حكم لجهله، وعند المهادوية والشافعية لا تبطل، وهو المختار للمذهب، لكن لا يقبل قوله إن جهل ذلك إلا حيث هو محتمل له نحو أن يكون قريب عهد بالإسلام، أو من نشأ في ناحية لا يعرف فيها حكم الشريعة. أما إذا جهل الشفيع بسبب حصول الشفعة له كجهله بكونه مالكا للسبب فلا تبطل شفعته وفاقا. ينظر بيان ابن مظفر 731/2، وشرح الأزهري 42/7.

68- التَّوَاتُؤُ كَالْمَنْطُوقِ بِهِ.

69- الْمُضْمَرُ كَالْمُظْهَرِ فِي بَابِ الرَّيْنِ.

70- الْعِلَّةُ فِي الرَّيْنِ اتِّفَاقُ الْجَنْسِ وَالتَّقْدِيرِ.

71- إِثْنَاءُ السَّكْرَانِ كَالصَّحِيحِ؛ لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ: كَالْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ فِي مَجْمُوعِ
الإمام زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام⁽¹⁾، وَلَمْ يُخْرَجُوا إِلَّا الْبَيْعُ؛ وَشِبْهُهُ الْإِجَارَةُ؛ لِتَخْصِصِ عُمُومِ
الْأَدْلَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُخْتَرَةُ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 29].

72- الْأَصْلُ فِي فِعْلِ كُلِّ عَاقِلٍ الْعِنْدُ إِلَّا فِي بَابِ الْجِنَايَاتِ.

73- الْأَصْلُ فِي الْحَيَوَانَاتِ الْحُظْرُ فِي الْأَكْلِ؛ إِذْ لَمْ يُبَيِّنْ دَمُ الْحَيَوَانِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، لَا فِي
طَهَارَةِ الْخَارِجِ؛ فَالْأَصْلُ الطَّهَارَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مَا لَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَتِهِ.

74- الْفُسْخُ وَالْإِقَالَةُ لَا يُلْحَقَانِ التَّالِفَ إِلَّا عَلَى جِهَةِ التَّرَاضِي فِي الْقِيَمَةِ.

75- الْفُسْخُ وَالْعَزْلُ مِنَ الْوَكَالَةِ لَا يَتِمَّانِ إِلَّا فِي وَجْهِ الْمَفْسُوحِ، أَوْ الْمَعْرُوفِ، أَوْ
عِلْمِيًّا؛ بِكِتَابٍ، أَوْ رَسُولٍ قِيَاسًا عَلَى فُسْخِ الْوَدِيعِ لِلْإِبْدَاعِ⁽²⁾؛ فَلَا يَصِحُّ إِلَّا فِي وَجْهِ
الْمُودِعِ، أَوْ عِلْمِيٍّ؛ بِكِتَابٍ، أَوْ رَسُولٍ؛ وَالْفُسْخُ لَا يَتِمُّ أَيْضًا إِلَّا بِالْقَبْضِ؛ وَإِلَّا فَلَوْ تَلَفَ
الْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ تَلَفَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي، وَلَوْ كَانَ الْفُسْخُ بِالْحُكْمِ؛ لِأَنَّ ضَمَانَ
الْمُعَامَلَةِ بَاقٍ بِحَالِهِ حَتَّى يُرَدَّهُ.

76- لَا عَيْنٌ فِي الْبَيْعِ عَلَى مُتَنَافِسٍ مُبَاشِرٍ لِلْعَقْدِ، وَكَذَلِكَ الْقِسْمَةُ.

77- الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ النَّهْيِ إِثْبَاتٌ، وَمِنَ الْإِثْبَاتِ نَهْيٌ؛ فَعَلَى هَذَا الصَّابِغِ إِذَا وَقَعَ
إِسْتِثْنَاءٌ أَنِ فَهُوَ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ الْأَوَّلِ لَا مِنَ الْأَصْلِ؛ وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ الثَّانِي مُسْتَعْرِفًا
لِلْأَوَّلِ؛ وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ مَشْهُورٌ.

78- يَكْفِي الظَّنُّ فِي حُصُولِ الشَّرْطِ.

(1) عن علي عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «طَلَأَتِ السَّكْرَانِ بَجَائِزٍ». المجموع 328.

(2) يُنْظَرُ فِي الْوَيْتَاسِ عَلَى الْوَدِيعَةِ إِذْ لَيْسَتْ بِعَقْدٍ، وَلَا بِمَعْنَى الْعَقْدِ، بَلْ هِيَ أَمَانَةٌ فِي وَجُوبِ الرَّدِّ.

- 79- يَكْفِي الظَّنُّ فِي النِّكَاحِ تَحْرِيمًا.
- 80- الْإِبَاحَةُ لَا تَبْطُلُ بِطُلَانِ عَوَضِهَا.
- 81- الْأَصْلُ فِي الْأَعْيَانِ الْعَوَضُ.
- 82- الْأَصْلُ فِي الْمَنَافِعِ عَدَمُ الْأَعْوَاضِ.
- 83- الضَّمَانُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ ثَبَتَ، وَلَا سَيَبُتُ - قَدْ يَكُونُ ضَمَانًا دَرَكًا، وَقَدْ يَكُونُ الْإِزَامًا: فَضَمَانُ الدَّرَكِ: أَنْ يَضْمَنَ لِمَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ بِمِثْلِ مَا عَلَيْهِ، وَالْإِزَامُ: مَا كَانَ فِي مُقَابِلِ عَوَضٍ، أَوْ غَرَضٍ لِلضَّامِنِ: دُيُوبِي، أَوْ أُخْرَوِي.
- 84- لَا يَثْبُتُ حَقٌّ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِيَدٍ إِلَّا الْحَقُّ الْمُسْتَقِلُّ، فَيَثْبُتُ بِالْيَدِ.
- 85- لَا يَصِحُّ اخْتِذُ الْعَوَضِ عَلَى الْحَقُوقِ.
- 86- هِبَةُ الْحَقِّ إِسْقَاطٌ إِذَا كَانَتْ هِبَةً لِمَنْ هِيَ عَلَيْهِ وَإِلَّا فِإِبَاحَةٌ.
- 87- هِبَةُ الدِّينِ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ إِسْقَاطٌ.
- 88- الْمَشْرُوطُ يَتَوَقَّفُ عَلَى حُصُولِ شَرْطِهِ.
- 89- تَقْدُّمُ الْمَشْرُوطِ عَلَى شَرْطِهِ مُحَالٌ مُتَتَبِعٌ.
- 90- يَصِحُّ التَّغْلِيْقُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ مَشِيئَةَ اللَّهِ تُعْرِفُ مِنْ قَرِينَةِ اسْتِخْسَانِ الشَّرْعِ لِذَلِكَ؛ وَإِنْ لَمْ يَسْتَخْسِنْ الشَّرْعُ لِذَلِكَ فَلَا مَشِيئَةَ اللَّهِ فِي ذَلِكَ.
- 91- يَصِحُّ التَّغْلِيْقُ بِعِلْمِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ عِلْمَ اللَّهِ حَاصِلٌ مِنْ حِينَ التَّغْلِيْقِ؛ فَهُوَ شَرْطٌ حَالِيٌّ؛ وَيَكُونُ حُصُولُ مَا عُلِقَ بِهِ كَاشِفًا لِعِلْمِ اللَّهِ.
- 92- الْإِجَارَةُ لَا تَلْحَقُ إِلَّا الْمَقْهُودُ الصَّحِيحَةُ «عَالِيًا».
- 93- الْإِجَارَةُ كَاشِفَةٌ لِلْإِزَامِ لَا مَثْرَمَةٌ مِنْ حِينِهَا؛ فَالْحُكْمُ عَلَى هَذَا لِتَكَامُلِ شُرُوطِ الصُّحَّةِ عِنْدَ الْعَقْدِ لَا عِنْدَهَا.
- 94- الْإِجَارَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا مَعَ بَقَاءِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ، وَالْعَقْدِ، وَالْمَقْهُودِ لَهُ، وَالْمَقْهُودِ عَنْهُ، وَالْمَقْهُودِ عَلَيْهِ.

95- لَا قِيَاسَ مَعَ نَصٍّ.

96- لَا قِيَاسَ عَلَى مَا وَرَدَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ.

97- الْأَسْبَابُ لَا تُضَمَّنُ إِلَّا لَتَعَدُّ فِي السَّبَبِ مَعَ عَدَمِ الْمُبَاشَرِ وَإِلَّا فَعَلَى الْمُبَاشَرِ فِي

بَابِ الْجَنَائِزَاتِ، وَإِلَّا فَالْمَعْرُورُ يُعْرَمُ الْعَارِ فِي بَابِ الْعَصْرِ.

98- كُلُّ مَسْأَلَةٍ خِلَافِيَّةٍ خَرَجَ وَقْتُهَا فَلَا نَقْضَ.

99- الْفَرَاغُ بِمَا لَا وَقْتُ لَهُ كَخُرُوجِ وَقْتِ الْمُؤَقَّتِ.

100- لَا تَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ بَدَنِيَّةٍ لَيْسَ لَهَا مَكَانٌ مَخْصُوصٌ. (عَالِيَا)

يُحْتَرَفُ مِنْ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ؛ لِأَنَّ لَهَا مَكَانًا مَخْصُوصًا.

101- يَجُوزُ تَرْكُ الْوَاجِبِ؛ خَشْيَةَ الضَّرَرِ وَالْإِجْحَافِ.

102- الطَّلَاقُ لَا يَتَّبِعُ الطَّلَاقَ مِنْ دُونِ رَجْعَةٍ.

103- الطَّلَاقُ الْبِذْعِيُّ وَاقِعٌ.

104- لَا يَصِحُّ الْبِرَاءُ يَمَّا سَيَّبْتُ فِي الذِّمَّةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ وَلَوْ وَجَدَ سَبَبُ الثَّبُوتِ:

كَالزَّوْجَةِ الْمُتَنَفِّقَةِ وَتَحْوِيهَا «عَالِيَا» اخْتِرَازٌ مِنَ الْبَصِيرِ إِذَا أُبْرِئَ مِنَ الْخَطَا⁽¹⁾.

105- يَصِحُّ الْبِرَاءُ مِنَ الْمَجْهُولِ.

106- الْإِبَاحَةُ إِذَا كَانَتْ بِغَيْرِ عَوَضٍ كَانَتْ لِلْمُبِيعِ الرُّجُوعُ مَا لَمْ تُسْتَهْلَكْ حِسًا، وَإِنْ

كَانَتْ الْإِبَاحَةُ بِعَوَضٍ كَانَتْ لِلْمُبِيعِ الرُّجُوعُ مَا لَمْ تُسْتَهْلَكْ حِسًا أَوْ حُكْمًا.

107- التَّخْلِيَةُ لِلتَّسْلِيمِ قَبْضٌ إِذَا كَانَ مِنْ مَالِ الْمُخْلِ لَهُ لَا إِذَا كَانَ مِنْ مَالِ الْمُخْلِ

«عَالِيَا» اخْتِرَازٌ مِنَ الزَّكَاةِ؛ فَإِنَّهُ يَصِحُّ تَخْلِيَتُهَا لِلْمُصَدِّقِ، وَلَيْسَتْ مِنْ مَالِ أَيْهَمَا.

108- التَّأْجِيلُ؛ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ؛ نَحْوُ تَأْجِيلِ الدِّيَةِ عَلَى الْجَائِنِ وَالْعَاقِلَةِ- لَا

يَصِحُّ فِي كُلِّ دَيْنٍ لَمْ يَلْزَمْ بِعَقْدٍ.

(1) كالطبيب العارف المتخصص إذا أجرى عملية جراحية وأخطأ، فإذا أبرئ قبل إجراء العملية برئ، لكن

إذا قام طبيب بإجراء عملية وليست من اختصاصه فلا يبرأ في الخطأ وإن أبرئ قبل ذلك العمل.

- 109- التَّاجِيلُ تَأْخِيرُ مُطَالَبَةٍ لَا صِفَةَ لِلْعَقْدِ.
- 110- الدَّرَاهِمُ وَالذَّنَائِرُ لَا تَتَعَيَّنُ وَإِنْ عُنِيتُ إِلَّا فِي الْغَضَبِ، وَالْأَمَانَةُ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ الْأَمَانَةُ، أَوْ النِّقْدُ الْمَمْلُوكُ: يَهَبُهُ، أَوْ صَدَقَةً، أَوْ تَذْرٍ، أَوْ وَصِيَّةً فَتَعَيَّنُ مَا دَامَتْ فِي الْيَدِ.
- 111- الْمُعَاطَاةُ لَا تُوجِبُ الْمِلْكَ فِي الْبَيْعِ، وَلَا فِي غَيْرِهِ إِلَّا فِي الْقَرْضِ.
- 112- كُلُّ مَنْ لَهُ وَلَايَةٌ لَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ بِمَا أَنْفَقَ، أَوْ بِمَا غَرِمَ عَلَى مَنْ لَهُ الْوَلَايَةُ عَلَيْهِ، إِلَّا إِذَا تَوَيَّ الرُّجُوعُ مِنْهُ.
- 113- كُلُّ مَا لَا يَعْرِفُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الشَّخْصِ قَالِقَوْلُ قَوْلُهُ فِي حُصُولِهِ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ لَا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ مُصَادَقَةِ ذَلِكَ الْغَيْرِ.
- 114- كُلُّ عَيْنٍ يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقٌّ لِلْقَابِضِ فَلَهُ حَبْسُهَا: كَالْبَائِعِ، وَالْفَاسِخِ، فَلَهُمَا حَبْسُ الْعَيْنِ؛ لِأَجْلِ تَوْفِيرِ الثَّمَنِ، وَكَذَا الْأَجِيرُ لَهُ حَبْسُ الْعَيْنِ فِي الْأُجْرَةِ.
- 115- كُلُّ دَيْنَيْنِ اسْتَوَيَا: فِي الْجِنْسِ، وَالصِّفَةِ، [وَالْقَدْرِ]، وَالتَّوَعُّ - كَسَاقَطًا.
- 116- الْأَصْلُ بَرَاءَةُ الدَّيْنِ فِيمَا لَمْ يُتَيَقَّنْ بُيُوتُهُ.
- 117- مَنْ أَقْرَبَ بَطْنُهُ فِي شَيْءٍ أَحَدَهُ بِهِ.
- 118- لَا يَصِحُّ التَّبَرُّعُ بِحُقُوقِ اللَّهِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ مَنْ هِيَ عَلَيْهِ.
- 119- يَحِبُّ الطَّلَبُ لِحَقِّ اللَّهِ فِي الْمِيلِ، وَلِحَقِّ الْأَدَمِيِّ فِي التَّيْرِيدِ «عَالِيًا».
- 120- لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ وَالصُّلْحُ لِكَالِي بِكَالِي.
- 121- مَا فِي الدَّيْنِ: كَالْحَاضِرِ، وَمَا فِي الدَّيْنَيْنِ: كَالْحَاضِرَيْنِ؛ فَيَصِحُّ الْبَيْعُ.
- 122- الشَّاكُّ يَحْكُمُ بِالْأَصْلِ.
- 123- الْعَقُورُ يُنْبِتُ عَقُورًا بَعْدَ عَقْرِهِ، أَوْ حَمْلِهِ لِيَغْفِرَ.
- 124- الْأَفْعَالُ وَالْأَقْوَالُ كُلُّهَا إِغْرَاضٌ مَا لَمْ تُعَدَّ اهْتِمَامًا.
- 125- السُّكُوتُ وَإِنْ طَالَ لَيْسَ بِإِغْرَاضٍ.
- 126- الْبَيْسَارُ وَالْإِعْسَارُ يُبَيِّنَانِ بَقْرَانِي الْأَخْوَالِ، وَالنَّصْرُفُ فِي الْأَمْوَالِ.

127- لَا حُكْمَ لِلشَّكِّ بَعْدَ الْفَرَاحِ.

128- مَا صَارَ لِلْإِنْسَانِ مِنَ الْأَمَانَةِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ: كَمُتْلَقِي طَائِرٍ، وَوَارِثِ الْوَدِيعِ وَنَحْوِهِمَا- وَجَبَ الرُّدُّ وَإِنْ بَعْدَ بِمَا لَا يُجْحِفُ، بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَمَانَاتِ.

129- كُلُّ تَأْقِصِي صَلَاةٍ، أَوْ طَهَارَةٍ يَتَلَوُّمُ آخِرَ الْوَقْتِ.

130- الْحُجُّ تَضَحُّبُهُ الْمَعَاصِي.

131- الْوُاجِبَاتُ عَلَى الْفُقُورِ.

132- مَا أَوْجَبَهُ الْعَبْدُ عَلَى نَفْسِهِ فَرَعَ عَلَى مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ.

133- مَا كَانَ مِنْ بَابِ الشُّقُوطِ افْتَرَقَ الْحَالُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ: كَطَلَبِ مَنْ لَيْسَ لَهُ طَلَبُهُ فِي الشُّنْفَةِ⁽¹⁾، بِخِلَافِ مَا كَانَ مِنْ بَابِ الْإِسْقَاطِ⁽²⁾؛ فَلَا يَفْتَرِقُ الْحَالُ. وَقَدْ قَدَّمَ ذِكْرَهُ سَيِّدُنَا عَبْدُ اللَّهِ.

134- تَبَيَّنَتِ الْعَادَةُ فِي الْخِيَصِ لِلْمُبْتَدِئَةِ بِقُرْءَيْنِ، وَيُغَيِّرُهَا الثَّالِثُ الْمُخَالَفُ، وَتَبَيَّنَتْ بِالرَّابِعِ وَهَلَّمَ جَرًّا.

135- يُقَدِّمُ مِنَ الْوُاجِبَاتِ مَا خُشِيَ فَوْتُهُ، ثُمَّ الْأَهَمُّ.

136- كُلُّ وَقْتٍ يَصْلُحُ لِلْفَرْضِ قَضَاءً⁽³⁾.

137- كُلُّ مَا لَا وَقْتُ لَهُ مُعَيَّنٌ لَا يَتَّصِفُ بِإِدَاءٍ وَلَا قَضَاءٍ⁽⁴⁾.

138- مَنْ كَانَتْ وَلَايَتُهُ أَصْلِيَّةً، إِذَا اخْتَلَّتْ عَدَالَتُهُ عَادَتْ وَلَايَتُهُ بِمَجْرَدِ التَّوْبَةِ.

فهذه الأصول وشبهها جديرة بإثقان حفظها، وجعلها وزدا في الصباح والمساء؛

(1) كان يطلب الشنفة من البائع، والذي له مطالبته هو المشتري: سواء كان قبل قبض المبيع أم بعده. أما البائع فإن لم يكن سلم المبيع فله مطالبته. ينظر شرح الأزهار 37/7، 46، والبيان الشافي 3/371..

(2) الهادوية يفرقون بين السقوط والإسقاط بخلاف المؤيد بالله فلا يفرق بينهما: فالإسقاط مان كان بقول أو فعل، والسقوط عكسه. شرح الأزهار 42/7.

(3) أي أنه لا وقت مكروه في قضاء الفرض إلا إذا لم يسق من الوقت إلا ما يسع المؤداة فتقدم المؤداة، وكذلك لا يصح القضاء والإمام يخطب الجمعة. ينظر شرح الأزهار 2/154.

(4) كالواجبات المطلقة، والنوافل المطلقة. ينظر شرح الغاية 1/353.

فعلينا مَذَارُ الْأَحْكَامِ، وإليها يَرْجِعُ كُلُّ فرع من فروعها من علوم الإسلام.
تَعَمُّ: وجميع هذه الأصول مُتَّفَقٌ عليها عند الأئمة عليهم السلام المتقدمين، ومنها ما هو
مختلف فيه: وهو اليسير؛ وإنما حكينا المختار عندنا ⁽¹⁾ الْمُخْرَجِينَ وَالْمُذَكِّرِينَ.
وكل أصل مَعْرُوفٌ: مَعْنَاهُ، وتأويله، وأصله، ومستنده من الأحكام، وجميعها
موجودة في الكتب البسيطة، لا يشذ منها شيء.

فإن قلت: هذه الأصول التي حصرتها، وأمها المسائل التي أوضحتها، يستشعر
الذَّيْرُ عند الاطلاع عليها السُّوَالُ عن مستندها؟ وَمَنْ الذي جعلها أصولاً؟ وعن وجه
لزوم رَدِّ ما تفرع عنها إليها؟ وجوب الاحتجاج بها؟ وما فيها من مطابقة الأدلة
الشرعية التي: هي الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس؟
قلت: أما مستندها فهو الأدلة الشرعية الأربعة المذكورة، والخامس الاجتهاد؛ وهي
مأخوذة من لفظ الدليل، أو من معناه.

مثال ذلك: قوله: كل مجتهد مصيب، في [المسائل] الشرعية العملية ⁽²⁾؛ دليله قوله ﷺ:
«مَنْ اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنْ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ»؛ وقد علمنا أن
مراد الله غَيْرُ متعين، ولا متعدد؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا قَطَعْتُمْ مِّن لِّيَنَةٍ أَوْ
تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر: 5]؛ ففي ذلك تَضَوُّيٌّ فَعَلِ
المجاهدين الذين اجتهدوا في قطع النخيل على بني النضير؛ خَشْيَةً عَدَمِ الظفر بهم،
والمجاهدين الذين اجتهدوا في بقائها؛ لِنَفْعِ المسلمين؛ وَرَجَاءِ اسْتِصْلَامِهِمْ ⁽³⁾، فَحَصَلَ

(1) ما بين للمعوقين في هذه وما سبق من شرح الأزهار 21 / 1، نقلا عن تحقيق المذهب لدلالة.

(2) يجوز بذلك من العقلية .

(3) الذي في كتب التفسير، وكتب الآثار أن النبي ﷺ أمر بقطع النخيل؛ وحسب لا يستقيم الاستدلال على هذا
الوجه؛ إذ لا مساعٍ للاجتهاد حيث، بل يصلح الاستدلال بوجه آخر؛ وهو ما ذكره الزمخشري في الكشف
4 / 501، والحاكم رضوان الله عليهما: أَنَّ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ عَمَدَ إِلَى الْعُجُورَةِ، وَتَرَكَهَا الْآخَرَ، فَسَلَّ الْقَاعِ؟
فَقَالَ: أَرَلْتَهَا، لِأَنَّهَا أَنْفَسُ الثَّمَرِ؛ وَقَالَ الثَّارِكُ: تَرَكْتُهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ وَقَدْ اسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الاجْتِهَادِ،

من مجموع ذلك: أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، وَحُرُوفَ وَجْهِ الْحُسْنِ فِي تَصْوِيبِ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْقَطْعِ وَالْتِرْكِ: وَهُوَ الْإِتِّفَاقُ فِي رَجَاءِ نَفْعِ الْإِسْلَامِ، أَوْ دَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهُ؛ بِتَوْهِينِ يَدِ الْمُشْرِكِينَ.

وخصَّ بِهَذِهِ الْقَاعِدَةَ، وَهَذَا الْأَصْلَ الْمَسَائِلَ الْفُرْعِيَّةَ الْعَمَلِيَّةَ دُونَ غَيْرِهَا؛ مِنْ حَيْثُ إِلَهٌ لَا يُقَالُ: مَسَائِلُ الْإِجْتِهَادِ إِلَّا هِيَ^(١) بِاتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَوُجُودِ الْاجْتِهَادِ فِي عَصَرِهِمْ فِيهَا فَقَطْ، وَعَدَمِ التَّكْرِيرِ مِنْ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْاِخْتِلَافِ فِي الْمَسَائِلِ الْفُرْعِيَّةِ؛ وَذَلِكَ لَهُ مَعْنَى الْإِجْمَاعِ السَّكُوتِيِّ.

وَأَمَّا مَسَائِلُ الْأَصُولِ فَلَمْ يَحْصُلْ فِيهَا أَيُّ اخْتِلَافٍ؛ وَإِنْ وُجِدَ فِيهَا قَوْلٌ مُخَالَفٌ لِمَا عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ وَأَهْلُ بَيْتِهِ وَتَبِعُهُ الصَّحَابَةُ الرَّاشِدُونَ - أَنْكَرُوهُ وَلَمْ يَقْرُؤُوهُ؛ كَمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ حِينَ قَالَتْ: «لَقَدْ قَفَّ شُعْرِي»!! حِينَ سَمِعَتْ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: «إِنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ»^(٢). ١. وكما روى عن سيد الوصيين كرم الله وجهه جواباً على السائل حين قال: أَتَرَى يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ مَسِيرَنَا إِلَى الشَّامِ كَانَ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ؟ فَأَجَابَ عَلَيْهِ ﷺ بقوله: «وَاللَّهِ مَا عَلَوْنَا ثَلَعَةً، وَلَا هَبَطْنَا وَاِدِيًّا إِلَّا بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ»؛ فَقَالَ السَّائِلُ: أَمَّا وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَا أَرَى لَنَا مِنْ الْأَجْرِ شَيْئًا! فَفَهَمَ كَرَمَ اللَّهِ وَجْهَهُ مِنْ كَلَامِهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ جَوَابُهُ؛ فَاثْتَهَرَهُ؛ فَقَالَ لَهُ: «مَهْ لَعَلَّكَ ظَنَنْتَ قَضَاءَ^(٣) لَا زِمًا، وَقَدَرًا حَتْمًا! إِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ أَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ، وَخُصَمَاءِ الرَّحْمَنِ، وَشُهُودِ الزُّورِ، وَأَهْلِ الْعَمَى فِي الْأُمُورِ، وَلَكِنَّهُ أَمَرَ تَخْيِيرًا، وَهَمَّ تَحْذِيرًا، وَكَلَّفَ يَسِيرًا، وَلَمْ يُكَلِّفْ عَسِيرًا»^(٤).

فَعَرَفْتَ انْحِصَارَ الْاجْتِهَادِ فِي الْفُرُوعِ، وَأَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، وَأَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ، وَهَذَا

وَعَلَى جَوَائِزِهِ بِخَضْرَتِهِ ﷺ، لِأَنَّهُمَا بِالْاجْتِهَادِ فَعَلَا ذَلِكَ. وَاحْتَجَّ بِهِ مَنْ يَقُولُ: «كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ».

(١) أَي لَا يَطْلُقُ مَسَائِلُ الْاجْتِهَادِ إِلَّا عَلَى الْمَسَائِلِ الْفُرْعِيَّةِ.

(٢) الْبِخَارِيُّ ٤/ ١٨٤٠ رَقْم ٤٥٧٤، وَمُسْلِمٌ ١/ ١٥٩ رَقْم ١٧٧.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «أَنْظُنْ أَنَّ اللَّهَ»؛ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٤) نَبِيحُ الْبَلَاغَةِ ٦٩٥ خُطْبَةٌ رَقْم ٧٨، وَرَسَائِلُ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ ٢٤٢، وَخُلَاصَةُ الْفَوَائِدِ ٢٩، ١٢٥.

الأصل مأخوذ: من آية قرآنية، وحديث نبوي، وإذا تتبعنا سائر هذه الأصول المحصورة واجدة واحدة - وَجَدْتُمْ مُسْتَنَدَهَا صَحِيحًا، وَمِمَّا رَجَحْتُمْهَا وَجَّهًا، وَلَا يُنْكَرُهَا إِلَّا مَنْ جَهِلَ أَسَاسَ مَوْضُوعِهَا، وَقَالَئَتَهَا وَغَايَتَهَا.

وأما السؤال : عن من جعلها أصولاً ؟

فاعلم أن مُحَصِّلِي مذهب الهادي عليه السلام، وهم من قد أوضحنا أسماءهم سابقاً، ثم من بعدهم المُذَكِّرِينَ، وَالْمُخْرِجِينَ - لَمَّا أَمَعَنُوا أَنْظَارَهُمْ فِي خِدْمَةِ مذهب الهادي، وَحَقَّقُوا نُصُوصَ أقواله التي قد دَوَّنَتْهَا فِي كُتُبِهِ، وما عثروا عليه وَحَصَّلُوهُ مِنْ علومه المنتشرة في الأفاق، وجمعوها في كتبهم المنسوبة إليهم، الحاوية لمذهب الهادي وأشياعه - عَرَفُوا منها ما هو الأصل في الحكم الكلي المنطبق عَلَى جُزْئِيَّاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وعرفوا مَأْخَذَهُ، وَمُسْتَنَدَهُ مِنْ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَصَحَّحُوا نِسْبَتَهُ إِلَى قَائِلِهِ: نَصًّا لِلإمام الهادي، أو تخريجاً صحيحاً من مدلول كلامه، وَتَوَهَّوْا عَلَى ذَلِكَ الأصل، وَفَرَّقُوا عَلَيْهِ جُزْئِيَّاتِ الْمَسَائِلِ الْمُنْتَشِرَةِ فِي كُتُبِ الْفُرُوعِ، وطابقوا ما وقع فيه الاختلاف بين الْمُحَصِّلِينَ، وَالْمُخْرِجِينَ، وَالْمُذَكِّرِينَ، وَالْمُقَرَّرِينَ عَلَى تِلْكَ الْأَصُولِ، فَمَا وافقها صَرَّحُوا بِمطابقتها لِمَذْهَبِ الهادي، وما خالفها قالوا: الْمَذْهَبُ خِلَافُهُ.

وهذه الأصول مُوجُودَةٌ فِي كُتُبِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ، وكل أصل منها موجود في مَطْلَعِيهِ: من مباحث العبادات والديانات، والمعاملات؛ وكثيراً ما يُشِيرُونَ إِلَيْهَا، وَيُتَوَهَّوْنَ بِذِكْرِهَا وَذِكْرِ مَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهَا، وَيَتَقَرَّعُ مِنْهَا؛ وَمَنْ تَبَعَّهَا فِي كُتُبِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ الْبَسِيطَةِ لَا سِوَا الْبَحْرِ الزَّخَارِ، وَالْإِنْتِصَارِ، وَشَرْحِ التَّجْرِيدِ، وَالتَّحْرِيرِ، وَغَيْرِهَا - وَجَدَهَا بِرُءُوسِهَا: كُلَّ كَلِمَةٍ مِنْهَا مَنْسُوبَةٌ إِلَى قَائِلِهَا، مَعْرُوفَةٌ مِنْ دَلِيلِهَا.

وأما الإحتجاج بهذه الأصول، وَجَعْلُهَا فِي حُكْمِ الدَّلِيلِ - فَلَا يَخْفَى مَا جَعَلَتْ بِهِ الْعَادَةُ: أَيُّ عَادَةِ الْأُئِمَّةِ: أَيُّ أئِمَّةِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ؛ وَأَنَّ كُلَّ إِمَامٍ بَعْدَ أَنْ يَعْرِفَ الْأَدِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ الَّتِي هِيَ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْقِيَاسُ، وَيَصَحِّحَ مَدْلُولَهَا، وَيَعْرِفَ

ناسخها ومنسوخها، وظاهرها ومزولها، ومطلقها ومقيدها، وعمومها وخصوصها، ومنطوقها ومفهومها، وراجحها ومرجوحها، ويستنبط الأحكام منها بحسب ما تدعو إليه الحاجة - تَعْلَمُ أَنَّ أَتْبَاعَهُ وَأَهْلَ مَذْهَبِهِ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الْإِحَاطَةِ بِجَمِيعِ مَعْلُومَاتِهِ، وَلَا يَقِفُونَ عَلَى كُنْهِ مَا وَقَفَ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ جُهْدٍ جَهِيدٍ؛ وَالْحَالُ أَنَّهُمْ قَدْ اكْتَفَوْا بِعَنَائَتِهِ، وَاعْتَمَدُوا عَلَى دِرَآئَتِهِ، وَعَمِلُوا بِمَا أَرْشَدَهُمْ إِلَيْهِ، وَوَقَفُوا عِنْدَ مَا دَهَمَ عَلَيْهِ؛ مُقْلِينَ لَهُ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ الدِّينِيَّةِ؛ وَلِلذَلِكَ تَرَجَّحَ لَهُ تَحْرِيرُ مَوْضُوعَاتٍ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي يَحْتَاجُونَ إِلَيْهَا، مُعَرِّفَةً بِكُونَ الْعَمَلِ، وَيُوضَحُ فِيهَا أَحْكَامُهَا؛ لِتَكُونَ لَهُمْ قَرِيبَةً الْإِنْتِزَالِ، بِبَيِّنَةٍ عَنِ الْإِشْكَالِ؛ وَحَيْثُ قَدْ عَلِمُوا صِحَّتَهَا، وَكَوْنَهَا مِنْ كَلَامِ إِمَامِهِمُ الَّذِي قَلَدُوهُ وَاعْتَمَدُوهُ، وَكَوْنُهُ قَدْ نَفَّحَ مَذْلُومَاتِهَا، وَصَحَّحَ أَصُولَهُ - جَعَلُوهَا عَنْدهُمْ حُجَّةً مَتَّبِعَةً، وَكَلِمَةً مَسْمُوعَةً، وَحَمَلُوهَا بِمَا تَقَرَّرَ عَنْهَا، وَزَدُّوا مَا شَدَّ إِلَيْهَا، وَلَمْ يَغْتَرِضُوهَا، وَلَمْ يَنَاقِشُوهَا فِي مَا خَذَهَا؛ لِإِعْلَامِهِمْ بِإِتِّفَاقِ عَمَلِهَا، وَصِحَّةِ مَا خَذَهَا؛ وَمِثْلُ هَذَا جَارٍ فِي سَائِرِ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ، لَا يَنْكُرُهُ إِلَّا جَاهِلٌ أَوْ مَكَابِرٌ؛ وَهِيَ كَمَا تَرَى مَاخُذَةٌ: مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَنِ، وَسَائِرِ الْأَدَلَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا.

وقد يقول مَنْ فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ: هَذِهِ الْأَصُولُ وَمَا تَفَرَّعَ مِنْهَا لَا أَصْلَ لَهَا، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهَا؛ فَتُجِيبُهُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

قَدْ تُنْكِرُ الْعَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِنْ رَمَدٍ وَيُنْكِرُ الْقَمُّ طَعْمَ الْمَاءِ مِنْ سَقَمٍ

وقول الآخر:

فَقُلْ لِمَنْ يَدَّعِي فِي الْعِلْمِ مَعْرِفَةً حَفِظْتَ شَيْئًا وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ

بِشَامِ هَذَا تَمَّ الْكَلَامُ عَلَى الْمَقْصِدِ السَّابِعِ بِمَنْ اللَّهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ.

الخاتمة

خَتَمَ اللَّهُ لَنَا بِالْحُسْنَى.

اعلم أيها الطالب وفَّقني الله وإياك إلى السداد، وأهَمَّنَا الْإِزْشَادَ - أَنْ الْعِلْمَ ثَوْرُ اللَّهِ الذي يُفِيضُهُ سُبْحَانُهُ مِنْ مَلَكُوتِ الْأَنْوَارِ عَلَى صُدُورِ الْأَخْيَارِ، وَلِجُوهِهِ أَسْرَارِهِ الَّذِي أَوْزَنَهُ مِنْ اضْطِفَافِهِ مِنَ السَّابِقِينَ إِلَى الْخَيْرَاتِ مِنْ خِيَارِ الْخِيَارِ؛ أَمَّا تَرَاهُ قَرَنَ أَوَّلِي الْعِلْمِ بِالْمَلَانِكَةِ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ، وَجَعَلَهُمْ شُهَدَاً عَلَى تَقَرُّدِهِ ⁽¹⁾ بِمَا قَامَ بِهِ مِنَ الْقِسْطِ بَيْنَ بَرِيَّتِهِ، وَوُصِفَ بِهِ مِنْ جَلَالَةِ عِزِّهِ وَحُكْمَتِهِ. وَجَدِيدٌ يَمُنُّ تَطَاوَلَ إِلَى مَرَاتِبِ الْعِلْيَاءِ أَنْ يَتَّصِفَ بِصِفَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، وَيَتَخَلَّقَ بِأَخْلَاقِ الْأَصْفِيَاءِ، وَيَتَأَدَّبَ بِآدَابِ الْأَنْبِيَاءِ: مِنْ مَلَازِمَةِ الطَّاعَاتِ، وَمُجَانِبَةِ الذَّنَبَاتِ ⁽²⁾، وَالْحِرْصِ عَلَى نَيْلِ الْمَرَادِ، مِنْ رِضَى رَبِّ الْعِبَادِ، وَالْإِخْلَاصِ فِي الْطَلَبِ، وَجَعْلِهِ غَايَةَ الْأَرْبِ، وَالْإِعْرَاضِ عَنْ مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ، وَمِرَاقِبَةِ الْخَلَّاقِ، وَالْحَذَرِ مِنَ الرِّيَا، وَالتَّهَوُّرِ فِي حُبِّ الدُّنْيَا، وَالبَعْدِ عَنِ الْمَفَاخِرَةِ، وَحُبِّ الْمَدْحِ؛ فَإِنَّهُ الذَّنْبُ، وَعَدَمُ الْعَصِيَّةِ فَإِنَّهَا تَحَقُّقُ النِّيَّةِ الْمَرْضِيَّةِ، وَتَحْجُلِبُ عَلَى صَاحِبِهَا الْبَلِيَّةَ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الطَّالِبَ صَقِيلَ الْمُذْرَكَةِ، خَائِي الْحَافِظَةِ، غَيْرَ مَشْغُولِ الْمُفَكَّرَةِ، وَلَا مُزْدَجِمِ الْمُصَوَّرَةِ - يَقْبَلُ الْخَيَالَاتِ، وَتَنْطَبِعُ فِي حَوَاسِهِ أَنْوَاعُ الْمُذْرَكَاتِ؛ وَمَعَ كَوْنِ قَلْبِهِ مَجْبُولاً عَلَى أَوَّلِ مَا لَوْفَهُ؛ وَقَابِلِيَّةٍ مَتَهَيِّئَةٍ لِلظَّفَرِ بِمَا يَدْنُو إِلَيْهَا مِنْ أَنْوَاعِ صُنُوفِهِ، مَشْغُوفَةٍ بِمَا تَتَغَذَّى بِهِ مِنْ أَصْنَافِ الْفَوَاكِهِ الْمَلَامَةِ لِمَلَاذِمِهَا عَلَى حَسَبِ مَدْرَكَاتِهَا؛ وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَجَلِيمٌ بِالطَّالِبِ أَنْ يَتَخَيَّرَ لِمَبَادِيِ الطَّلَبِ مَا يُحْرِزُ بِهِ النَّفْسَ مِنْ مَعَارِجِ الْفَوْزِ وَالنَّجَاةِ، وَيُدْخِرَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَحِيحِ الْعَقَائِدِ مَا يَدُلُّهُ عَلَى مَرْضَاةِ مَوْلَاهُ، وَيَجْمَعُ فِي عِيَةِ صَدْرِهِ مِنْ نَفِيسِ الْإِدْرَاكِ وَخَطِيرِ الْمَدْرَكَاتِ أَزْكَاهُ، وَمُجَانِبِ الْهَوَى فَقَدْ ضَلَّ مَنْ اتَّبَعَ

(1) في الأصل: وجعلهم شهوداً وتقروه؛ فأصلحنا العبارة بما يناسب السياق.

(2) في الأصل: ومجانبة الدنيا وما أُنبتاه هو ما يناسب ذوق المؤلف أدباً وسجعاً.

هواه، وَيُسَدِّ صِمَاحَهُ مِنْ غُرُورٍ مَنْ يَذُلُّ عَلَيْهِ مَهْوَاهُ، وَيُزَيِّنُ لَهُ الْكَاسِدَ فِيمَا نَوَاهُ، وَالْفَاسِدَ بِمَا لَوَاهُ؛ وَلَا يَجْعَلُ نَفْسَهُ مِثْلَ الْفَحْلِ الشَّرُودِ؛ فَيَنْهَشُ مِنْ هَذَا مَرَّةً، وَمِنْ هَذَا أُخْرَى؛ وَلَا يَكُونُ كَالْمُنْبِتِّ فِي الطَّرِيقِ: لَا أَرْضًا قَطَعَ، وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى، بَلْ يُنْزَلُ نَفْسُهُ مُنْزَلَةً مَنْ دُعِيَ إِلَى مَادَبَّةٍ لَائِقَةٍ، وَمَادَبَّةٍ فَائِقَةٍ: فِيهَا أَنْوَاعُ الْمَطَامِعِ وَالْمَلَاذِ، وَفِيهَا: الْحُلُورُ وَالْحَامِضُ، وَالْمَرُّ، وَالسَّادِجُ، وَالْمُضَرُّ، وَالنَّافِعُ؛ فَإِذَا طَعِمَ فَلْيَسِّمْ، وَإِذَا تَنَاوَلَ فَلْيُسِّمْ، وَإِذَا أُذِنَ لَهُ فَلْيَجَانِبِ الْجَشْعَ، وَإِذَا أَكَلَ فَلْيَأْكُلْ مَا يَنْفَعُ، وَلَا يَلْتَفِتْ إِلَى مَنْ يَلِيهِ، وَلَا يَرْمِقْهُ فَيُؤْذِيهِ، وَلَا يَتَضَلَّعَ فَيَنْتَحِمَ، وَلَا يَتَصَفَّ بِشَرِّهِ النَّهْمَ؛ وَبِذَلِكَ فَلْيَحْرُزِ الْمَنَافِعَ، وَيَتَعَدَّ عَنْ الْمَضَارِّ، وَقَدْ شَتَّتَ الْمَسَامِعَ، وَأَحْسَنَ الْمَحَاضِرَةَ وَالْحَوَارِ، وَنَالَ مِنَ الْأَغْذِيَةِ مَا يُشِيرُ الصَّحَّةَ وَالسَّلَامَةَ فِي جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ، وَيَتَهَجَّجُ بِهِ مَشْرِحُ الصَّدْرِ، وَفَسِيحُ الْفُضَاءِ، وَيُقْبَلُ عَلَيْهِ شَرَايِئُ الرُّؤْسَاءِ، حَاكِفَةٌ عَلَى بَسْطِ يَمِينِ الرُّضَى: لَا تَلْوِي عَلَى نَقْضِ عَهْدِ الْوَلَا، وَلَا تُثْوِي غَيْرَ الْوَفَاقِ فِي نِيلِ الْعَلَا.

قال أمير المؤمنين وسيد الوصيين كرم الله وجهه: «النَّاسُ ثَلَاثَةٌ: عَالِمٌ رَبَّانِيٌّ، وَمُتَعَلِّمٌ عَلَى سَبِيلِ نَجَاةٍ، وَهَمَّجٌ رَعَاةٍ: لَا يَغْبَأُ اللَّهُ بِهِمْ فِي أَيِّ وَادٍ هَلَكُوا». انتهى كلام الرصي.

[انج البلاغة 4/ 659 رقم 147].

قَالَ الْعَالِمُ الرَّبَّانِيُّ: هُوَ الْعَامِلُ بِعِلْمِهِ، الْمُخْلِصُ لِرَبِّهِ، الْبَازِلُ نَفْسَهُ وَتَقْيِيسَهُ فِي سَبِيلِ إِعْلَالِ كَلِمَةِ اللَّهِ، النَّاشِرُ رَايَةَ الْهُدَى، الْمُجِدِّ فِي إِرْسَادِ الْوَرَى، الْمُقْبِلُ عَلَى تَعْلِيمِ الدِّينِ، الْمُسْتَعِزُّ بِعِمَارَةِ الْعِلْمِ فِي كُلِّ حِينٍ، الَّذِي لَا يُرِيدُ عُلُوقًا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا؛ قَدْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ قَرَفَعُهُ، وَقَنَعَ بِمَا آتَاهُ اللَّهُ فَوَيْسَعُهُ؛ وَلَمْ يُتَالِ بِمَا فَاتَهُ مِنَ الدُّنْيَا، وَقَدْ تَوَقَّرَ حَظُّهُ مِنَ الْآخِرَةِ الَّتِي هِيَ خَيْرٌ وَأَبْقَى، يَأْتِسُّ بِالْمَسَاكِينِ وَيَأْتُسُونَ بِهِ، وَيَأْلَفُ الْمُؤْمِنِينَ وَيَأْلَفُونَهُ؛ فَطَوَّقَ لِمَنْ هَذِهِ صِفَاتُهُ وَحُلِيِّتُهُ، وَهَنِيئًا لِمَنْ هَذِهِ سَجَايَاهُ وَسِيرَتُهُ.

وَأَمَّا الْمُتَعَلِّمُ عَلَى سَبِيلِ نَجَاةٍ: فَرَجُلٌ طَلَبَ الْعِلْمَ لِرُوحِهِ اللَّهِ، مُتَقَرِّبًا بِهِ إِلَى اللَّهِ، لَمْ يَقْصِدْ بِهِ قَدْرًا يَرْفَعُهُ، وَلَا مَالًا يَجْمَعُهُ، وَلَا عَدُوًّا يَسْمَعُهُ، وَلَا صَدِيقًا يَنْفَعُهُ، قَدْ تَحَلَّى

بِحِلْيَةِ الزَّوْجِ، وَبَرَأَ مِنَ التَّهَوُّرِ فِي الطَّمَعِ، وَعَقَصَ بِالنَّوَاجِدِ عَلَى الطَّلَبِ، وَجَعَلَ التَّعَلُّمَ لَهُ غَايَةَ الْأَرْبِ؛ فَهَوَّ عَايِفَ عَلَى تَحْصِيلِ الْقَوَائِدِ، وَتَقْيِيدِ الشُّوَارِدِ؛ لَا يَشْغَلُهُ عَنْ سَعْيِهِ شَاغِلٌ، وَلَا يَسْبِقُهُ فِي رَغْبَتِهِ أَمَلٌ، قَدْ التَّخَبَ لِنَفْسِهِ نَيْرَ الْمَنَهِجِ، وَرَضِيَ لِيَدِيهِ وَاضِحَ الْحُجَجِ؛ هَهُنَا التَّحْصِيلُ، وَغَرَضُهُ التَّمَسُّكُ بِأَوْضَحِ دَلِيلٍ؛ لَا يُنَافِسُ فِي غَيْرِ الْحَقِّ، وَلَا يُعَوِّلُ عَلَى غَيْرِ الصَّدَقِ، عَمَدَ إِلَى سَفِينَةِ النِّجَاةِ فَلَانَاطَ بِهَا وَبِالْإِعْتِصَامِ بِمَنْ هُمْ حَبْلُ الرَّجَاءِ، وَتَوَى عَقِيْدَةَ قَلْبِهِ وَسَرِيرَةَ لُبِّهِ عَلَى صَحِيحِ الْوَلَاءِ، وَلَمْ يُشَبِّ دِينَهُ أَخْلَاطَ الْبِدْعِ، وَلَا تَارِجَ يَقِينَةٍ بَوَادِرِ الْهَلَعِ، وَلَا زَاغَ عَنِ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ، وَلَا طَلَبَ الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْيُسْبُ النَّبَوِيِّ؛ فَعَدَا رَاتِعًا فِي رِيَاضِ الْهَدَايَةِ، وَاجْتَنَى بَانِعًا مِنْ ثَمَارِ الْوِلَايَةِ، وَازْتَوَى صَافِيًا مِنْ بَحَارِ الْعُلُومِ، وَاحْتَوَى هَادِيًا مِنْ مَنَارِ الْخُلُومِ؛ لَا يَمَلُّ فِي تَحْصِيلِهِ مِنَ التَّحْقِيقِ وَالْبَحْثِ، وَلَا يَسْعَى فِي غَيْرِ التَّأَلُّفِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ الشَّعْبِ؛ يَسْأَلُ مُسْتَرْشِدًا، وَيَتَأَقَّشُ مُسْتَعِيْدًا؛ أَوْقَاتُهُ مَعْمُورَةٌ بِالتَّحْصِيلِ، وَأَيَّامُهُ مَعْمُورَةٌ بِالْحِظِّ الْوَافِرِ الْجَزِيلِ؛ فَطَوَى لِمَنْ هَذِهِ حَالُهُ، وَطَوَى لَهُ ثُمَّ طَوَى لَهُ؛ فَلَا خَيْبَ اللَّهُ أَمَالُهُ، وَلَا عَدَمَ النَّاسُ أَمْنَالُهُ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْإِنْقِطَاعَ إِلَى اللَّهِ، وَدَوَامَ التَّوَجُّهِ إِلَيْهِ، وَالتَّوَكُّلَ عَلَيْهِ، وَإِخْلَاصَ النِّيَّةِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ الشَّرِيفِ - يُقَرِّبُ النَّبِيْدَ، وَيُزِيلُ الطَّالِبَ مِنْ مَأْمُولِهِ مَا يُرِيدُ؛ وَلَا يَحْوُلُ بَيْنَ الطَّالِبِ وَبَيْنَ مَقْصُودِهِ مِنْ مَرَاتِبِ التَّرْقِي - إِحْسَارًا ذَاتِ الْيَدِ، وَلَا كَلْفَةً عَائِلَةٍ، وَلَا أَشْغَالَ دُنْيَوِيَّةً، وَلَا بَرْدَةً دَكَاةً، وَلَا سُوءَ حِفْظٍ، وَلَا بُعْدَ فَهْمٍ؛ مَهْمَا كَانَ مُجْدًا فِي الطَّلَبِ، حَرِيصًا عَلَى الدَّرُوسِ وَالتَّنْذِيرِ، مُخْلِصًا لِلنِّيَّةِ، مُقْبِلًا بِكُلِّيَّةِ حَوَاسِهِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ عَلَى اللَّهِ، مُتَوَاضِعًا لِإِخْوَانِهِ الطَّلَبَةِ وَمَسَائِكِهِ فِي الدِّينِ؛ فَمِنَ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ: «مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ اللَّهُ، وَمَنْ تَكَبَّرَ عَلَى اللَّهِ أَذَلَّهُ اللَّهُ»⁽¹⁾. وَفِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، فَمَنْ تَرَدَّدَ رِدَائِي قَصَمْتُهُ»⁽²⁾. وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ»⁽¹⁾. وَيَقُولُ

(1) أحمد بن حنبل 4/ 153 رقم 11724، وفتح الباري 10/ 491.

(2) أحمد بن حنبل 3/ 315 رقم 8903، والمستدرک 3/ 435، وابن حبان 12/ 486 رقم 5672.

الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [حمد: 17]؛ قَالَ جَارُ اللَّهِ⁽²⁾: هو زيادة التنوير الزائد على العقل الكافي الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ جميع العقلاء⁽³⁾؛ وهو لا يتصف بهذه الصفات الكريمة، دَعُ عَنْكَ مَنْ يُزَكِّي نَفْسَهُ؛ فيعتقد أنه العالم وغيره الجاهل، وأنه الحق وغيره المبطل، أو أنه المتضلع من العلم وغيره المقل، أو أنه الكامل وغيره الناقص، وَيُجْنُ غيره بالقصور، أو من يدعو الناس إلى ما هو عليه؛ لاعتقاده أن غيره ليس على شيء، أو يزاحم الجبال الروامي بِحَصَاتِيٍّ؛ أو ينفي الجلالة عن غيره ويثبتها لنفسه، أو يَسْخَرُ بكتب الهداية، التي قد نَقَّحَهَا وَهَدَّبَهَا وَحَصَّلَهَا وَصَحَّحَهَا مِنْ خَاضِ أمواج الرواية والدراية، وبلغ الغاية القصوى من العناية، وزاحم بمناكبه أكتاف السماء، وزهرت علومه وظهرت ظهور الكواكب الثاقبة في الليلة الظلماء.

ودع عَنْكَ مَنْ يجعل العلم دَرِيْعَةً إلى الترقى في رتبة دنيوية، أو سُلْمًا إلى اختطاف أموال العباد، أو تَوْبَ شَهْرَةٍ يفتخر به على الأنام، أو حِرْقَةً يتسلق بها إلى الحطام، أو صِنَاعَةً يَتَحَلَّى بها في المحافل، أو أُخْبُوْلَةً يُحِبُّ نَفْسَهُ بها إلى كل غافل، أو مَزِيَّةً يَتَرَفَّعُ بها على كل جاهل؛ ففي الحديث عن رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى: فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوَّجُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»⁽⁴⁾.

اللَّهُمَّ أَصْلِحْنَا، وَأَصْلِحْ بِنَا، وَاجْعَلْنَا هَذَاهُ مُهْتَدِينَ، غَيْرَ ضَالِّينَ وَلَا مُضِلِّينَ، وَلَا

(1) أحمد بن حنبل 1/ 656 رقم 791، والطبراني في الكبير 19/ 320 رقم 729.

(2) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي، الزخشي، إمام أئمة التفسير، واللغة، والآداب. ولد في رَجَشْتَر «خَوَارِزْم» سنة 467 هـ تقابل في البلدان، ثم جاور الكعبة زمناً، فللقب بجار الله، ثم عاد إلى الجرجانية «خوارزم» فتوفي بها سنة 538 هـ. الأعلام 7/ 178، ومعجم المؤلفين 3/ 822.

(3) هذا ليس من كلام الزخشي وإنما هو مضمون كلام العدلية. ينظر الإيضاح لابن حباس 178 قال في الكشف 4/ 322: زادهم الله هدى بالتوفيق.

(4) التجريد 1/ 38، والشفاء 1/ 46، والبخاري 1/ 3 رقم 1، ومسلم 3/ 1515 رقم 1907، والنسائي

2/ 351 رقم 2201، وابن ماجه 2/ 1413 رقم 4227، وأحمد 1/ 63 رقم 168، والبيهقي 5/ 39.

فَاتَّبِعْ وَلَا مَفْتُونِينَ، وَاجْعَلْ أَعْمَالَنَا كُلَّهَا خَالِصَةً لِرُوحِكَ الْكَرِيمِ، وَأَصْلَحْ أَوْلَادَنَا،
وَأَخْفَادَنَا، وَإِخْوَانَنَا، وَجَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ، وَاحْشُرْنَا فِي رُفْعَةِ سَيِّدِ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ،
وَسَيِّدِ الْوَصِيِّينَ، وَيَعْتُوبِ الدِّينِ وَأَهْلِ الطَّاهِرِينَ، وَاخْتِمْ لَنَا بِخَيْرِ خِتَامٍ، وَتُحْدِثْ
بِنَوَاصِينَا إِلَى دَارِ السَّلَامِ، وَارْحَمْنَا وَوَالِدَيْنَا وَالْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، وَآخِرُ
دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ
وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْأَمِينِ، وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ.

قال الناسخ الوالد الفاضل العلامة الزاهد أحمد بن علي بن أحمد زيارة رحمته الله الذي
كنت أزوره بمكتبة الجامع الكبير الشرقية، وينظر إلي بمحبة، ويقابلني ببشاشة؛ فقال
ما لفظه: انتهيت بحمد الله من زير هذه النبذة القيمة بتاريخ شهر ذي الحجة عام
1399 هـ، وذلك على نسخة المؤلف، الذي حرر بقلمه في الأم ما لفظه: بقلم محصله
الحقير إلى الله حمود بن محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن إسماعيل بن إبراهيم بن
المهدي صاحب المواهب محمد بن أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد. بتاريخ
14/ جمادى الأولى سنة 1359 هـ.

وأنا أقول: تم الفراغ من تحقيق هذا الكتاب صباح يوم الخميس 16/ صفر/
1435 هـ الموافق 19/12/2013 م، وقد بذلت جهدي براء بذلك العالم الجليل الذي
لم يجد من يهتم به، وهو كتاب نفيس، يفيد العلم والعلماء، ويفتح نافذة على المذهب
الزيدي وقواعده. تقبله الله منا في صالح الأعمال.

والله ولي الهداية والتوفيق، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

الفهرس

3	مقدمة التحقيق
10	وصف المخطوط:
11	العمل في التحقيق:
11	ترجمة المؤلف
11	مولده:
11	مشايخه:
14	تلاميذه
17	شعره
26	مؤلفاته:
27	وفاته:
27	مصادر الترجمة
28	[مقدمة المؤلف]
32	[أحكام التقليد]
32	تنبيه:
34	المقصد الأول: [توضيح نسبة الزيدية]
41	وأما نسبة الزيدية إلى الهادي في الفروع
42	[خصوصية الانتساب إلى زيد]
42	تنبيه
44	للمقصد الثاني: [تحقيق نسبة المسائل الفرعية في المذهب الزيدي إلى الإمام الهادي عليه السلام]
47	[طبقات المذهب الزيدي]: أ- [المحصلون]
50	ب- [المُخَرَّجُونَ]
53	ج- [المذكرون]
56	[تقرير المذهب ووضع العلامات]

59	-----	[الكتب الحافلة بأدلة المذهب]
63	-----	المقصود الثالث: [كيفية التخريج والتفريع والتحصيل]
63	-----	المثال الأول:
64	-----	للمثال الثاني:
64	-----	للمثال الثالث
66	-----	للمقصود الرابع: [تبيين أن التحصيل، أو التخريج من الأصل - حُكْمُهُ حكم الأصل]
71	-----	للمقصود الخامس: [بيان ما ذُكِرَ في بعض كتب الزيدية من مخالفة قول الهادي <small>عليه السلام</small>]
75	-----	للمقصود السادس: [بيان أن الأئمة المجتهدين في المذهب يعظمون الإمام الهادي ويقلدونه]
75	-----	[الجواب: يشمل شروط الاجتهاد، وأقسام المجتهدين، وطبقات الزيدية]
79	-----	[ذكر بعض مناقب الإمام الهادي <small>عليه السلام</small>]
83	-----	[جَلَالَةُ أَتْبَاعٍ ومقلدي الإمام الهادي دَلِيلٌ على جلالته ومكانته]
90	-----	[بعض مناقب أهل البيت <small>عليهم السلام</small>]
93	-----	[الاختلاف في المسائل الفقهية]
95	-----	[بعض المسائل المنسوبة إلى الإمام الهادي <small>عليه السلام</small>]
95	-----	[غسل الفرجين]
97	-----	[رفع اليدين عند التكبير في الصلاة]
99	-----	للمقصود السابع: [قواعد المذهب الزيدي]
99	-----	[مقدمة وتمهيد]:
102	-----	[القواعد الفقهية عند الزيدي]
119	-----	الخاتمة
124	-----	الفهرس



مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع

البحر صنعاء - جولة نهر - غرب حديقة 26 سبتمبر Sana'a Republic of Yemen

Tel : 009671-269085

تلفون: ٠٠٩٦٧١-٢٦٩٠٨٥

Fax: 269079. P.O.Box 291 sana'a ٢٩١: ص-ب: ٢٦٩٠٧٩ فاكس:

www.shahidalmenber.com

dr.almahatwary@yahoo.com